الجمـــهورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشَّعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
Faculté des lettres et langues
Département de la langue et littérature arabe

وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمي
جامعـــة 8 مـاي 1945 قالمـــــة
كليـــــة الآداب واللّغات
قسم اللغة والأدب العربي

الرقم: .....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

الماستـر

تخصص: (لسانيات تطبيقية)

"ديباجات الدَّساتير العربية المعاصرة"

(دراسة سوسيو لسانية)

مقدمة من قبل:

الطالب (ة): زينب دواخة

الطالب (ة): روان ياسمين جلاخ

تاريخ المناقشة: 23 / 06 / 2024

أمام اللجنة المشكلة من:

الاسم واللقب	الرتبـة	مؤسسة الانتماء	الصفة
إبراهيم براهمي	أ.التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
بعداش عمار	أ.محاضر–أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
روابحية حدة	أ.التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحناً

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى أستاذنا المشرف "عمار بعداش"، على جهوده القيمة وتوجيهاته السديدة طوال فترة إعداد هذه المذكرة. لقد كان لدعمه المستمر، ونصائحه الثمينة، وتشجيعه الدائم الأثر الكبير في إتمام هذا العمل بنجاح. فلقد كان مثالاً يحتذى به في العلم والمعرفة، واستمددنا من خبراته وعلمه الكثير.

منذ بداية هذه المذكرة، كان له دورًا حيويًا في توجيهنا وتزويدنا بالإرشادات اللازمة. لم يكن مجرد مشرف، بل كان مرشدًا وأبًا روحيًا، يحمل على عاتقه مسؤولية تطوير قدراتنا البحثية وصقل مهاراتنا الأكاديمية، لقد خصص من وقته الثمين ساعات طويلة لمراجعة مسوداتنا، وتصحيح أخطائنا، وتقديم ملاحظات بناءة ساعدتنا في تحسين جودة العمل.

كما لا يمكننا نسيان الدعم النفسي والتشجيع المعنوي الذي قدمه لنا في أوقات الشدائد والصعوبات. كان حضوره الدائم وتواصله المستمر يمدنا بالقوة والإرادة لمواصلة العمل بجد واجتهاد. إن كلماته التشجيعية ونصائحه السديدة كانت تشعرنا دائمًا بأننا على الطريق الصحيح، وأن هناك من يؤمن بقدراتنا ويشجعننا على تحقيق الأفضل.

ولا يسعنا أيضًا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل لجميع الأساتذة الأفاضل الذين ساهموا في تكويننا العلمي والأكاديمي طوال سنوات الدراسة. لقد كنتم جميعًا مصدر إلهام وتحفيز، ومنكم تعلمنا قيم الجد والاجتهاد، والبحث عن المعرفة بشغف وإصرار. إن توجيهاتكم القيمة، وملاحظاتكم البناءة، ودعمكم اللامحدود كان السبب الرئيسي في تطوير مهاراتنا وتحقيق أهدافنا الأكاديمية.

جزاكم الله عنا كل خير، وجعل ما قدمتموه في ميزان حسناتكم، ووفقكم في مسيرتكم العلمية والمهنية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

Congratulations 2024

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
@tm3_1

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: «وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» [التوبة:105]

الحمد لله جل ثنائه، وتقدّست أسمائه فلا يطيب اللّيل إلا بشكره، ولا يطيب النهار إلاّ بطاعته، فالحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل بإذنه ومشيئته، فما كان بالأمس ميعاد الأمان صار اليوم للعين قرة، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وسيد الخلق آجمعين.

أهدي كلمات مذكرتي المتواضعة إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي، وإلى من كانت دعواتها تحيطني، وتحميني، إلى جنتي أمي الغالية، أطال الله في عمرها.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح، سلاحها العلم والمعرفة، إلى أعظم رجل، وأعز إنسان في الكون، إلى الراحل الباقي في قلبي أبي الغالي رحمه الله، وأسكنه فسيح جنانه، وستبقي كلماته نجوماً أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

إلى شريك العمر ورفيق الدرب زوجي "محمد" الذي وقف معي وشجعني وكان لي سنداً طيلة هذا المشوار.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي، إلى العقد المتين، الذين كانوا عوناً لي طوال هذه الرحلة أخواتي، أحلام، أميرة، وداد، وأخي زكرياء. وإلى كل براعم العائلة ومصابيحها.

إلى من كاتفتني ونحن نشق الطريق نحو النجاح، في مسيرتنا العلمية، وكانت بمثابة الأخت "دواخة زينب".

إلى كل العائلة الكريمة، وزملاء الدراسة متمنية لهم التوفيق. إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير.

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة أساتذتنا الأفاضل، على رأسهم الأستاذ المشرف "عمار بعداش".

وأخيراً إلى كل من ساعدني وكان له دور من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدراسة، ثم إلى كل طالب علم يسعى بعمله ليفيد الأمة، سائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

وشكراً.

جلاخ روان ياسمين

Congratulations 2024

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

@tm3_1

من قال أنا لها "نالها_ "

لم تكن الرّحلة قصيرة ولا الطّريق محفوفا بالتّسهيلات، لكنني فعلتها، فالحمد لله الذي يسّر البدايات وبلّغنا النهايات.

أهدي هذا النجاح إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار... إلى من علّمني العطاء بدون إنتظار... إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار... لمن مهّد لنا الطّريق بتعبه وجهده، إلى

والدي العزيز أطال الله عمره.

إلى رمز الوفاء؛ إلى شمعة حياتي... إلى ملاكي في الحياة؛ إلى بسمة الحياة وسرّ الوجود، إلى من كان دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

أمي الغالية.

إلى الكتف الذي لا يملّ ولا يميل والظل الذي أحتمي به، إلى القلوب النابضة بالصدق والحب والمشاعر، إلى الأعمدة الثابتة في الحياة، إلى إخواني، الذين آمنوا بي وبإنجازاتي.

"محمد الأمين _ أسامة."

إلى من كاتفوني ونحن نشق الطريق معا نحو النّجاح في مسيرتنا العلمية، إلى رفيقات دربي

"روان ياسمين _ جهينة _ نورهان"

وأخيرا إلى كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدراسة، راجية من المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

زين

مقدمة

مقدمة:

ظهرت تاريخياً فكرة الدُّستور بوصفها وسيلة لتنظيم السّلطة والحدِّ من الاستبداد، وتطورت هذه الفكرة عبر العصور نتيجةَ تفاعل مُعقّد بين التطورات الفكرية والفلسفية والأحداث السياسية والاجتماعية، من القوانين القديمة إلى الثورات الحديثة، لتعكس الاحتياجات المتغيرة للمجتمعات الإنسانية، مما يعكس تطلعات الشُّعوب نحو العدالة والحريَّة والمساواة.

وبعد أنْ كانت الدّول العربيّة تديرها قوى استعماريّة فرضت نظمها السياسيّة التي تقوم على الاستبداد؛ تغيرت هذه الأنظمة بعد الاستقلال وبدأت الدول العربيّة، في وضع دساتير خاصة بها، شهد بذلك الوطن العربي مراجعة واسعة لمضمون الدُّستور تعكس تطلعات الشَّعب نحو الحريّة والعدالة والديمقراطيّة، وتضمن حقوق الإنسان، كما تشمل هذه المراجعة ديباجات ومتون الدَّساتير.

إذ يُشَكل الدُّستور العمود الفقري لأي نظام سياسي، ويُعَدُّ الأساس القانوني الذي تنبثق منه كافة القوانين والتشريعات، فهو الوثيقة القانونية الأساسيَّة التي تُحدد المبادئ والقواعد الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدَّولة، وتبرز العلاقة بين السلطات المختلفة وبين الحكومة والمواطنين؛ فتتيح لهم فرصة التعرف على حقوقهم وواجباتهم وما عليهم من قوانين، ويعتبر بمثابة العقد الاجتماعي بين الحكومة والشَّعب، حيث يعبّر الدُّستور عن الفلسفة السياسية والاجتماعية للدولة، فيتميز بعلوه على كافة التشريعات الأخرى، ويشكِّل مرجعًا أساسيًا لحماية الحقوق وضمان العدالة، وتأتي أهمية الدُّستور من كونه وثيقة تُجسِّد القيم والمبادئ التي يؤمن بها المجتمع.

تضمنت معظم دساتير العالم –منها العالم العربيّ–ديباجة، تعدُّ مقدِّمة تمهيدية استفتاحية تعطي نبذة عامّة لصلب الدُّستور أو متنه. وفي هذا الصّدد تحمل هذه الأخيرة أهميّة بالغة قانونيا وسياسيا واجتماعيا، لاحتوائها على المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الدُّستور، فهي تعالج مواضيع متعدُّدة من خلال تحديد هيكل الحكومة وتوزيع السُّلطات، وتسلّط الضَّوء على حقوق وواجبات المواطنين، وتبيان كيفيّة تنفيذ الدُّستور وآليات تعديله وتفسيره، فهي ذات قيمة قانونية كبيرة لما تحتويه من مبادئ ديمقراطيّة وسياسيّة وتاريخيّة واجتماعيّة. وتبعا لذلك تتفاوت محتويات الدِّيباجة حسب الثَّقافة والتَّاريخ والقوانين المحليَّة لكل دولة.

ونظرا لأهمية الديباجات في تسليط الضوء على أهداف وأولويات الدُّستور ارتأينا أن نحصر موضوع دراستنا تحت مسمى: "**ديباجات الدَّساتير العربية المعاصرة (قراءة سوسيو لسانية)**"

تتمثَّل اشكاليتنا في مساءلة ديباجات الدَّساتير العربيَّة باعتبارها خطاباً يقبل التَّأويل، بتسليط آليات المقاربة السوسيو لسانية، سعياً وراء الإجابة عن سؤالٍ محوريّ مُفَادُه:

- **ما الخلفيات السوسيولوجية المتحكِّمة في إنتاج خطاب الدِّيباجة من حيث هي تَشكُّل لساني؟**

وقد فرَّعنا هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية هي:

- ما الدِّيباجة؟ وما طبيعتها الوظيفية في الدُّستور؟
- كيف تشكَّلت لسانياً؟
- ما حمولتها السوسيولوجية؟
- ما خصوصية الدِّيباجة في دساتيرنا العربيّة؟

في هذا السياق، تبرز أهميّة دراسة ديباجات الدَّساتير العربيّة من منظور سوسيو لساني لفهم كيفيَّة انعكاس اللُّغة على الهوية والثقافة والقيم الاجتماعية والسياسية.

أما بالنِّسبة لسبب اختيارنا لهذا الموضوع فذلك راجع إلى:

دوافع ذاتيَّة:

- لما طرح علينا الأستاذ المشرف عنوان الموضوع اشتدَّت رغبتنا في تحليل الخطاب القانوني.

دوافع موضوعيَّة:

- جدّة الدراسة؛ وقلة البحوث التي تناولتها من وجهة نظر سوسيو لسانية.

كما يتميز هذا البحث العلمي بأهمية بالغة، وذلك لأن دراسة ديباجات الدَّساتير العربيَّة ليست مجرد تحليل نصِّي، بل هي استكشاف للرُّوح الوطنية والتوجهات السياسية والاجتماعية التي تشكِّل الأساس الفكري للدول العربيّة. في ظل التّغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية خلال العقود الأخيرة، أصبحت دراسة ديباجات الدَّساتير وسيلة لفهم التحولات الجذريّة في الهوية

الوطنية والقيم المشتركة. كما تُسهم في تعزيز الفهم العميق لكيفية تعبير الدُّول عن هويّتها وقيمها الوطنية من خلال ديباجات دساتيرها.

فتهدف هذه الدّراسة إلى تحليل ديباجات الدَّساتير العربية من منظور سوسيو لساني، مع التركيز على كيفية استخدام اللّغة في التّعبير عن الهويّة الوطنية والقيم الاجتماعية والسياسية. تسعى الدِّراسة إلى تحقيق الأهداف التَّالية:

- تحليل النصوص الدُّستورية لفهم اللُّغة المستخدمة والمفردات والتعابير.
- دراسة السِّياق التاريخي والاجتماعي والسياسي الذي كُتبت فيه هذه الدِّيباجات.

وللإجابة عن جل تلك التساؤلات اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي.

حيث اقتضى هذا البحث خطة تصدَّرتها مقدمة اقتصرت على طرح الإشكاليات وما يتعلق بها، بينما يتضمَّن الفصل الأول: تعريف الدُّستور؛ " وضعاً واصطلاحا" وأساليب نشأته والسّلطة المسؤولة عن وضعه. كما تطرقنا إلى أنواع الدَّساتير التي تنقسم إلى قسمين: دساتير من حيث التّدوين ودساتير من إجراءات التعديل.

وتطرقنا أيضا إلى مصادره، وهي نوعان: مصادر رسمية ومصادر تفسيرية، بعدها مباشرة قمنا بالحديث عن الوحدة في الدَّساتير العربية، وبعدها مكونات الدُّستور.

أمَّا بالنسبة للفصل الثاني فقد قمنا بتخصيصه لتعريف الدِّيباجة: "وضعاً واصطلاحا" وذلك نظرا لمدى أهميتها في بحثنا هذا، ثم تحدّثنا عن مضمونها الذي يحتوي على: التاريخ، الدين، القيم والمبادئ الأساسية والأهداف، الهويّة، والحقوق والحريات. من ثم تحدّثنا عن الدِّيباجة كخطاباً مفتوحا.

وقمنا في ذلك بالتَّطبيق على بعض ديباجات الدُّول العربيّة تحت عنوان: "الدِّيباجة قيد التّحليل".

إذ اعتمدنا خلال دراستنا لهذا البحث على عدّة مصادر ومراجع مكّنتنا من ضبط بعض المصطلحات، نذكر منها:

- محمد عبده إمام، الوجيز في شرح القانون الدُّستوري المبادئ العامة ورقابة دستورية القوانين، دراسة مقاربة في ضوء الشرعية الإسلامية.

- عبد الكريم علوان، النُّظم السياسية والقانون الدُّستوري.
- باسيل يوسف بجك، ومجموعة من الكتاب، الدُّستور في الوطن العربي، عوامل الثبات وأسس التغيير.

وكغيره من البحوث فقد واجهنا فيه بعض الصُّعوبات التي عرقلت خطَّتنا وذلك لغياب بعض المصادر والمراجع، إضافة إلى ذلك أنه موضوع جديد.

وفي الختام، لا يسعنا إلاّ أن نتوجّه بجزيل الشّكر والتّقدير إلى كل من ساعدنا ودعمنا خلال فترة البحث. ونشكر الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بمعلوماته وتوجيهاته القيمة، وكل من أتاح لنا هذه الفرصة الثّمينة لاكتساب المعرفة والخبرة.

الفصل الأول

الدُّستور مفهومه أنواعه وأساليب نشأته

تمهيد:

يمثّل الدُّستور الرَّكيزة الأساسية للدّولة الحديثة، حيث يحدّد المبادئ الأساسية لتنظيم الدَّولة وتوزيع السلطات بين مختلف الأجهزة الحكومية وضمان حقوق المواطنين، ويضع الأسس اللازمة لتحقيق العدالة والاستقرار في المجتمع. يعتبر الدُّستور إطارًا شاملاً يتضمّن القواعد الأساسيّة التي تحكم العلاقة بين الأفراد والدَّولة، ويحدِّد حقوق وواجبات المواطنين، بالإضافة إلى وضع آليات لحماية تلك الحقوق ومنع التعسُّف في استعمال السّلطة.

تعدُّ عملية صياغة الدُّستور من أهم العمليات السياسية في حياة أي دولة، حيث تعكس تلك الوثيقة الإرادة الشَّعبية وتوجّهات المجتمع وقيمه الأساسيّة. كما يساهم الدُّستور في تحقيق الاستقرار السياسي والقانوني من خلال وضع قواعد واضحة وثابتة تحكم سير العمل الحكومي وتضمن التوازن بين السلطات التّشريعية والتنفيذية والقضائية.

يمتاز الدُّستور بطبيعته الثَّابتة والمستقرَّة بفضل طبيعته القانونية العليا، ويُعتبر المرجع النّهائي الذي يتم الرّجوع إليه في حال تعارض القوانين الأخرى.

يلعب الدُّستور دورًا محوريًا في تعزيز الدّيمقراطية وسيادة القانون، حيث يضع الأُسس اللاَّزمة لتشكيل الحكومة وتحديد صلاحياتها ومسؤولياتها، كما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والقانوني ويعزِّز قيم المساواة والعدالة.

1-مفهوم الدُّستور:

1-1-وضعا:

إنّ لفظة "**الدُّستور**" –رغم شيوعها-ليست كلمة عربية، وإنما هي فارسية الأصل، ولها معان متعدُّدة، وإن كانت متداخلة أو متقاربة، منها معنى الأَساس أو الأَصل، أو الترخيص، أو الإذن، ثم أطلقت على الوزير لما يجتمع عنده من علم ومعرفة، ثم دخلت كلمة "**الدُّستور**" إلى القاموس السّياسي في مرحلة تاريخيّة متأخّرة لم يحددها المؤرّخون على وجه محدَّد وصارت تعني القانون الأساسي الذي يبين أصول نظام الحكم.[1]

وورد في معاجم وقواميس اللُّغة العربية أن "**الدُّستور**" كلمة مفردة جمعها "دساتير" وهي كلمة محدثة، وتعني "القانون/ مجمل القوانين التي بموجبها تُنظّم الدَّولة أعمالها".[2]

وجاء في "المعجم الوسيط" **الدُّستور**: القاعدة يعملُ بمقتضاها، **و-**الدفتر تكتب فيه أسماءُ الجند ومرتَّباتهم، **و-(في الاصطلاح المعاصر)** مجموعة القواعد الأساسيّة التي تبيِّن شكل الدَّولة ونظام الحُكم فيها ومدى سلطتها إزّاء الأفراد.[3]

ومن هذه المعاني أيضا: "مجموعة القوانين التي تُحدّد شكل الدَّولة ونظام الحكم فيها، وحدود كل سلطة وصلاحياتها.[4]

ويقابل كلمة دُستور في اللُّغة الإنجليزية والفرنسية constitution وهو في اشتقاقه اللغويّ التكوين أو البناء وينصرف إلى التنظيم والتأسيس.[5]

---

[1]- أشرف إبراهيم سليمان: مبادئ القانون الدُّستوري، دراسة موجزة عن القانون الدستوري والنظم السياسية، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط 1، 2015، ص ص 21-22.

[2]- يوسف شكري فرحات: معجم الطلاب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 9، 2011، ص183.

[3]- إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار: المعجم الوسيط، ج1، دار الدعوة، دب، د ط، د ت، ص325.

[4]- إميل يعقوب: المعجم المفصل في الجُمُوع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2004، ص177.

[5]- يحى الجمل: القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د ط، 1985، ص ص 15-16. نقلا عن: أشرف إبراهيم سليمان: مبادئ القانون الدستوري، ص 22.

وهناك العديد من المعاني الأُخرى لكلمة دُستور في اللُّغة العربيّة، "كما تعني أيضا مجموعة القوانين التي تبين النّظام السياسي".[1]

ويقول "إبراهيم أبو خزام" في كتابه الوسيط في القانون الدُّستوري: " **ومع أنّ التعبير العربي (القانون الأساسي) –في رأينا–مصطلح دقيق للتعبير عن مصطلح دُستور، فهو قانون لأنّه عمل وضعي تسنّه سلطة ما، مثلما تسنُّ القوانين الأخرى، وذلك بصرف النّظر عن اختلاف الإجراءات أو طبيعة القواعد التي يتضمّنها، لكنّه أساسيّ، يتميز عن غيره من القوانين العاديّة لكونه الأساس**

العرب نحت مصطلح جديد، نفضّل استخدام مصطلح دُستور، لأنّه أصبح مصطلحاً معرباً، يدل دلالة واضحة على نوع معيّن من القوانين تنقدح في الذّهن طبيعتها بمجرد إطلاق المصطلح، وهي قوانين تحظى باحترام شديد يقترب من الوصول إلى درجة القداسة". [2]

وهذا يعني أنّ مصطلح "القانون الأساسي" في اللُّغة العربية يعبّر بدقّة عن مفهوم "الدُّستور"، حيث يشير إلى القانون الذي يحدّد الأسس والمبادئ التي تستند إليها الحكومة والمؤسّسات في البلد. ورغم ذلك، يفضِّل البعض استخدام مصطلح "دُستور" لأنّه أصبح مألوفًا ومعربًا، ويوحي بشكل أوضح بأهمية واحترام هذا النوع من القوانين.

نستنتج في الأخير أن مصطلح "الدُّستور" دخل إلى اللُّغة العربية في مرحلة متأخّرة واستخدم ليعبّر عن المجموعة الأساسية من القوانين التي تنظِّم دولة ما وتحدِّد سلطاتها وصلاحياتها. ومن خلال هذا التحوّل اللُّغوي والثقافي، يمكننا فهم كيف أصبح "الدُّستور" مفهوماً أساسياً في الأنظمة السياسية الحديثة، حيث يحدّد القواعد والترتيبات التي يتمُّ بموجبها تنظيم الحكم وتحديد سلطات الدَّولة.

[1]– صلاح الدين فوزي: المحيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999، ط 2، ص516.

[2]– الوسيط في القانون الدستوري، الكتاب الأول الدساتير الدولة ونظم الحكم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط 1، 2001، ص 10.

بشكل عام، إن اللُّغة والثقافة تؤثران في تشكيل المفاهيم السياسية، وتوضح أهمية فهم التفاعلات الثقافية في فهم السياقات السياسية المختلفة.

1-2-اصطلاحاً:

يعرف " الدُّستور" إصلاحاً بأنه: "**مجموعة الأحكام التي تبيّن شكل الدَّولة ونظام الحكم فيها وسلطاتها، وطريقة توزيع هذه السلطات وبيان اختصاصاتها، وبيان حقوق المواطنين ووجباتهم**".[1]

وفي المبادئ العامة للقانون الدُّستوري يُعرّف الدُّستور على أنّه: "مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة لسلطات الدَّولة المبيِّنة لحقوق كل من الحاكم والمحكومين فيها، والواضعة للأصول الرئيسية التي تنظم العلاقات بين مختلف السلطات العامة، أو هو موجز الإطارات التي تعمل الدَّولة بمقتضاها في مختلف الأمور المرتبطة بالشُّؤون الدَّاخلية والخارجية".[2]

ويعرف الدُّستور أيضا على أنّه: مجموعة القواعد الحقوقيّة الصادرة عن سلطة خاصّة تسمّى السّلطة التأسيسية، والتي تتضمن النظام الأساسي للدّولة والمبادئ العامّة التي يقوم عليها أسلوب الحكم فيها.[3]

من خلال هذه التّعريفات نرى أن هناك تباينًا في الاستعمالات والتركيبة اللغوية، لكنها تشير جميعها إلى فهم الدُّستور كمجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظّم نظام الحكم وتوزيع السّلطات في الدَّولة. يمكن ملاحظة بعض النقاط المشتركة بين التّعاريف، مثل التّركيز على الحقوق والواجبات، وتوضيح العلاقات بين السلطات المختلفة في الدَّولة.

---

[1]- حسام مرسى: القانون الدستوري، المقومات الأساسية تطبيقاً على الدستور المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، د ط، 2014، ص5.

[2]- نفسه، ص5.

[3]- أحمد سليمان ريحان: الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير، دار الكتب والدراسات العربية، د ط، 2019، ص ص10-11.

ومن هذا نستنتج أنّ الدُّستور يُعتبر أساس للنظام السياسي والقانوني للدَّولة، وهو وثيقة قانونية أساسية تضمن استقرار ونظام دولة ما، حيث يحدّد القوانين الأساسية التي يجب أن تتّبعها الحكومة والمواطنون على حدّ سواء. وتكون السّلطة التّأسيسية هي المسؤولة عن وضع الدُّستور وتحديثه، مما يبرز أهميّة عمليّة تشكيل وتطوير الدُّستور، ليعكس تطلّعات واحتياجات المجتمع في الزّمن الحاضر.

وقد جرت العادة في الفقه الدُّستوري على أنّ تعريف الدُّستور يمكن أن يتحدَّد وفق أحد المعيارين الآتيين:

المعيار الشكلي le critère formel أو المعيار الموضوعي le critère objectif.[1]

أ–مفهوم الدُّستور وفقاً للمعيار الشّكلي:

من النَّاحية الشَّكلية الدُّستور هو الوثيقة الدُّستورية التي تتضمّن الأحكام والقواعد التي تنظّم المؤسّسة السياسية وتبين شكل الحكم ونظامه في الدَّولة.[2]

في هذا المعيار يعطي فكرة عن الدُّستور من النّاحية الشّكلية فقط وبأنّه وثيقة تتضمّن القواعد القانونية للدولة.

ب–مفهوم الدُّستور وفقاً للمعيار الموضوعي:

هو مجموعة القواعد القانونية التي يتقرّر بموجبها تنظيم ومباشرة السّلطة السياسية وممارستها وكيفية انتقالها.[3]

ويقول محمد "سليمان الطماوي" في كتابه "النّظم السياسية والقانون الدُّستوري": **ويقصد به مجموع القواعد الأساسية في الدَّولة، فتعتبر قواعد دُستورية تلك التي تحدّد شكل الدَّولة (موحّدة أو مركبة) ونوع الحكومة (جمهورية أو ملكية) والسلطات العامّة، وعلاقتها بعضها**

[1]– محمد رفعت عبد الوهاب: القانون الدستوري، المبادئ الدستورية العامة، دراسة الدستور المصري، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، د ت، ص7.

[2]– مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، د ط، 2007، ص40.

[3]– نفسه، ص 40.

ببعضها الآخر وحقوق الأفراد. وبمعنى آخر تعتبر دُستورية جميع القوانين التي تتناول موضوعات تدخل في نطاق دراسة القانون الدُّستوري".[1]

ويوضِّح هذا القول أنّ مصطلح "الدُّستور" يشير إلى مجموع القواعد الأساسية في الدَّولة، والتي تحدِّد شكل الدَّولة ونوع الحكومة والسلطات العامّة وحقوق الأفراد. ويشمل هذا المفهوم القوانين التي تتناول موضوعات تتعلّق بالقانون الدُّستوري، مثل الهياكل السياسية والعلاقات الحكومية وحقوق الإنسان.

[1]- سليمان محمد الطماوي: النظم السياسية والقانون الدستوري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، د ب، د ط، 1988، ص 99.

2-أساليب نشأة الدَّساتير:

لكلِّ دولة دستورها الخاص يختلف باختلاف الظّروف، من دولة إلى أخرى كما تختلف الدَّساتير من حيث طبيعة نظام الحكم برلماني أو رئاسي، كما يحدّد شكل الدَّولة بسيطة أم مركبة. والمقصود بنشأة الدُّستور مجموعة الأساليب والطّرق المتَّبعة في وضعه، تختلف هذه الطرق باختلاف الظّروف السياسية للدّولة واضعة الدُّستور، حيث لا يمكن تعميم طريقة واحدة على جميع الدول.

وتختلف كذلك باختلاف أشكالها عرفية أو مدوّنة ...

ويصنّف الفقه الدُّستوري أساليب نشأة الدَّساتير إلى نوعين رئيسيّيْن: أساليب غير ديمقراطية، وأساليب ديمقراطية.

ويرجع هذا التّقسيم إلى كون النّوع الأوّل من هذه الأساليب يعبّر عن غلبة إرادة الحاكم على إرادة الشّعوب المحكومة، أو على الأقل اشتراك الإرادتين في وضع الدُّستور، في حين يترجم النّوع الثّاني تفوّق الإرادة الشَّعبية وسيادتها على إرادة الحاكم.[1]

وسنتحدّث عن هذين الأسلوبين كما يلي:

2-1-الأساليب غير الدّيمقراطية لنشأة الدَّساتير:

هو الأسلوب الذّي تتبدّى فيه إرادة الحاكم وحده في وضع الدُّستور، أو تتلاقى فيه إرادته وإرادة الشَّعب، ففي الحالة الأولى يكون الدُّستور قد صدر في شكل منحة من الحاكم، ملِكاً كان أو إمبراطوراً، وفي الحالة الثانية يكون الدُّستور قد صدر في شكل عقد بين الحاكم من جانب والشَّعب من جانب آخر. ويسمى هذا الأسلوب –سواء صدر في شكل منحة أو في شكل عقد-بالأسلوب غير الدِّيمقراطي لأنّ إرادة الأمّة أو الشَّعب لم تستقّل بشأن وضع الدُّستور. وعلى أيِّ حال فإنَّ هذا الأسلوب يمثِّل –بصورته-مرحلة الملكيّة وتطورها من ملكية مطلقة إلى ملكية مقيدة.[2]

---

[1]- مولود ديدان: مباحث في القانون الدُّستوري والنظم السياسية، ص ص53-54

[2]- إبراهيم عبد العزيز شيحا: المبادئ الدُّستورية العامة، ماهية الدَّساتير وموقفها من قضيتي السلطة والحرية، أساليب نشأة الدَّساتير-أنواع الدَّساتير-تعديل الدَّساتير-طبيعة أحكام الدَّساتير وطرق كفالة احترامها-أساليب انتهاء الدَّساتير، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، 2006، ص59.

أ-أسلوب المنحة L'octroi:

هو أسلوب قديم كان سائداً لدى العروش الملكيّة الأوروبية المطلقة بصفة أساسية، لكنّه لازال يظهر حتى الآن أحياناً في أنظمة الحكم الملَكيّة المطلقة حيث تكون السّلطة بكاملها مُلكاً خاصاً للملك اكتسبه عن طريق الإرث أو بالإسناد إلى النَّظريات الثيوقراطية.[1]

ويمثِّل هذا الأسلوب بداية الانتقال من الملكيّة المطلقة إلى الملكية المقيّدة، ويعدُّ الدُّستور في شكل منحة إذا تنازل الحاكم بإرادته عن جزء أو بعض من سلطاته للشعب باعتبار أنّ الحاكم صاحب السِّيادة.

والأصل في هذه الدَّساتير أنّ الحاكم هو مصدر السّلطات، وفي هذه الحالة الدُّستور ينشأ كهبة أو منحة من الحاكم لشعبه يحدّد فيه سلطات الدَّولة واختصاصاتها.[2] لهذا يسمِّيه البعض بوضع الدُّستور بالإرادة المنفردة للحاكم، لأنَّه مصدر السّلطة.

وإنّ التّاريخ الدُّستوري خير شاهد لنا في هذا الخصوص، على أنَّ الملوك لا يمنحون الدُّستور إلاّ تحت الضَّغط والشّعور بيقظة شعوبهم التي قد تشكل خطراً على ملكهم وسلطاتهم، وقلّما يقدّم لنا التّاريخ شاهداً الحاكم فرد تحوّل بإرادته المختارة الحرّة إلى حاكم مقيّد.[3]

وهذا يعني أنّ الحكّام، وخاصة الملوك، لا يقدّمون على منح دساتير بشكل طوعي. وإنّما تحت ضغط من الشَّعب، الذي يكون في حالة من الوعي، حيث يصبح بمثابة التّهديد للحاكم وسلطته. ونادراً ما نجد حاكماً يتنازل عن جزء من سلطاته بإرادته الحرّة دون ضغط أو تهديدات من الشَّعب. بعبارة أخرى، الشّعوب المستيقظة والواعية هي التي تدفع الحكّام للتّنازل، وليس رغبة الحكّام الذاتية في تقليص سلطاتهم.

---

[1]- الأمين شريط: الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ط 05، 2007، ص 125.

[2]- ينظر: ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، 2005، ص ص 431-432.

[3]- إبراهيم عبد العزيز شيحا: المبادئ الدستورية العامة. ص60.

فعادة ما يُصدر الحاكم الدُّستور بديباجة تؤكّد إرادته الحرَّة في إصدار هذه الوثيقة، ومن أمثلة الدَّساتير التي صدرت بهذه الطَّريقة نذكر على سبيل المثال الدُّستور الفرنسي الصّادر عام 1814، في عهد لويس الثَّاني عشر 12 إذ يقول:

« Nous avons volontairement et par le libre exercice de notre autorité royale accordé et accordons, fait concession et octroi à nos sujets, tant pour nous que pour nos successeurs et à toujours de la charte constitutionnelle que suit »[1].

وهذا القول يدلّ على تنازل الملك عن السّلطة كمنحة للشّعب، بكامل إرادته.

كما نجد أيضا ّالدُّستور الإيطالي الصّادر عام1848، والدُّستور الياباني الصّادر عام 1889، والدُّستور الرّوسي الصّادر عام 1902.[2]

وهناك العديد من الدَّساتير التي نشأت بهذه الطَّريقة، ويوجد في عالمنا العربيِّ أمثلة عديدة على ذلك، بل إن بعض هذه الدَّساتير ما زال سارياً حتى اليوم." ومن ذلك نجد الدُّستور المصري الصادر عام 1923.

من أمثلة الدَّساتير النافذة حالياً الصّادرة بطريق المنحة نجد:

دستور إمارة موناكو Principality of Monaco الذي أصدره أميرها عام 1962، بدلاً من الدُّستور الصَّادر عام 1911، ودستور دولة الإمارات العربية المتّحدة الصّادر عام 1971، وكذلك أيضا النِّظام الأساسي لنظام الحكم في المملكة العربية السّعودية الصّادر 1992، والنّظام الأساسي للدّولة في سلطنة عمَّان الصَّادر عام 1996.[3]

يعد هذا الأسلوب قمة الأساليب غير الدِّيمقراطية لأنّه يمثِّل استحواذ الملوك وحدهم بتملّك وممارسة السّلطة دون مشاركة الشَّعب، لهذا السّبب يرى البعض أن المنحة نوع من التنازل. حيث

[1]– فوزي أوصديق: الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 1، د ت، ص 48.

[2]– عبد الكريم علوان: النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، عمان، ط 1، 2009، ص 260.

[3]– –حسن مصطفى البحري: القانون الدستوري، النظرية العامة، د د، د ب، ط 1، 2009، ص 144.

يتنازل الحاكم ويمنح شعبه بعض من صلاحياتهم وحقوقهم، وهذا لم يكن يحدث إلاّ عندما يدرك الملوك أنّ شعوبهم أصبحت واعية بحقوقها، ممّا يثير خوفهم من تمردهم وتهديدهم.

ب-أسلوب العقد:Le pacte

"ينشأ الدُّستور وفق طريقة العقد بناءً على اتفاق بين الحاكم من جهة وبين الشَّعب من جهة أخرى". وهذا الأسلوب فهو عكس الطَّريقة الأولى إذ أن الحاكم لا ينفرد في وضع الدُّستور، بل إنّ صدوره يتمُّ من خلال اشتراك إرادة الحاكم مع إرادة الشَّعب. ولا تنفرد الأمَّة وحدها بوضع الدُّستور فهو عمل مشترك بين الحاكم والأمّة.[1]

هذه الطَّريقة تختلف عن طريقة المنحة، فهنا يتمّ إعداد الدُّستور باشتراك إرادة الحاكم وإرادة الشَّعب، ممّا يعني أنّ كلا الطرفين يشاركان في صياغته. لذلك، هو نتاج عمل مشترك بين الحاكم والشَّعب.

وتعدُّ هذه الطَّريقة أكثر ديمقراطية من طريقة المنحة "ولكنّه ليس ديمقراطياً بحتاً لأن الشَّعب لم ينفرد بوضع الدُّستور وأنّ كليهما يحمل معنى الكفر بالشَّعب والشِّرك به".[2]

عادةً، ما يتبّنى هذا الأسلوب بعد وقوع انقلاب أو ثورة، أو نتيجة لتأثير الشّعوب على حكّامهم، في إصدار الدُّستور، فيخضعون لإرادة الشَّعب خوفاً من فقدان سلطتهم.

وتتمّ هذه الطَّريقة بوضع الشَّعب الدُّستور بمفرده، "فمن النّاحية العلميّة يقوم ممثّلو الشَّعب (جمعيّة تأسيسية) بوضع مشروع الدُّستور، ثم يعرضونه على الحاكم الذِّي يوافق عليه ويوقِّعه، وبهذا تلتقي الإرادتان ويتم وضع الدُّستور".[3]

يعكس هذا الأسلوب عملية ديمقراطية حيث يتولّى أعضاء الجمعية تحديد القواعد والمبادئ التي يرغبون في أن تحكم البلاد وتنظّم عملها السياسي والقانوني. مشّكلين بذلك دستور، ثم تتمّ الموافقة

[1]- محمد كاظم المشهدان: القانون الدستوري، الدولة-الحكومة-الدستور، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط، 2011، ص242.

[2]- حسام مرسى: القانون الدستوري، ص 79.

[3]- ينظر: إبراهيم عبد العزيز شيحا: المبادئ الدستورية العامة، ص 65.

عليه من قبل الحاكم وتوقيعه. وهنا تكمن أهميّة مشاركة الحاكم في عملية وضع الدُّستور، وفي نفس الوقت يضمن مشاركة ممثّلي الشَّعب في هذه العملية، مما يؤدي إلى تحقيق الدّيمقراطية.

ويشير جانب من الفقه الدُّستوري إلى أنّ: "هذا الأسلوب قد طبّق أول مرَّة في إنجلترا –على الرّغم من دستورها العرفي–عندما قام الأشراف بالضّغط على الملك وأجبروه على توقيع العهد الأعظم Magna carta عام1215،[1] التي تعتبر مصدراً أساسياً للحقوق والحريات.

ومن الدَّساتير التي صدرت بطريقة العقد:

الدُّستور الفرنسي لسنة 1830، الدُّستور اليوناني لسنة 1844، والدُّستور البلغاري ل سنة1879.[2]

ويشار إلى أن جميع الدَّساتير التي صدرت بهذه الطَّريقة من عمل جمعيات منتخبة.

ومن الدَّساتير العربية التي وضعت حسب هذه الطَّريقة:

دستور دولة الكويت سنة 1962، الذّي وضعه مجلس تأسيسي، إذ جاء في ديباجته: **"نحن عبد الله السَّالم الصباح –أمير دولة الكويت–رغبة في استكمال أسباب الحكم الدّيمقراطي لوطننا العزيز، وإيمانا بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السّلام العالمي والحضارة الإنسانية، وسعياً نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرّفاهية والمكانة الدّولية ... وبعد الاطّلاع على القانون رقم 1 لسنة 1962 الخّاص بالنّظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال وبناءً على ما قرّره المجلس التأسيسي، صدقنا على هذا الدُّستور وأصدرناه".**[3]

تعبر هذه الدِّيباجة عن عملية شبه ديمقراطية، حيث يتمّ الإعلان عن صدور الدُّستور والمصادقة عليه من طرف أمير دولة الكويت، بعد الاطلاع على ما قرّره المجلس التأسيسي (ممثلو الشَّعب) وأعلن قبوله. وهذا يعبّر عن المشاركة الفعّالة للشّعب في وضع الدُّستور.

---

[1]– عوض الليمون: الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري، دار وائل للنشر، الأردن، ط 2، 2016، ص292.

[2]– ينظر: نزيه رعد، القانون الدستوري العام، المبادئ العامة، والنظم السياسية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، د ط، 2008، ص73.

[3]– دستور دولة الكويت الصادر عام 1962، الديباجة. متاح على الموقع التالي: https://faolex.fao.org تاريخ الاطلاع: 12-02-2024 سا 18:30.

والدُّستور العراقي لسنة 1925، إذ جاء في مقدّمته: **"نحن ملك العراق بناءً على ما قرّره المجلس التأسيسي، صادقنا على قانوننا الأساسي، وأمرنا بوضعه موضع التّنفيذ".**[1]

تعتبر هذه المقدّمة أيضا إعلاناً رسميًّا من ملك العراق، حيث يُعلن عن قبوله وصدوره للقانون الأساسي الجديد أو التعدّيلات عليه، ويأمر بتنفيذه.

ودستور دولة البحرين لسنة 1973، حيث جاء في ديباجته: **"باسم الله تعالى، وعلى بركته، وبتوفيق من لدنّه، نحن عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين، أن نذكر في هذه المرحلة الفاتحة للحكم الدُّستوري ماضي البحرين في رحاب العروبة و الإسلام، وإذ نتطلع بإيمان وعزم إلى مستقبل قائم على الشورى و العدل، حافل بالمشاركة في مسؤوليات الحكم و الإدارة، كافل للحرية والمساواة، وموطّد للإخاء والتضامن الاجتماعي... وبعد الاطّلاع على بياننا الصّادر بتاريخ 16 ديسمبر 1981 وعلى المرسوم بقانون رقم/12 الصّادر بتاريخ 20 يونيه 1982 بشأن إنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدّولة، وبناءً على ما قرَّره المجلس التأسيسي، صدقنا على هذا الدُّستور وأصدرناه".**[2]

أعلن أمير البحرين في هذه الدّيباجة عن قبوله وصدوره للدُّستور الجديد بناءً على قرار المجلس التأسيسي، وذلك بعد الاطّلاع على بيانه السّابق والمرسوم بإنشاء المجلس التأسيسي، وهذه الطَّريقة في إنشاء االدُّستور هي طريقة العقد، أي موافقة الحاكم على الدُّستور الذي وضعه الشَّعب.

ومن الدَّساتير العربية أيضا التي نشأت بهذه الطَّريقة الدُّستور الأردني لعام 1952، والدُّستور السُّوداني لعام 1973، الذّي نشأ عن طريق التعاقد بين رئيس الجمهورية ومجلس الشَّعب السّوداني.

[1] – دستور العراق الصادر عام 1925، مقدمة الدستور، متاح على الموقع التالي: https://www.constituteproject.org تاريخ الاطلاع: 12-02-2024 سا 19:30.

[2] – دستور البحرين الصادر عام 1973، الديباجة. متاح على الموقع التالي: https://bahrain.bh 12-02-2024 سا 20:00.

بالرُّغم من أنّ أسلوب العقد يُعَدُّ مرحلة انتقالية بين الأساليب غير الدِّيمقراطية والأساليب الدِّيمقراطية، ويمثّل تحولّاً تدريجياً نحو نظام يتسّم بالشّفافية والمشاركة الواسعة، بعد أن كان يتمثّل في منح الحاكم للشّعب حقوقه وصلاحياته، إلاَّ أنَّه لا يُعَدُّ أسلوباً ديمقراطياً خالصاً.

هذا الأسلوب لا يضمن بالضرورة تحقيق مبدأ الدِّيمقراطية بمفهومها الصَّافي. فالعقد يجعل الحاكم شريكاً متساوياً مع الشَّعب في السِّيادة، حيث يتَّفق الطَّرفان على شروط الحكم، وهو ما يتنافى مع مبدأ الدِّيمقراطية الذي ينصُّ على أن تكون السِّيادة للشّعب وحده، ويكون دور الحاكم مقتصِراً على تنفيذ إرادة الشَّعب وتحقيق مصالحه.

وبالتَّالي يمكن القول أنّ العقد يمثّل خطوة إيجابية لتطوير النظّم السياسية نحو الدّيمقراطية، إلاّ أنه لا يكفي لضمان تحقيق مبدأ الدّيمقراطية بشكل كامل، بل يتطّلب المزيد من الإصلاحات والتطوّرات لضمان سيادة الشَّعب وتحقيق مشاركته الفعّالة في صنع القرارات السياسية.

2-2-الأساليب الديمقراطية لنشأة الدَّساتير:

وهي أساليب حديثة، تعبّر عن تفوق إرادة الشَّعب على إرادة الحاكم، وتتّسم هذه الأساليب بأنّ الشَّعب صاحب السِّيادة بوضع الدُّستور، وتمثّل أعلى مراتب الدِّيمقراطية، حيث يتمّ تحديد الإطار الدُّستوري والقوانين الأساسية بمشاركة واسعة من الشَّعب دون مشاركة الحاكم، سواء كان ملكاً أو أميراً أو رئيساً للجّمهورية.

وتتفرّع هذه الأساليب إلى طريقتين رئيسيّتين: طريقة الجّمعية التأسيسية، وطريقة الاستفتاء الدُّستوري.

أ-طريقة الجمعية التأسيسية L'assemblée constituant:

وهي الصورة الأولى للأسلوب الدّيمقراطي لنشأة الدَّساتير، وفيه ينفرد الشَّعب بوضع الدُّستور بواسطة هيئة تأسيسية منتخبة من قبل الشَّعب بطريقة ديمقراطية.

كما يقول نزيه رعد في كتابه -القانون الدُّستوري-: **"تعدُّ هذه الطَّريقة في الوقت الراهن الأكثر انتشاراً لكونها أقرب إلى الدّيمقراطية الصّحيحة، حيث يقوم الشَّعب بانتخاب هيئة نيابية مهمّتها وضع الدُّستور ويطلق عليها اسم الجمعية التأسيسية "**[1]

وهذا يعني أنها الطَّريقة الأكثر استخدامًا وفعالية لتحقيق الدّيمقراطية، في وقتنا الحالي حيث يشارك الشَّعب في صنع القوانين الأساسية التي تحكم البلاد، عن طريق انتخاب هيئة تمثّله، ممّا يجعل العملية أكثر ديمقراطية وشفافيه.

"وتعود أصول فكرة الجمعية التأسيسية **L'assemblée constituant**

إلى مبدأ سيادة الأمة،**Le principe de la souveraineté nationale**

الذي ينكر أن تكون السِّيادة في الدَّولة لغير الأمّة، وتعتبر هذه الفكرة في جوهرها تطبيقاً حقيقياً لنظام الدّيمقراطية التّمثيلية أو النيابية **.La démocratie représentative**[2]

[1]- نزيه رعد: القانون الدستوري العام، المبادئ العامة والنظم السياسية، ص 67.

[2]- حسن مصطفى البحري: القانون الدستوري، ص ص 149-150.

يُعدّ الدُّستور الذي يتمّ وضعه من قبل هذه الجمعية كأنّه صادرًا عن الشَّعب بأكمله. وفقًا لهذه الطَّريقة، يتم اعتماد الدُّستور ويصبح نافذًا فور الموافقة عليه من قبل هذه الهيئة، ممَّا يجعله قانونًا أساسيًا يحكم البلاد ويعبّر عن إرادة الشَّعب.

"ولهذا لا نكون بصدد جمعية تأسيسية منتخبة إذا كان هؤلاء الأعضاء قد تمّ تعينهم من قبل أي سلطة في الدَّولة. وتكون مهمة هذه الجمعية تأسيس دُستور جديد للبلاد وتنتهي مهمّتها بمجرد إصدار الدُّستور، ومن ثمّ لا يجوز لهذه الجمعية أن تحلَّ محلَّ المشرع العادي وتقوم بسنّ التّشريع".[1]

الجمعية التأسيسية غالبًا ما تكون مؤقّتة وتأتي بغرض واضح، مثل وضع دستور جديد بعد فترة انتقالية أو تغيير نظامي. ويشترط أن تكون منتخبة من قبل الشَّعب، وعندما يكتمل وضع الدُّستور الجديد، يكون دور الجمعية التأسيسية قد انتهى، ولا يجب أن تتدخّل في العمل السياسي المستقبلي.

وبعد إقرار الدُّستور تتحوّل إلى جمعية تشريعية، وقد نشأت هذه الطَّريقة بأمريكا عندما اتفق المهاجرون الإنجليز سنة1740، فيما بيهم وهم في عرض البحر على وضع نظم سياسية حرّة للمستعمرة التي كانوا ذاهبين لإنشائها، وسارت على هذا النهج سائر جماعات المهاجرين المستعمرين فكانت دساتيرها من صنع جمعية تأسيسية من المهاجرين يصدق عليها ملك الإنجليز وبهذه الطَّريقة وضعت الولايات المتّحدة الأمريكية دستورها بعد استقلالها سنة 1787.[2]

وهذا دليل على أن هذه الطَّريقة استخدمت أوّل مرّة في أمريكا ثمّ انشرت في كافة بلدان العالم.

انتقلت طريقة الجمعية التأسيسية إلى فرنسا فصدرت بها أول دساتيرها سنة1791، ووضعت بها معظم دساتيرها دستور1848، ودستور1875، وكذلك دستور النّمسا لسنة 1920. وإسبانيا

[1]– صبري محمد سنوسي محمد: الوسيط في القانون الدستوري، دراسة موجزة للمبادئ الدستورية العامة، ودراسة تفصيلية لأحكام الدستور المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د ط، 2008، ص380.

[2]– عبد الكريم علوان: النظم السياسية والقانون الدستوري، ص 263.

سنة1931، ودستور إيطاليا سنة1947، ودستور تشيكوسلوفاكيا سنة1948، والدُّستور اليوغسلافي سنة1956.[1]

ومن الدَّساتير العربية التي نشأت بهذه الطَّريقة، دستور سوريا1950، وليبيا 1951، والدُّستور التُّونسي الحالي لسنة 2014. ومن هنا انتقل هذا الأسلوب إلى غالبية الدّول.

يؤكّد هذا الأسلوب أنّ الأمّة هي مصدر السّلطة، وأنّ الدُّستور بهذا المعنى هو من عمل الشَّعب وحده، حيث يمارس الشَّعب سيادته عن طريق ممثّليه، أي بطريقة غير مباشرة، وذلك بانتخاب هيئة تُكَوّنُ جمعية أو مجلسا تأسيسياً مهمتها وضع الدُّستور للبلاد، ويجب أن يكون معبّراً عن متطلّبات وحاجيات الشَّعب وفي مستوى طموحاته، وتنتهي مهمّة هذه الجمعية بمجرد الانتهاء من وضع الدُّستور الجديد للبلاد.

ب–الاستفتاء الدُّستوري:

يعدُّ الاستفتاء من أهم مظاهر الدّيمقراطية، حيث يعبّر الشَّعب من خلاله عن إرادته، ويمارس حريته السياسية.

ويقصد بالاستفتاء: "**طرح موضوع معيّن بصورة عامّة على الشَّعب ليدلي برأيه فيه إمّا بالموافقة أو بالرَّفض**".[2]

أو يقصد به: "**إعادة السّلطة السياسية إلى أفراد الشَّعب لتعبِّر الإرادة الشَّعبية عن رأيها في إسناد السِّيادة إلى شخص بعينه أو فئة بعينها أو ممارسة بعض أعمالها من قبل القائمين بها بالفعل**".[3]

وبهذه الطَّريقة يتمّ التعرّف على رأي الشَّعب في الدُّستور ويمارس الشَّعب سيادته بصورة مباشرة.

[1]– ينظر: لزهر خشايمية، القانون الدستوري، النظرية العامة للدولة والدساتير، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى: ل م د، كلية الحقوق، جامعة قالمة، الجزائر، سنة 2017-2018، ص 64.

[2]– خاموش عُمر عبد الله: الإطار الدستوري لمساهمة الشعب في تعديل الدستور، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2013، ص90.

[3]– نفسه، ص 90.

وهو ما يعني أيضا ممارسة الشَّعب سلطة أكبر في إصدار الدُّستور ويجعل هذه الطَّريقة أكبر تعبيراً عن الدّيمقراطية لأنّ الشَّعب يمارس هذه السّلطة مباشرة دون وسيط.[1]

فإذا كانت طريقة الجمعية التأسيسية تعني أن ينفرد الشَّعب بوضع الدُّستور بواسطة هيئة تأسيسية منتخبة من قبله، تتولى وضع الدُّستور وإصداره، فإن الاستفتاء الدُّستوري يختلف عن الجمعية التأسيسية، حيث يصدر الدُّستور في هذه الحالة من الشَّعب مباشرة، فيبدي رأيه، ولا يصبح الدُّستور نافذاً إلاّ بعد الموافقة عليه من قبل الشَّعب.

لذلك فإن البّعض ينظر إلى الاستفتاء الدُّستوري ليس بوصفه مجرد حلقة مكملة لطريقة الجمعية التأسيسية، لأنّه من الممكن أن تقوم لجنة حكومية أو الحاكم نفسه بوضع الدُّستور ثم طرحه للاستفتاء الشَّعبي وإبداء الرأي فيه، ولا تكتسب الوثيقة الدُّستورية قوّتها القانونية إلاّ بعد موافقة الشَّعب عليها.[2]

يمكن أن يكون الاستفتاء وسيلة أساسية لمنح الشّرعية للدُّستور. وهذا يؤكّد على أهميّة الدّور الذي يؤدّيه الاستفتاء الشَّعبي، حيث يصبح رأي الشَّعب هو العامل الحاسم في قبول أو رفض الوثيقة الدُّستورية، مما يعزِّز مبدأ السِّيادة الشَّعبية.

هذا ويلاحظ أنّ نظام الاستفتاء الدُّستوري من شأنه أن يعلي بمكانة المواطنين، ويشعرهم بأهميّة الدّور الذي يقومون به في تحديد نظامهم الدُّستوري. لذلك نجد الاتّجاه الدُّستوري في وقتنا الرّاهن يرجّح الأخذ بنظام الاستفتاء الدُّستوري في وضع الدُّستور ويفضله على نظام الجمعية التأسيسية، ويلقى نظام الاستفتاء الدُّستوري اليوم انتشاراً واسع النطاق في كثير من دول العالم.[3]

باعتباره الأسلوب الأقرب إلى الدِّيمقراطية، حيث يعتبر الشَّعب في هذا الأسلوب صاحب السِّيادة، فيعبّر عن رأيه دون مشاركة أحد، فإذا وافق الشَّعب على هذا الدُّستور بعد عرضه عليه يصبح نافذاً وذا قوّة قانونية.

---

[1]– صبري محمد السنوسي محمد: الوسيط في القانون الدستوري، ص 39.

[2]– مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية: المجلد 2، العدد 1، 2022، ص 77.

[3]– إبراهيم عبد العزيز شيحا: المبادئ الدستورية العامة، ص86.

وأهم الدّول التي طبّقته:

"سويسرا: حيث جعله الدُّستور الاتحادي الزامياً في المجال الدُّستوري، واختياريًّا في المجال التّشريعي، أمّا دساتير الكانتونات فقد اعتمدته على نطاق أوسع.

السويد والنرويج: حيث نصّت الدَّساتير على إمكانية اللجوء الاختياري إلى الاستفتاء، وكذلك نجد الدّنمارك. ومن أهمّ البلدان التي تبنّت الاستفتاء، بعد الحرب العالمية الأولى ألمانيا والنّمسا واليونان".[1]

ثم انتشرت هذه الطَّريقة لجميع أنحاء العالم ومن أمثلة الدَّساتير التي استعمل فيها الاستفتاء الدُّستوري: دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة حيث تم وضع قانون 3يونيو 1958، حدّد أربعة مبادئ يجب أخذها بعين الاعتبار في الدُّستور وهي: دور الاقتراع العام في السّلطة، ضمان مبدأ فصل السّلطة، مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، دور الشَّعب كمصدر للسلطة.[2]

أما من الدَّساتير العربية التي تبنت هذا الأسلوب نجد:

الدُّستور المصري لسنة 1971، حيث تم صياغة المشروع من طرف لجنة برلمانية ثم عرض على الاستفتاء الشَّعبي. والدُّستور المغربي لسنة 1962، حيث عُرض مشروع الدُّستور الذي تم وضعه من طرف اللّجنة الملكية على الاستفتاء الشَّعبي.

كذلك الدَّساتير الجزائرية مثل:

دستور10 سبتمبر 1963، فكان وضع الدُّستور من اختصاصات المجلس التأسيسي المنشئ بحكم اتّفاقية افيان، إلاّ أنّ الرّئيس أحمد بن بلّة تملّص عن هذا المبدأ بإعطاء الضوء الأخضر للمكتب السياسي في مناقشة وتقويم مشروع دستور في جويلية 1963، وعرضه على المجلس التأسيسي للتّصويت عليه ثم تقديمه للاستفتاء الشَّعبي في سبتمبر 1963، واصداره في 10 سبتمبر 1963.[3]

[1]- محمد طي: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، ط 8، 2013، ص181.

[2]- ينظر: محمد المساوي: القانون الدستوري والنظم السياسية، مدخل الى النظرية العامة للقانون الدستوري، جزء 1، د ب، د ط، 2017، ص79.

[3]- فوزي أوصديق: الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 1، د ت، ص 60.

ودستور جمهورية العراق (الدائم) لسنة 2005 أيضا، صدر وفقاً لهذا الأسلوب، حيث نص في المادّة 144 منه على أنّ: "**يُعدُّ هذا الدُّستور نافذاً بعد موافقة الشَّعب عليه بالاستفتاء العام ونشره في الجريدة الرسمية، وتشكيل الحكومة بموجبه**".[1]

نرى أنّ الاستفتاء الدُّستوري أكثر الأساليب ديمقراطية على الإطلاق، حيث يقوم الشَّعب بنفسه بالموافقة على الدُّستور، ولا يكون الدُّستور نافذاً إلاّ بعد الموافقة عليه وإذا رفض الشَّعب هذا الدُّستور يصبح لا قيمة له.

وهذا يعزِّز مبدأ الدّيمقراطية التشاركية ويضمن أن الدُّستور يعبّر عن إرادة الشَّعب ويحقِّق توافقًا مجتمعيًا واسعًا. بالتَّالي، يعتبر الاستفتاء خطوة أساسية لضمان قبول الدُّستور وتطبيقه بشكل فعّال.

إن أغلب الدَّساتير العربية التي صدرت بعد الاستقلال تبنت هذا الأسلوب ولا زال قائماً إلى يومنا هذا.

[1] – دستور العراق 13 تشرين الأول 2005. متاح على الموقع التالي: https://www.constituteproject.org 2024-02-13 سا 9:00.

3-السّلطة المخولة بوضع الدُّستور:

إنّ الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، يعيش في وسط اجتماعي مع بني جنسه، وبناءً على ذلك فإن الإنسان يحتاج إلى نظام لتسوية حياته، لهذا نجد السّلطة لصيقة بطبيعة الإنسان وهي من مستلزمات حياته الاجتماعية لقوله تعالى: **"وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ". الرحمن/32.**

وتعدُّ السّلطة ضرورة حتميّة لاستقامة حياة الإنسان لذلك لابدّ من وجود سلطة سياسية تمارس الحكم، وإدارة إقليم الدَّولة، لضمان ديمومتها واستقرارها.

ومن هذا المنطلق نجد أنّ للدُّستور سلطة مسؤولة عن وضعه وصياغته وتعديله وفق الإجراءات المحدّدة في النّظام القانوني للبلد. وأيًّا كان أسلوب وضع الدُّستور، سواء كان غير ديمقراطي أم ديمقراطيا، فإن السّلطة المختصة في وضعه هي السّلطة التأسيسية الأصلية.

"والملاحظ أن الحديث عن السّلطة التأسيسية الأصلية أقترن بالوثيقة الدُّستورية التأسيسية إذ تختص هذه السّلطة بصناعة الدُّستور دون أن تناط بها مهمّة أخرى، ما يعني بالضّرورة انتهاء مهمتها بمجرد المصادقة على الدُّستور وإقرار مبادئه. وقد تكون هذه السّلطة مولودة منشئة لغرض التأسيس فحسب دون أن تكون جزءاً من كيان، وقد تكون متجزّئة من كيان قائم أصلاً، كاختيار لجنة مؤلفة من بعض أعضاء السّلطة التنفيذية والتّشريعية لإعداد الدُّستور، وبعد إنجاز المهام المناطة بها يُعلن حلها ويُعاد كل عضو لممارسة مهامه الأصلية".[1]

ويقول "محمد المساوي" في كتابه "القانون الدُّستوري والنظم السياسية": **"إن سلطة وضع الدُّستور هي سلطة سامية على كل السلط الموجودة داخل الدَّولة. فمن يستحوذ على سلطة وضع الدُّستور –أي السّلطة التأسيسية الأصلية–يتحكم في إنشائه ويوجه دينامية صياغته ووضعه. وتكمن خطورة هذه السّلطة التأسيسية الأصلية في أنها هي التي تضع السّلطة الفرعية التي تتحكم في تعديل ومراجعة الدُّستور".**[2]

[1]– علي يوسف الشكري: الوسيط في فلسفة الدُّستور، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ش.م.م، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص34.

[2]– محمد المساوي: القانون الدستوري والنظم السياسية، ص 72.

إذن السّلطة التأسيسية هي الهيئة التي تتولّى وضع الدُّستور الأساسي أو الدُّستور الجديد للدولة، وتمثل هذه السّلطة عملية ديمقراطيّة مهمة، حيث يشارك فيها ممثّلون من مختلف فئات المجتمع وتياراته، وتسعى لتحقيق التوازن والتوافق بين مختلف المصالح.

4-أنواع الدَّساتير:

تختلف الدَّساتير وتتعدَّد أنواعها باختلاف وتعدد الزاوية التي ينظر منها إلى تلك المجموعة التي تبين نظام الحكم في الدَّولة.

يعرض الفقه الدُّستوري عادة في شرح أنواع الدَّساتير إلى تقسيمات تنطلق من زاويتين هامتين تتعلق الأولى بالكتابة والثانية بالثّبات أو التعديل. "من ناحية أولى تقسيمها لدساتير مدوّنة ودساتير غير مدوّنة أو عرفية، ومن ناحية ثانية هناك تقسيم آخر شهير للدّساتير وأكثر أهميّة في نتائجه العلمية، وهو تقسيم الدَّساتير إلى دساتير مرنة ودساتير جامدة."[1]

وعلى هذا النحو، سوف ندرس موضوع أنواع الدَّساتير في مبحثين:

الأوّل: نخصّصه للدّساتير غير المدونة والدَّساتير المدونة.

الثّاني: نخصّصه للدساتير المرنة والدَّساتير الجامدة.

4-1-الدَّساتير من حيث التّدوين:

يُعَدّ المصدر في هذا التقسيم أصل النّص الدُّستوري والأساس الذي يستمدّ منه الدُّستور مبادئه وقواعده، فإذا كان العرف هو المصدر الأساسي للدستور، يُعتبر الدُّستور غير مدون ويُعرف بالدّستور العرفي. أمّا إذا كان الدُّستور مستندًا إلى وثيقة رسمية مكتوبة، فيُعرّف بالدستور المدون. هذا التصنيف يبرز الاختلاف في كيفيّة نشأة وتوثيق القواعد الدُّستورية.

أ-الدَّساتير غير المدوّنة:

"يقصد بها الدَّساتير غير المدوّنة والتي نشأت عن طريق العرف نتيجة اتباع السلطات العامّة في الدَّولة عند تنظيم شؤون الدَّولة سلوكات معينّة استمرت لمدة طويلة فتحولت إلى عرف دستوري ملزم بالنسبة لهذه السلطات."[2]

[1]- حمد رفعت عبد الوهاب: القانون الدستوري، المبادئ الدستورية العامة، ص27.

[2]- سعيد بو الشعير: القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الأول، النظرية العامة للدولة والدستور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط12، 2013، ص185

وهي الدَّساتير التي لا ترجع أحكامها إلى نصوص مكتوبة يطلق عليها **الدَّساتير العرفية**[1]، ويعتبر **العرف** المصدر الرئّيسي لقواعدها.

ويمكن تعريف **الدُّستور العرفي** بأنّه: **"مجموعة القواعد المتعلّقة بنظام الحكم في الدَّولة (أي بالتنظيم السياسي للدّولة) غير المدَّونة في وثيقة أو وثائق رسمية، ولهذا فإنها تستمدّ أحكامها بصورة أساسية من العادات والأعراف والسوابق التاريخية والتقاليد أو الاتفاقات التي اكتسبت مع مرور الزّمن القوّة القانونية الملزمة، وذلك نتيجةً لاستمرار سير السلطات العامّة على هداها في مباشرة وظائفه".**[2]

من خلال التّعريفات السّابقة يمكن القول بأن الدَّساتير العرفية هي تلك التي لم تُدوَّن في وثيقة رسمية.

ويُعدُّ الدُّستور الإنجليزي المثال التّقليدي للدّساتير غير المدوّنة، بل هو الدُّستور الوحيد الذي ما زال قائماً إلى اليوم لأنه لا يستمدّ قواعده من وثيقة دستورية، وإنما يستمد معظم أحكامه من العرف.[3]

تعكس الدَّساتير العرفية تاريخ الدَّولة وتطوّرها، وتعبّر عن قيمها وتوجهاتها السياسية والقانونية، وبفضل قدرتها على التكيّف مع التغيرّات الاجتماعية والسياسية، تسهم الدَّساتير العرفية في تحقيق الاستقرار والتطوّر المستدام.

لقد كانت الدَّساتير العرفية هي الدَّساتير السّائدة في العالم إلى أن أصدر أوّل دستور في الولايات المتّحدة الأمريكية سنة 1778، ثم تبعته معظم الدّول الأخرى. وانتشرت ظاهرة تدوين الدَّساتير في القرن الثامن عشر فتلاشت الدَّساتير غير المدوّنة حيث لا نكاد نجد دستور عرفي إلاّ في إنجلترا. "فتنشأ القواعد الأساسية لنظام الحكم الإنجليزي عن طريق الأعراف والسوابق التاريخية منذ العصور

[1]- يطلق بعض الفقه الدستوري على الدساتير غير المدونة اسم "الدساتير العرفية"، نظرًا لغلبة الطابع العرفي على قواعدها.

[2]- حسن مصطفى البحري: القانون الدستوري، ص ص176-177.

[3]- محمد كاظم المشهدان: القانون الدستوري، ص185

الوسطى حتى القرن الثامن عشر، حيث استقرّت في نهاية هذا القرن معالم النظام الديمقراطي النيابي والبرلماني في إنجلترا من خلال القواعد العرفية."[1] فلا توجد في إنجلترا وثيقة مدوّنة تسمى الدُّستور.

نستنتج أن الدَّساتير غير المدوّنة سبقت الدَّساتير المدوّنة وكانت هي السّائدة في عموم الدّول، وهي تلك الدَّساتير التي لم توضع في وثيقة، نشأت عن طريق العادة والتّكرار واستقرت عبر السنين، تعرف بالدَّساتير العرفية لأنّ العرف هو مصدرها الأساسي، وهي مجموعة القواعد العرفية التي استمر العمل بها لمدّة سنوات طويلة ومن أمثلة هذه الدَّساتير الدُّستور الإنجليزي ودستور نيوزيلندا.

ب–الدَّساتير المدوّنة:

الدَّساتير المدونة وهي عكس الدَّساتير العرفية حيث توضع أحكامها في نصوص تشريعية مكتوبة سواء صدرت بوثيقة واحدة أو عدّة وثائق.[2] (أي سواء كانت بمتن واحد أو بهيئة نصوص متفرقة).

"كما لا يقصد منه مجرد تدوين هذه القواعد في وثيقة، أو وثائق رسمية. إنمّا يجب أن يكون التّدوين قد جرى من قبل سلطة مختصّة ووفقا لإجراءات معيّنة. كذلك لا يشترط تدوين جميع القواعد الدُّستورية في وثيقة لكي يكون الدُّستور مدوناً، وإنمّا يكفي أن تكون هذه القواعد مدونة."[3]

قد كانت في الماضي الدَّساتير غير المدوّنة هي الأصل في معظم الدّول، حتى نهاية القرن الثامن عشر. مع تقدم العصر تغيرت القاعدة، وأصبحت الدَّساتير المدونة هي الأكثر شيوعاً في الوقت الحاضر. وإن أغلب دساتير دول العالم في عصرنا الحالي هي دساتير مدوّنة، وحركة التّدوين حديثة نسبياً. ويعتبر الدُّستور الأمريكي هو أوّل دستور مكتوب ثم انتشرت ظاهرة التدوين إلى جميع دول العالم. حيث أصبحت الدَّساتير المدونة الأساس في تنظيم الحياة السياسية والقانونية.

"فقد بدأت حركة تدوين الدَّساتير بظهور الحركات السياسية التحررية منذ القرن الثامن عشر ودعوة المفكّرين والفلاسفة إلى تدوين القواعد الأساسية لأنظمة الحكم. وبدأت فعلا في أعقاب حصول الولايات المتحدة الأمريكية على استقلالها من إنجلترا سنة 1776، حيث تتابعت هذه الدول

[1]– ينظر: محمد رفعت عبد الوهاب: القانون الدستوري، ص32–33.

[2]– ينظر: نعمان أحمد حطيب: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، عمان، ط3، 2006، ص507.

[3]– عصام علي الدبس: القانون الدستوري، دار الثقافة، عمان، ط1، 2011، ص108.

في إصدار دساتير مكتوبة لكل منها، فأصدرت ولاية فيرجينيا وعدة ولايات أخرى دساتيرها ابتداء من سنة 1776، ثم تلاها الدُّستور الاتحادي سنة 1787، (**الذي عدّل 27 مرة**). ثم انتقلت حركة التدوين إلى أوربا عن طريق الثّورة الفرنسية، حيث أصدرت فرنسا أول دستور مكتوب لها سنة 1791، ثم انتشرت في بقية أوربا، بلجيكا 1848، هولندا 1887، لتعمّ حاليا كافّة الدول."[1]

ومن أمثلة الدَّساتير العربية المكتوبة نجد دساتير الجزائر التي عرفت منذ الاستقلال دستور 1963، دستور 1976، دستور 1989، دستور 1996.

وعليه فإن أغلب فقهاء القانون الدُّستوري يفضلون الدَّساتير المكتوبة على الدَّساتير العرفية، ويذكرون عدّة مزايا للدساتير المدونة التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- تمتاز الدَّساتير المكتوبة بالوضوح والدّقة في تحديد الأحكام ومخاطبة الملتزمين بها، وبيان حقوقهم والتزاماتهم خاصة بانتشار المذهب الاجتماعي وزيادة تدخّل الدَّولة في شتى جوانب الحياة العامّة والخاصّة.[2]
- الدَّساتير المكتوبة ضمانة هامّة من ضمانات حقوق الأفراد وحريّاتهم، حيث أن أهم حقوق الأفراد وحرياتهم تأتي مدوّنة في الدَّساتير المكتوبة، وبالتَّالي يلقى واجباً واضحاً على جميع السلطات باحترامها وعدم الاعتداء عليها بأيّ صورة ولو كان ذلك تحت مظلّة تنظيمها ويعطي الأفراد القدرة على التعرّف على حقوقهم والتمسّك بها.[3]
- يسهّل الدُّستور المكتوب تحقيق استقرار النظام السياسي والتوازن بين السلطات، مما يقلّل من احتمال التغيرات المفاجئة في النظام السياسي.
- يعزّز الدُّستور المكتوب حكم القانون ويضع قيوداً واضحة على سلطات الحكومة.
- تعزيز الدّيمقراطية.
- حماية حقوق الفرد.

[1]– حمدي عطية مصطفى عامر، الوسيط في القانون الدستوري، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 220.

[2]– نعمان أحمد خطيب: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ص508.

[3]– ينظر: صبري محمد السنوسي محمد: الوسيط في القانون الدستوري، ص 32.

نستنتج مما سبق أن الدُّستور يكون مكتوباً إذا كان صادراً عن جهة مختصّة وفقاً لإجراء معين في شكل نصوص رسميّة مدوّنة، وهي الدَّساتير التي يضع أحكامها المشرع الدُّستوري وتصدر على شكل وثيقة رسمية واحدة أو عدّة وثائق دستورية مكتوبة، تتميز هذه الدَّساتير بالوضوح والدّقة عكس القواعد العرفية التي يتخلّلها بعض الغموض، كما يسهِّل الاطّلاع عليها ومعرفة ما تحتويه من النصوص وتسهل على الأفراد معرفة ما عليهم من حقوق وواجبات.

4-2-الدَّساتير من حيث إجراءات التعديل:

نميّز بين هذين النوعين من الدَّساتير حسب كيفية تعديلها، فإذا كانت تعدّل بإجراءات عادية نفسها التي تعدّل بها القوانين الأخرى فهي دساتير مرنة، أما إذا كانت تعدُل بإجراءات خاصّة وشروط معقّدة وأشد من إجراءات تعديل القوانين الأخرى فهي دساتير جامدة.

أ-الدَّساتير المرنة:

ويمكن تعريف الدَّساتير **المرنة** بأنّها: "**الدَّساتير التي يمكن تعديلها وتنقيحها بنفس الإجراءات التي يتمّ بها تعديل القوانين العادية، ومن دون الحاجة لإتّباع إجراءات خاصّة مختلفة عن تلك التي تتبع في حالة تعديل القوانين العادية، أي تكون الجهة المناط بها سلطة التعديل أو الإلغاء هي السّلطة التشريعية على وفق أحكام الدُّستور.**"[1]

أي أنّها توضع وتعدَّل وتلغى بنفس الطّرق التي توضع أو تعدل بها القوانين العاديّة، وعلى ذلك يصبح الدُّستور المرن في نفس مرتبة القانون العادي، ومعظم الدَّساتير المرنة هي دساتير عرفية.

كما يرى علي يوسف الشكري أنّ: "**سائر الدَّساتير غير المدوّنة هي دساتير مرنة كونها تنشأ إما عن طريق العرف أو السوابق القضائية وبالتَّالي يجرى تعديلها بذات الطَّريقة التي نشأت فيها، هذا إضافةً إلى إمكانيّة تعديلها من قبل المشرع العادي بإصدار تشريع يخالف أحكامها.**"[2]

[1]- حنان محمد القيسي: النظرية العامة في القانون الدستوري، المركز القومي للإصدارات القومية، القاهرة، مصر، ط 1، 2015، ص137.

[2]- علي يوسف الشكري: النظرية العامة في القانون الدستوري، د ب، ط 1، 2003، ص148.

وفي هذا الصدد يجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تلازم حتمي بين عدم تدوين الدَّساتير ومرونتها وبين تدوينها وجمودها، فهناك دساتير مكتوبة وهي دساتير مرنة مثل: الدَّساتير الفرنسية الصادرة لسنة 1814، وسنة 1830، والدُّستور الإيطالي الصادر عام 1848، كذلك الدُّستور السوفياتي لسنة 1918، ودستور إيرلندا لسنة 1922، ونجد أيضا دستور غير مكتوب وهو دستور مرن كدستور بريطانيا.

ويعتبر الدُّستور الإنجليزي من أشهر الأمثلة على الدَّساتير المرنة، حيث يستطيع البرلمان أن يعدّل في القواعد الدُّستورية، سواء كانت هذه القواعد عرفية أو مدونة، دون إتباع إجراءات خاصة، وإنما بذات الطَّريقة التي يتّبعها في تعديل القوانين العاديّة.[1]

ومن أمثلة الدَّساتير العربيّة نجد دستور العراق المؤقت (29نيسان 1964) كان دستوراً مرناً على الرّغم من أنّه لم ينصّ على طريقة تعديله، "فالتعدّيلات التي أدخلت على هذا الدُّستور بعد تاريخ 08 أيلول 1965، كانت بموافقة رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وهما الهيئتان اللتان تمارسان التّشريع بعد تعديل 08أيلول 1965، وهذا يعني أن تعديل الدُّستور كان يتم بنفس الطَّريقة التي يتم فيها تعديل القوانين الاعتيادية، ولذلك فهو دستور مرن."[2]

يتميز الدُّستور المرن بسهولة تعديله لتلبية احتياجات المجتمع ويحافظ على الاستقرار السياسي بتوفير إطار قانوني مرن لمواكبة التطورات السياسية.

يرى بعض الفقه أن سهولة تعديله قد تضعف من قداسته وتقلل من هيبة نصوصه لدى الهيئات الحاكمة ولدى الأفراد. لكن من الناحية العلمية يظل الدُّستور المرن ثابتا رغم سهولة تعديله ما دام يلائم ظروف البيئة السياسية والاجتماعية، مما يحفظ ثباته وبقاؤه ويصعب العبث به.[3]

نستنتج أن الدُّستور المرن لا يتطلب تعديله إجراءات معينة يمكن أن يعدل بطريقة عادية، يستطيع أن يعدل عن طريق إجراءات تشريعية التي يعدل بها أي قانون عادي، دون قيود صارمة.

---

[1]- محمد كاظم المشهدان: القانون الدستوري، ص 260.

[2]- خاموش عمر عبد اللّه: الإطار الدستوري لمساهمة الشعب في تعديل الدستور، ص 59.

[3]- حسام مرسى: القانون الدستوري، ص 41.

إن صفة المرونة وإن تعلقت بتعديل الدَّساتير فهي لا تقتصر على الدَّساتير العرفية فقط، وإنما تشمل جميع الدَّساتير عرفية كانت أم مدونة.

ب–الدَّساتير الجامدة:

يوصف الدُّستور بالجمود إذا تطلب تعديله إجراءات خاصة، ويمكن تعريف الدُّستور الجامد بأنه: **"ذلك النوع من الدَّساتير الذي يتطلب إجراءات معقدة أو أكثر صعوبة في تعديل أحكامه من الإجراءات المتبعة في تعديل الأحكام العادية، وهذه الإجراءات تختلف من دستور إلى آخر ويضفي هذا الجمود الذي تتسم به القواعد الدُّستورية نوعاً من الثبات والاستقرار ويجعلها في منأى من اعتداءات السّلطة التشريعية".**[1]

وبعبارة أخرى هو الدُّستور الذي لا يمكن تعديله أو إلغاء نصوصه بقانون عادي، ويحدد الدُّستور الجامد ذاته السّلطة التي تقوم بتعديله، والإجراءات المتبعة في ذلك.

ويترتب على جمود الدُّستور أن يتحقق لقواعده طابع السمو على بقية القواعد القانونية التي لا يمكنها مخالفة قواعده تحت طائلة عدم الدُّستورية، وهو ما يتميز به الدُّستور الجامد، أي أنه يتفق مع طبيعة القواعد الدُّستورية وعلو مكانتها من الناحية الموضوعية عن مكانة القوانين العادية، كما يضفي على أحكام الدُّستور قدراً من الثبات والاستقرار.[2]

اتجهت معظم دول العالم إلى الآخذ به وذلك نظراً لمميزات الدُّستور الجامد وما يحقِّقه من ثبات واستقرار.

ومن أمثلة الدَّساتير الجامدة الدُّستور الأمريكي لسنة 1787و الدَّساتير الفرنسية منذ دستور 1791 حتى الدُّستور الحالي 1958، باستثناء دستور 1841 ودستور 1830 اللذين كانا وحدهما مرنين.[3]

والدُّستور الألماني الحالي 1949، حيث يتطلب الدُّستور الأمريكي في تعديله موافقة غالبية كبيرة من الكونغرس وإجراءات أخرى، كما يتميز الدُّستور الفرنسي بصعوبة تعديله حيث يتطلب موافقة البرلمان أو استفتاء شعبي.

---

[1]– ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري، ص435.

[2]– فهد أبو عثم النسور: القضاء الدستوري بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2016، ص72.

[3]– حسام مرسى: القانون الدستوري المقومات الأساسية تطبيقاً على الدستور المعاصر، ص 42.

اختفت في المقابل الدَّساتير المرنة ولم يبقى منها إلا الدُّستور الإنجليزي.

كذلك أغلب الدَّساتير العربية الحالية دساتير جامدة نذكر منها:

الدُّستور الجزائري الحالي حيث تنص المادة 219 من الدُّستور على أنه: **"لرئيس الجمهورية حق المبادرة بالتعديل الدُّستوري بعد أن يصوّت المجلس الشَّعبي الوطنيّ ومجلس الأمّة على المبادرة بنفس الصّيغة حسب الشّروط نفسها التي تطبق على نص تشريعي، يُعرض التعديل على الشَّعب للاستفتاء عليه خلال الخمسين (50) يوماً الموالية لإقراره.**

يصدر رئيس الجمهوريّة التعديل الدُّستوري الذي صادق عليه الشَّعب.[1]

وجاء في المادة 222 أنه: **يمكن ثلاثة أرباع أعضاء غرفتي البرلمان المجتمعين معاً، أن يبادروا باقتراح تعديل الدُّستور على رئيس الجمهوريّة الذي يمكنه عرضه على الاستفتاء الشَّعبيّ.**[2]

وهذا دليل على صعوبة إجراءات تعديل الدُّستور الجزائري.

ويُعدُّ الدُّستور المصري الحالي 1971 (المعدَّل)، كذلك أحد الأمثلة على الدَّساتير الجامدة في العالم العربي، يتطلب تعديله موافقة غالبية كبيرة من البرلمان والإجراءات القانونية الأخرى فجاء في المادة 189 منه: **"لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشَّعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل. فإذا كان الطلب صادراً من مجلس الشَّعب وجب أن يكون موقعاً من ثلث أعضاء المجلس على الأقل. وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضاءه، فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض. وإذا وافق مجلس الشَّعب على مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة، المواد المطلوب تعديلها، فإذا وافق على التعديل ثلث عدد أعضاء**

[1] – مولود ديدان، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حسب التعديل الأخير نوفمبر 2020، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 2021، المادة 219، ص67.

[2] – نفسه، ص 67.

المجلس عُرض على الشَّعب لاستفتائه في شأنه، فإذا وُوفق على التعديل أُعتبر نافذاً من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء".[1]

ومعنى هذه المادة أنه؛ أي طلب لتعديل مواد الدُّستور يتطلب موافقة رئيس الجمهورية وثلث أعضاء مجلس الشَّعب، إضافة إلى العديد من الإجراءات الشديدة ليتم الموافقة على هذا التعديل، مما يجعله دستور جامد يتم تعديلة وفق إجراءات صعبة، وبهذا يضمن ثبات واستقرار الدُّستور.

كذلك نجد الدُّستور الدائم للجمهورية السورية لعام 1973حيث نص في الباب الثالث منه في المادة 149 بفقراتها الأربعة على إجراءات تعديله تختلف عن تعديل القوانين العادية فجاء فيه:

1. **لرئيس الجمهورية كما لثلث أعضاء مجلس الشَّعب حق اقتراح تعديل الدُّستور.**
2. **يتضمن اقتراح التعديل النصوص المراد تعديلها والأسباب الموجهة لذلك.**
3. **يشكل مجلس الشَّعب فور ورود اقتراح التعديل إليه لجنة خاصة لبحثه.**
4. **يناقش المجلس اقتراح التعديل فإذا أقره بأكثرية ثلاثة أرباع أعضائه أعتبر التعديل نهاية شريطة اقترانه لموافقة رئيس الجمهورية وأُدخل في صلب الدُّستور.**[2]

وأيضا العديد من الدَّساتير العربية الأخرى كالدُّستور السعودي، والدُّستور اللبناني، والدُّستور التونسي، والدُّستور المغربي... وبعض الدول التي لم نذكرها كلها دساتير جامدة.

هذه الأمثلة توضح كيفية تبني العديد من الدول العربية لدساتير جامدة تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي وحماية الحقوق والحريات، والتي تتطلب إجراءات صارمة لتعديلها.

في الأخير يمكننا القول أن أكثر الدَّساتير في وقتنا الحاضر هي دساتير جامدة لا يمكن تعديلها أو إلغاؤها إلا بإتباع إجراءات خاصة. وتُعتبر الدَّساتير الجامدة أدوات قانونية هامة في تنظيم الحياة

[1] – دستور جمهورية مصر العربية، 1971، الباب السادس، أحكام عامة وانتقالية، المادة 189.
https://www.constituteproject.org تاريخ الاطلاع: 23-02-2024 سا 10:00.

[2] – دستور الجمهورية السورية ،1973، الباب الثالث، المادة 149. متاح على الموقع التالي:
https://www.constituteproject.org 23-02-2024 سا 10:00.

السياسية والقانونية في الدول. تتميز الدَّساتير الجامدة بثباتها وصلابتها، حيث يصعب تعديلها بسهولة نظرًا لاعتبارها القانون الأساسي والأعلى في الدَّولة. تحدد الدَّساتير الجامدة السلطات والحقوق والواجبات بشكل دقيق. والهدف من الجمود هو تحقيق الاستقرار وثبات الاحكام الدُّستورية. بفضل استقرارها وتوضيحها للقواعد الأساسية، تسهم الدَّساتير الجامدة في تعزيز الاستقرار السياسي والقانوني وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الفرد.

5-مصادر الدُّستور:

يعرف المصدر بشكل عام بأنه المنبع الذي تستمد منه القاعدة مادتها ومضمونها وقوتها الملزمة، والأمر نفسه بالنسبة لمصادر الدُّستور؛ " فهي المنبع الذي تستمد منه القاعدة الدُّستورية مادتها وموضوعها"

وقد يقصد بمصادر القاعدة الدُّستورية معان عديدة منها:

الأصل التاريخي الذي استمد منه القانون قواعده.

الطرق المختلفة التي أوجدت القواعد القانونية.

أو المراجع التي توجد فيها تلك القوانين.

أو السّلطة التي تعطي القانون قوته وهو ما يعرف بالمصدر الرسمي

وهذا التنوع مرده لارتباط مصادر القانون بحياة المجتمع وظروفه كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر [1]

فمصادر الدُّستور ذات أهمية بالغة في النظرية العامة للقانون لأنها منبع القواعد القانونية؛ فهي السند الرسمي الذي يستمد منه القانون قوته.

كما أن للقاعدة القانونية مصدرين أساسيين تبنى عليهما يتمثلان فيما يلي:

5-1-مصادر رسمية:

يقصد بها الأصل الذي تستمد منه قواعد هذا القانون قوتها الملتزمة أو صفتها الإلزامية، ويعد التشريع والعرف من أهم مصادرها:

[1] - محمد محمد عبده إمام: الوجيز في شرح القانون الدستوري المبادئ العامة ورقابة دستورية القوانين، دراسة مقارنة في ضوء الشرعية الإسلامية، دار الفكر ال جامعي30، شارع سوستير الإسكندرية، مصر، 2008 د ط، ص210.

أ-التشريع الدُّستوري:

هو مجموعة من القواعد الدُّستورية المدونة والصادرة عن السّلطة المختصة بسنها. وفي نطاق القانون الدُّستوري فإنه يقصد بالتشريع الوثيقة الدُّستورية وما تتضمنه من نصوص دستورية التي تصدر عن المشرع الدُّستوري أو السّلطة التأسيسية بإجراءات خاصة سواء في وضعها أو تعدُّيلها.[1]

أي أنه مجموعة المبادئ والأحكام التي تشكل أبرز المعطيات القانونية المتعلقة بالحكم داخل الدَّولة وكذلك بتنظيمه وسيره داخلها، إذ نجد هذه المعطيات ضمن وثائق مدونة وصادرة عن السّلطة المختصة بسنها. فنرى بأن هذا القول يعكس أهمية التشريع الدُّستوري في تنظيم الحياة السياسية والقانونية للدولة؛ وبأن عملية وضع الدُّستور وتعديله تمر بإجراءات تهدف إلى تحقيق الشرعية في النظام القانوني.

ويحدد عادة في الدُّستور السّلطة المختصة بالتشريع وتسمى السّلطة التشريعية، وكيفية ممارستها لواجباتها وكيفية تكوينها، وقد يوجد في الدَّولة الواحدة أكثر من سلطة تشريعية ففي الدول التي يكون دستورها غير مرن لا بد من وجود سلطة تأسيسية أو دستورية مستقلة ومنفصلة عن السّلطة التشريعية لإقرار وتعديل الدُّستور وسلطة تشريعية تختص بالتشريع العادي[2]

فالسّلطة التشريعية هي تلك الهيئة التي تضع القوانين والقواعد التي تلتزم بالحكم على تصرفات المواطنين داخل الدَّولة، فتختص هذه السّلطة بالتشريع الدُّستوري؛ إذ نجد أن بعض الدول تمتلك أكثر من سلطة تشريعية، فالدول التي يكون دستورها غير مرن مثل الدُّستور الألماني الحالي لعام 1949م والدُّستور اللبناني والمصري والمغربي والأردني؛ يجب أن تحتوي على سلطة تأسيسية منفصلة عن السّلطة التشريعية لوضع وتعديل الدُّستور وأخرى تشريعية تختص بالتشريع العادي.

والتشريع باعتباره مصدر رسمي لقواعد القانون الدُّستوري يأخذ أنواعا تتفاوت من حيث قوتها هي: **الدُّستور** ويليه في المرتبة الثانية **التشريع العادي** وبعده مباشرة **التشريع الفرعي** وهو أدنى أنواع

[1]- عبد الكريم علوان: النظم السياسية والقانون الدستوري، ص294

[2]- ينظر: حنان محمد القيسي: النظرية العامة في القانون الدستوري، ص49.

التشريع معرفة، فبالتَّالي ازدادت أهمية التشريع في وقتنا الحالي حتى احتل الصدارة ضمن مصادر الدُّستور الرسمية.

ب–العرف الدُّستوري:

وهو النوع الثاني للمصادر الرسمية للدُّستور، إذ يعتبر من أقدم مصادر القاعدة القانونية بصفة عامة، يمكن أن نعرفه بأنه:" مجموعة من العادات التي تتصل بممارسة السّلطة، درجت سلطات الدَّولة على ممارستها، حيث ساد الاعتقاد لديها بأنها أصبحت ملزمة "[1]

فقد كان للعرف فيما مضى دور مهم في القاعدة القانونية، وذلك قبل أن تظهر الدَّساتير المدونة حاليا، فكان محل اهتمام الهيئات القائمة على القاعدة الدُّستورية، ونجد ذلك بكثرة في الدَّساتير غير المكتوبة وموجود على رأسها دستور المملكة المتحدة ويسمى دستورها بالدُّستور العرفي، فبالتَّالي نرى أن للعرف دور لا يستهان به وذلك حتى في الدَّساتير المدونة، ومن خلال ذلك يتم تقسيم الدول إلى قسمين أساسيين هما: دول ذات دساتير عرفية ودول ذات دساتير مكتوبة.

ومن ثم يكون العرف الدُّستوري هو إطراد هيئة من الهيئات الحاكمة في الدَّولة على مباشرة سلوك مرتبط بشأن من شؤون الحكم لدرجة يصبح معها هذا السلوك ملزما وواجب الإتباع في كل مناسبة يعرض فيها[2].

وبناء على ذلك فالعرف الدُّستوري من أهم المصادر الرسمية للدُّستور، لا يمكن تخطيه أو تجاوزه، سواء في الدول ذات الدَّساتير العرفية أو غير المدونة، إذ ينشأ حين تجري الهيئات الحاكمة على عادة معينة في موضوع من موضوعات القانون الدُّستوري، فأصبح قاعدة قانونية ملزمة.

ويتكون العرف الدُّستوري من ركنين إحداهما مادي والآخر معنوي؛ ويتمثل كل منهما فيما يلي:

[1]– عبد الكريم علوان: النظم السياسية والقانون الدستوري، ص294.

[2]– رمضان محمد بطيخ : النظرية العامة للقانون الدستوري وتطبيقاتها في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة 2008 ص86.

ركن مادي:

يتمثل في الأعمال والتصرفات الصادرة من إحدى الهيئات الحكومية في الدَّولة، كالبرلمان أو رئيس الدَّولة أو الوزارة وهو بهذا يختلف عن العرف في القانون الخاص الذي يتكون عبر سلوك الأفراد[1]

فالعرف الدُّستوري ليس مجرد قوانين مكتوبة، بل يشمل أيضا التصرفات التي تقوم بها الهيئات الحكومية، حيث يختلف العرف الدُّستوري عن العرف في القانون الخاص، فالعرف الدُّستوري يتمثل في التصرفات الرسمية التي تأتي بها الهيئات الحاكمة، في حين يتكون العرف في القانون الخاص من سلوك وأسلوب المجتمع والأفراد.

وحتى تتحقق هذه التصرفات لا بد أن تتوافر فيها عدة شروط

- العمومية: أي أن تكون مطبقة على كافة السلطات المعنية بها.
- التكرار: أي يجب أن تطبق العادة بصورة متكررة في المواقف المتطابقة.
- الوضوح: ويقصد به عدم قابلية العادة للتأويل أو تفسير لأكثر من احتمال.
- المدة: أي أن يتوافر في العرف عنصر المدة، فيستمر في إتباعه زمنيا طويلا كافيا لاستقراره، بما يؤكد أنه لم يكن نتيجة عارضة أو اتجاه طارئ.
- الاطراد والإثبات: وهذا الشرط في الحقيقة ملازم لشرط التكرار إذ ينبغي أن يتكرر التصرف أو الإجراء بشكل ثابت ومطرد، أي بدون انقطاع، أي يجب أن يكون التصرف أو الإجراء من قبل الهيئة الحاكمة مستمرا ومنتظما، ولا تلجأ إليه بشكل متذبذب؛ أي يجب أن يشكل عادة ثابتة ومستقرة [2]

تمثل هذه الشروط دورًا هاما وفعالاً في تحقيق شرعية واستقرار النظام القانوني والسياسي في الدَّولة، لذا وجب توافرها.

[1]- حنان محمد القيسي: النظرية العامة في القانون الدستوري، ص52.

[2]- عصام علي الدبس: القانون الدستوري، ص48.

الركن المعنوي:

إن تحقق الركن المادي المذكور سابقا، لا يكفي وحده لقيام عرف دستوري وإنما يلزم فضلا عن ذلك أن يستقر في ذهن الجماعة وضميرها والاعتقاد بوجوب إحترام هذه العادة بوصفها تمثل قاعدة قانونية ملزمة، وواجبة الإتباع، يتوافر فيها ما تتمتع به سائر القواعد القانونية من إلزام قانوني[1]

فعلى الجماعة ضرورة إحترام هذه القاعدة و عدم مخالفتها بصفتها قاعدة إلزامية ، إذ اختلفت الآراء حول هذه الجماعة، فذهب رأي إلى أنها تعني السلطات الحاكمة فقط باعتبارها ذات خبرة و معرفة بالقواعد القانونية و الحكم عليها ، بينما يذهب الرأي الآخر إلى أن المقصود بالجماعة ليس فقط السلطات الحاكمة بل أيضا ؛ أفراد الشَّعب أي أن المواطن أيضا ملزم باحترام هذه القاعدة كما له حق إبداء الرأي في معظم القواعد ، ويكفي لموافقة الرأي العام في هذا الصدد عدم اعتراضه على القواعد الجديدة أو بمعنى آخر يكفي اتخاذ موقفا سلبيا تجاهها. والعرف الدُّستوري إما أن يكون عرفا مفسرا أو مكملاً أو معدلاً:

أولاً: العرف المفسر:

هو الذي يهدف إلى تفسير نص من نصوص الدُّستور، فدوره هنا ليس إنشاء أو تعديل قاعدة دستورية وإنما يبين كيفية تطبيق قاعدة معينة غامضة إلا أن هذا التفسير يصبح جزءا من الدُّستور فيكتسب صفة الإلزام؛ ومن الأمثلة على ذلك جريان العرف أن لرئيس الجمهورية الفرنسية طبقا الدُّستور 1875، أن يصدر اللوائح استنادًا إلى المادة الثالثة التي تنص على أن رئيس الجمهورية يكفل تنفيذ القوانين [2]

إذ تتمثل أهمية هذا التفسير عند إيجاز نصوص الوثيقة الدُّستورية، حيث يصبح له قيمة كبيرة في تحديد مفهوم تلك النصوص وكيفية تطبيقاتها.

ثانياً: العرف المكمل:

[1]– فهد أبو العثم النسور: القضاء الدستوري بين النظرية والتطبيق، ص55.

[2]–سعيد بو الشعير : القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ص162.

هو نقيض العرف المفسر؛ يسد الفراغ الموجود في الدُّستور ويزيل عنه الغموض، كما أنه لا يأتي بحكم دستوري جديد إذ نشأ هذا العرف لينظم ويكمل النقص الموجود في الدُّستور. والجدير بالذكر أن العرف المكمل لا يوجد إلا في ظل دستور جامد، غذ لو كان الدُّستور مرنا لأمكن إكمال ما به من نقص بالقوانين العادية دون حاجة إلى عرف دستوري[1]

ومن الأمثلة التي مست هذا النوع من العرف نكتفي بالإشارة إلى المادة 124من دستور العراق لعام 1925، حيث نصت على أن "**التقاليد الدُّستورية التي لم يرد نص بشأنها في هذا القانون، ولا يوجد نصاً يمنع الأخذ بها، وكانت مبهمة في الدول الدُّستورية، ولا يجوز الأخذ به وتطبيقها كقاعدة دستورية بقرار مجلس الأمة في جلسة مشتركة**".

وفي ظل هذا النص يبدو أن العرف هنا يقوم بتكملة النصوص الدُّستورية.

ثالثاً: العرف المعدل:

يقصد بالعرف الدُّستوري المعدل ذلك العرف الذي يهدف إلى تعديل أحكام الوثيقة الدُّستورية، وذلك بإضافة أحكام جديدة إليها أو حذف أحكام معينة منها.[2]

ويراد بذلك أنه العرف الذي يغير في أحكام الوثيقة الدُّستورية إضافة أو حذفا، مما يجعله مخالفا لها.

[1]- فهد أبو العثم النسور: القضاء الدستوري بين النظرية والتطبيق، ص ص55-56.

[2]-عوض الليمون: الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري، ص27.

5-2-مصادر تفسيرية:

يراد بها الجهات التي يرجع إليها لمعرفة المدلول الحقيقي لقواعد الدُّستور، وتتجلى أساسا في القضاء والفقه.

أ-القضاء:

يقصد به مجموعة الأحكام والقرارات الصادرة عن الجهات القضائية المختلفة من أجل تطبيق القواعد القانونية على ما يعرض عليها من نزاعات، وهو أيضا مصدر أساسي في المجال الدُّستوري في الدَّساتير العرفية غير المكتوبة، لكنه في المقابل مصدر ضعيف وغير أساسي في الدَّساتير المكتوبة، والقضاء المقصود به هنا القرار الذي يصدر عن الهيئات القضائية، حيث يتم تطبيق القانونية على ما يعرض على القضاء من منازعات، يتولى التفسير حين يقوم بتطبيق على ما يعرض عليه من قضية أو منازعات. [1]

وفي ضوء ما سبق يتضح أن القضاء من أهم مصادر الدُّستور التفسيرية خاصة في الدول التي تأخذ بمبدأ الرقابة كالولايات المتحدة الأمريكية ومصر والأردن. حيث يحمي حقوق المواطنين ويضمن إحترام سيادة القانون ومبادئ الدُّستور.

ب-الفقه:

يعتبر الفقه من المصادر التفسيرية الهامة للقواعد القانونية بصفة عامة، وللقواعد الدُّستورية بصفة خاصة، ومن ثم لا يتمتع بأي قوة إلزامية في مواجهة كل من المشرع والقاضي، غير أن له أهمية كبيرة في الدول ذات الدَّساتير العرفية [2]

وذلك خير دليل على أن الفقه الدُّستوري من أهم الدَّساتير التفسيرية للقاعدة الدُّستورية، حيث يهتم بتفسير النصوص، وفهم العلاقات بين السلطات في الدَّولة.

[1]- موسوعة ودق القانونيةCOpr ynight C 2021 BY .، موسوعة الأبحاث والدراسات القانونية الشاملة في جميع أنحاء الوطن العربي.

[2]- زهر خشايمية: القانون الدستوري، النظرية العامة للدولة والدساتير، ص19.

إذ يقصد بالفقه رجال القانون المتخصصين اللذين يقدمون من خلال بحوثهم ودراستهم فتاوى، ووجهات نظر تكمل وتفسر وتعيب القانون أو أحكام القضاء، ويمكن للفقه أن يكون مصدرا مهماً في بعض الدول مثل بريطانيا، لكن أهميته ثانوية في معظم البلدان.[1]

وبناء على تلك المعطيات فالفقه عبارة عن تعاليق يقوم بها فلاسفة القانون، إلاّ أنهم يمارسون مجرد سلطة معنوية، فالفقه ليس صفة رسمية؛ لذا لا يتميز بأي صفة إلزامية.

أما بالنسبة لدور الفقه وأثره في الأحكام القضائية الأردنية فنشير إلى الحكم الصادر عن محكمة العدل العليا الأردنية بتاريخ 1997/10/29 في الطعن المتعلق بحل مجلس النواب استنادا إلى الصلاحية المخولة للملك بموجب المادة 34 من الدُّستور باعتبار هذا الإجراء من أعمال السِّيادة حيث عزز هذا الحكم النتيجة التي توصل إليها ما ورد في الكتاب "النظم السياسية والقانون الدُّستوري" لمؤلفه الدكتور سليمان الطماوي.[2]

وفي الأخير نخلص إلى أن كل من الفقه والقضاء الدُّستوري له أهمية خاصة في النظام القانوني والسياسي للدولة، فهما العمود الأساسي الذي تقوم عليه هذه الأخيرة.

[1]– الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ص23.

[2]– القرار الصادر عن محكمة العدل العليا في القضية رقم 97/201، مجلة نقابة المحامين، العددان (1و2) منها، ص152. نقلاً عن: فهد أبو العثم النسور: القضاء الدستوري بين النظرية والتطبيق، ص57.

6-الوحدة في الدَّساتير العربية:

الدُّستور عبارة عن مرآة عاكسة لإرادة الشَّعب، لكونه مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ يضمن حقوقه وحرياته الأساسية، وعليه فالدُّستور وسيلة فعالة في تحقيق بناء العلاقات بين المواطنين فيما بينهم، ومن ثم العلاقة بين المواطن والدَّولة، وكذا علاقة الدول ببعضها البعض؛ إذ تعدُّ الدَّساتير الأداة الناظمة لكيان الدول فهي تعنى بتنظيم العلاقات بينها.

وفي الوطن العربي اليوم إحدى وعشرون دولة مستقلة (وتضيف جامعة الدول العربية إلى هذا العدد فلسطين المحتلة) والعدد قابل للزيادة أو النقصان، ولكل دولة عربية دستور دائم أو مؤقت.[1]

فالعديد من هذه الدول اتحدت دساتيرها وحققت نقاط مشتركة تحت مسمى الوحدة العربية.

6-1-الوحدة في ديباجة الدَّساتير العربية:

هناك العديد من الدَّساتير العربية؛ تورد في ديباجتها عبارات مقترنة بالوحدة العربية، وإحترام التنوع الثقافي فنلاحظ أن للنص على الوحدة في الديباجة أشكالاً مختلفة.

- هناك ديباجة تعتبر أن "الوحدة العربية أصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته وأن الشَّعب غدا يشعر بوجوده جزءًا لا يتجزأ من الكيان العربي".[2]

فمعظم ديباجات الدَّساتير العربية تتحد حول مفهوم العروبة والتي تعدُّ هذه الأخيرة رمز من رموز الهوية للشعب الإسلامي.

[1]- باسيل يوسف بجك: خلدون حسن النقيب، رشيد عمارة ياس الزيدي، فاتح سميح عزام، ومجموعة من الكتاب، الدستور في الوطن العربي، عوامل الثبات وأسس التغيير، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، لبنان، ط1، كانون الثاني، يناير 2006 ص12.

[2]- فقرة وردت في الدستور المؤقت للجمهورية العربية اليمنية، الصادر في 1963/04/13. نقلا عن: باسيل يوسف بجك: الدستور في الوطن العربي ص17.

- وهناك ديباجة تعلن تصميم الشَّعب على إزالة عوائق الوحدة وإقامة حكم وحدودي؛ فالإعلان الدُّستوري الليبي لعام 1969 يورد في ديباجته أن الشَّعب العربي في ليبيا آلي على نفسه "أن يزيل العوائق التي تقف حائلاً دون وحدته من الخليج إلى المحيط" وأنه قام بثورته وحماها ودعمها (حتى تسير نحو أهدافها في الحرية والاشتراكية والوحدة)".[1]

فالوحدة العربية تسير طريقها إلى الحرية فهي طرح سياسي يراود الكثير من العرب، تقوم فكرته على أساس دمج بعض أو جميع الأقطار العربية في إطار اقتصادي وسياسي واحد يزيل الحدود بين الدول العربية وينشئ دولة قوية اقتصاديا وبشريا وعسكريا.

- وهناك ديباجة تعتبر الوحدة أمل الأمة العربية، وضرورة مصير لا تتحقق إلا في ظل أمة عربية قوية، فالدُّستور المصري لعام 1971 يتحدث في ديباجته عن إلتزام الجماهير في مصر، خلال المسيرة العظمى للأمة العربية، ورفع رايات الحرية والاشتراكية والوحدة، ويحدد الأهداف التي تسعى هذه الجماهير لتحقيقها، ومنها الوحدة العربية التي يصفها بأنها أمل أمتنا العربية ونداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصير.[2]

كما أن هناك العديد من الديباجات التي تنص على التمسك بالوحدة العربية أيضاً، وكما تتعدَّد وتتنوع في ديباجات الدَّساتير العربية، نجدها أيضا تختلف في صياغة النصوص الواردة في متن الدَّساتير أو صلبها.

6-2-الوحدة في متن الدَّساتير العربية:

إن الوحدة بين الأقطار العربية تجعل الشعوب العربية والإسلامية كالبنيان المرصوص الذي لا يستطيع هدمه أحد، وذلك من خلال تعزيز الروابط الثقافية والسياسية والاجتماعية بينها؛ بهدف بناء مجتمع عربي قوي ومزدهر وهذا ما جعلها مركز اهتمام عديد الدَّساتير العربية؛ نذكر منها:

ينص الدُّستور السوري المعدل سنة 1973م في مادته الأولى على أن:

[1]- باسيل يوسف يجك: الدستور في الوطن العربي، ص17.

[2]- باسيل يوسف يجك: الدستور في الوطن العربي، ص ص17-18.

1. الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية شعبية واشتراكية ذات سيادة لا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها وهي عضو في دولة إتحاد الجمهوريات العربية.
2. القطر السوري جزء من الوطن العربي.
3. الشَّعب في القطر العربي السوري جزء من الأمة العربية يعمل ويناضل لتحيق وحدثها الشاملة.[1]

وهذا خير دليل على أن الجمهورية السورية من أهم الدول المتمسكة والداعمة للوحدة العربية.

والإعلان الدُّستوري الليبي ينص في مادته الأولى، على أن ليبيا جمهورية عربية، وعلى أن شعبها جزء من الأمة العربية، هدفه الوحدة العربية الشاملة.[2]

وكذلك لدينا: دستور البحرين لعام 1973 ينص في مادته الأولى على أن شعب البحرين جزء من الأمة العربية، وإقليمها جزء من الوطن العربي الكبير، ويضيف في مادته السادسة أن الدَّولة تعمل على تحقيق آمال الأمة العربية في الوحدة والتقدم.[3]

وأيضا ينص الدُّستور الفلسطيني لعام 2003 في مادته الأولى، أن فلسطين جزء من الوطن العربي الكبير، والشَّعب العربي الفلسطيني جزء من الأمة العربية والوحدة العربية هدف يعمل الشَّعب الفلسطيني من أجل تحقيقه.[4]

[1]- عمر سعد الله ،بو بكر إدريس: موسوعة الدساتير العربية كاملة بآخر تعديلاتها وإصداراتها، دار هومه، مجلد1، د.ط، د.ب، د.ت، ص155

[2]- في 1976/11/24، صدر عن مؤتمر الشعب العام في ليبيا، (وهو يمثل المؤتمرات واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية) وثيقة بعنوان إعلان عن قيام سلطة الشعب، تضمنت قرار الشعب العربي الليبي بإعلان «التزامه بتحقيق الوحدة العربية الشاملة"، وكان دستور المملكة الليبية للعام 1951م.

[3]- باسيل يوسف يجك: الدستور في الوطن العربي، ص19.

[4]- عمر سعد الله، بو بكر ادريس: موسوعة الدساتير العربية ص231.

والعديد من النصوص المتعلقة بالوحدة في الدَّساتير العربية، ولا يمكن تجاوز فكرة أن البعض من الدَّساتير العربية تخلو تماما من قضية الوحدة العربية، وذلك راجع ربما لأسباب الدَّولة الناتجة عن الأوضاع السياسية والاجتماعية...

7-مكونات الدُّستور:

عرفنا سابقاً بأن الدُّستور هو القانون الأعلى في المجتمع، وهو مجموعة من القوانين والقواعد التي تحدد الهيكلة الأساسية للحكومة، وتحديد صلاحياتها وواجباتها، وحقوق المواطنين، والضمانات الأساسية لهم. ويهدف الدُّستور إلى توجيه الدَّولة وتنظيم سلطاتها وضمان استقرارها وحماية حقوق المواطنين، ويُعتبر الدُّستور الوثيقة الأساسية التي من خلالها يتم تحديد النظام السياسي والقانوني للبلد.

لذلك يُعَدُّ أصل القوانين ويسمو عليها جميعاً. وبهذا فهو أسمى وثيقة في أي دولة، يحدد مبادئها العامة ومنه تستمد باقي القوانين الخاصة، إذن فهو الحجر الأساس الذي تبنى عليه الدَّولة... ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا العنصر إلى مكونات الدُّستور وما يحتويه من قوانين.

يأتي الدُّستور في شكل وثيقة تحمل النصوص المتعلقة بنظام الحكم ويتكون عادة من مجموعة من المواد التي تتضمن القوانين والقواعد الأساسية للدولة. وكل مادة تتضمن حكم أو قانون مختلف عن الآخر، وتعتمد المواد الدُّستورية على الثقافة والتاريخ والقيم السائدة في كل بلد، وغالبية الدول في الوقت الحاضر لها وثائق دستورية مدون بها أسس نظام حكمها ويختلف الدُّستور من دولة إلى أخرى حسب ظروفها السياسية.

لقد شاع بين الدّول الحديثة إتباع منهج مخطط لصياغة الدُّستور، وباستثناء دول قليلة خرجت عن هذا المنهج، فإن صياغة الدَّساتير تتبع عادة الخطوات التَّالية:[1]

1-المقدمة:

هناك من يطلق عليها اسم "**ديباجة الدُّستور**"، يبدأ الدُّستور بمقدمة تتضمن بعض المبادئ الدُّستورية والقيم الأساسية التي يستند إليها الدُّستور، وتعبر عن الأهداف والغايات التي يسعى إليها، وتعتبر جزءاً مهماً من الدُّستور حيث تكون بمثابة البيان الذي يشرح فيه الغرض من الدُّستور والقيم التي يقوم عليها، وتهدف إلى وضع الإطار للقوانين والسياسات التي ستتبعها الحكومة، ونظراً لأهميتها خصصنا لها الفصل الثاني.

[1]- إبراهيم أبو خزام: الوسيط في القانون الدستوري، ص 68.

2-متن االدُّستور:

يحتوي متن الدُّستور على فصول رئيسية وهي الأجزاء الرئيسية من الدُّستور تحدد الهيكلة الأساسية للدَّولة وتُنظم سلطاتها وصلاحياتها.

وتتضمن هذه الفصول:

أ-حقوق وحريات المواطنين:

تحدد الوثيقة الدُّستورية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين وتضمن حمايتها ومن هذه الحقوق **(حق في الحياة، حق في الكرامة، حق في المساواة، حق في حرية الرأي والتعبير، حقوق النساء والأطفال ...الخ)** هذه الحقوق والحريات تكون متضمنة في مواد الدَّساتير المختلفة، وتهدف هذه المواد إلى حمايتها وضمان الاستقرار للجميع في المجتمع.

ومثالاً لذلك نجد المادة 35 من دستور الجمهورية الجزائرية تنص على:

"تضمن الدَّولة الحقوق الأساسية والحريات.

تستهدف مؤسسات الجمهورية ضمان مساوات كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق، تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السّياسيّة، والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة". [1]

وجاء أيضا في المادة 38: **الحق في الحياة لصيق بالإنسان، يحميه القانون ولا يمكن أن يحرم أحد منه إلاّ في الحالات التي يحددها القانون".** [2]

وفي دستور الإمارات العربية نجد المادة 30 تنص بأن: **"حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون ".** [3]

[1]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الباب الثاني، الفصل الأول، الحقوق الأساسية والحريات العامة والواجبات، المادة 35، ص17.

[2]- نفسه: المادة 38، ص 18.

[3]- دستور الإمارات العربية المتحدة: الصادر عام 1971، شاملاً تعديلاته لغاية عام 2009، المادة 30، ص07.متاح على الموقع التالي: https://www.constituteproject.org تاريخ الاطلاع: 03-03-2024 سا 20:00

وتتضمن المادة 26 من الدُّستور السعودي: **"تحمي الدَّولة حقوق الإنسان... وفق الشريعة الإسلامية".**[1]

وهذه المواد تتضمن بعض من حقوق المواطنين وتعكس قيم المجتمع وتوجهاته، وتعمل على حماية الأفراد، وتضمن لهم العيش الكريم، وتحترم الكرامة الإنسانية وتعزز الحرية والمساواة والعدالة في المجتمع.

ب–مبادئ التنظيم:

يحتوي الدُّستور على مبادئ تنظيمية تحدد النظام السياسي والعلاقات بين السلطات الثلاث وتوزيعها.

ومن أمثلة هذه المبادئ نجد المادة 163 من الدُّستور المصري تحتوي على: **"الحكومة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم، ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة، ويشرف على أعمالها ويوجهها في أداء اختصاصاتها".** [2]

تعبر هذه المادة على مبادئ تنظيمية فهي تتضمن وصفاً لتكوين الحكومة ودورها كهيئة تنفيذية عليا في الدَّولة.

يتناول الدُّستور أيضا السلطات العامة في الدَّولة، فيشير إلى طرق تكوينها، وصلاحياتها وحدود ممارستها لهذه الصلاحيات. ويتقدم –عادة–تناول السّلطة التشريعية على ما عداها من السلطات. ولما كانت مسألة التشريع من أهم الاختصاصات السّيادة فان السّلطة التشريعية تأتي في مقدمة أحكام ونصوص الدُّستور، أنها تتبع من الشَّعب افتراضاً، أما غيرها من السلطات فإنها متفرغة من سيادة الشَّعب ولم يشد عن هذه الطَّريقة غير دساتير قليلة في الدول الفيدرالية.[3]

[1]– دستور المملكة العربية السعودية: الباب الخامس، الحقوق والواجبات، المادة 26، ص17. متاح على الموقع السابق.

[2]– دستور جمهورية مصر المعدل: 2019، الفصل الثاني: الفرع الثاني: الحكومة، المادة 163، ص 16. متاح على الموقع التالي: https://www.constituteproject.org تاريخ الاطلاع: 03-03-2024 سا 20:00

[3]– إبراهيم أبو خزام: الوسيط في القانون الدستوري، ص 68.

بعد ذلك ينظم الدُّستور العلاقة بين السّلطة التشريعية والسّلطة التنفيذية، وبعد ذلك ينظم السّلطة القضائية في فصل مستقل؛ لبيان أهميتها حيث تعمل على فرض القانون وفصل النزاعات وضمان حماية حقوق المواطنين وتوفير العدالة.

والمادة 28 من إتحاد جزر القمر تنص على: **"السّلطة القضائية مستقلة عن السّلطة التشريعية والسّلطة التنفيذية. ولا سلطان على القضاة في قضائهم سوى للقانون..."**[1]

هذه المادة تعبر عن مبدأ فصل السلطات في النظام السياسي، حيث تؤكد على استقلالية السّلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتعني أنَّ القضاء يجب أنّ يكون مستقلاً في أداء وظائفه وإتخاذ قراراته دون تدخل أو تأثير من السلطات الأخرى. وهذا يساهم في تعزيز العدالة والشفافية في نظامها، وتطبيق القانون بموضوعية ونزاهة.

ج-آليات تعديل الدُّستور:

يتضمن الدُّستور العديد من الأليات والإجراءات اللازمة لتعديله وتغييره.

وتختلف الطرق والأليات التي يمكن استخدامها لتعديل الدُّستور من بلد إلى آخر وفقاً للنظام السياسي والقانوني المعمول به في كل دولة، ومن أمثلة أليات تعديل الدُّستور:

دستور العراق الصادر عام 2005 نجد المادة 126 تنص على:

أولاً: "لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء أو لخمس أعضاء مجلس النواب، إقتراح تعديل الدُّستور.

ثانياً: لا يجوز تعديل المبادئ الأساسية الواردة في الباب الأول والحقوق والحريات الواردة في الباب الثاني من الدُّستور، إلاّ بعد دورتين إنتخابيتين متعاقبتين، وبناء على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب عليه، وموافقة الشَّعب بالاستفتاء العام ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة أيام..."[2]

[1]- دستور إتحاد جزر القمر 2003/12/23: المادة 28. ص130. الموقع نفسه.

[2]-دستور العراق الصادر عام 2005: الباب السادس، المادة 126، ص 31.

https://www.constituteproject.org تاريخ الاطلاع: 03-03-2024 سا 20:45.

تشير هذه المادة إلى السلطات المختصة التي يمكنها تقديم إقتراح التعديل الدُّستوري، وتحدد الإجراءات الخاصة بالتعديل ونوعه، والإجراء الزمني، والموافقة البرلمانية، وموافقة الشَّعب، ومصادقة رئيس الجمهورية.

ومن أليات التعديل أيضا نجد المادة 81 من دستور سلطنة عمان، وتنص هذه المادة على: " **لا يجرى تعديل هذا النظام إلاّ بنفس الطريقة التي تم بها إصداره**". [1]

وتعني هذه المادة بأن أي تعديلات جديدة على النظام ستتبع نفس الإجراءات التي استخدمت لإصدار النظام الأساسي، وبالتَّالي فهذه المادة تفرض مستوى عالٍ من الصرامة والمتانة في تغيير النظام، مما يضمن استقراره وتماسكه.

ونجد كذلك المادة 104 من دستور جمهورية الصومال تنص على: "**يقر المجلس الوطني التعديل والإضافة في أحكام الدُّستور بناء على إقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل أو من الحكومة أو من عشرة آلاف ناخب ويتم ذلك عن طريق إقتراعين متواليين تفصلهما مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر تكون الموافقة بالأغلبية المطلقة في الإقتراع الأول وبأغلبية الثلثين في الإقتراع الثاني.**"[2]

تتعلق هذه المادة بإجراء تعديلات وإضافات في الدُّستور، وتحدد الإجراءات التي يجب اتباعها لتحقيق ذلك باختصار فهي تنص على إجراءات دقيقة يجب اتباعها لتعديل الدُّستور مما يضمن أن يتم التغير بموافقة واسعة النطاق وتأييد كبير من الجماهير والسلطات المختصة.

ومن خلال هذه التعديلات يمكن معرفة الدُّستور ما إذا كان جامداً أو مرناً.

[1]–دستور سلطنة عمان: 6 نوفمبر 1996، المادة 81، ص15. الموقع نفسه.

[2]– دستور جمهورية الصومال الديموقراطية: الفصل الثالث، تعديل الدستور، المادة 104، التعديل والاضافة في الدستور، ص29.متاح على الموقع التالي: https://www.constituteproject.org تاريخ الاطلاع: 3-3-2024 سا 21:00

يختلف تعديل الدُّستور من دولة إلى أخرى ويعتمد على السياق السياسي والتاريخي لكل دولة، فهناك دساتير تم تعديلها بشكل متكرر، وهناك دساتير عُدِّلت مرة واحدة فقط منذ إصدارها، وتكون هذه التعديلات على مر الزمن.

قد يتم تعديل الدُّستور بناءً على ظروف معينة، مثل تغيرات البيئة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي تستدعي تحديث النصوص الدُّستورية لتناسب الوضع الجديد للبلاد.

ويعد تعديل الدَّساتير في الدّول العربية أمراً شائعاً ويتم بشكل منتظم في العديد من الدّول، وهنا نذكر بعض الأمثلة على الدَّساتير العربية التي خضعت للتعديل:

الدُّستور المصري: يعد أكثر الدَّساتير العربية تعديلاً في السنوات الأخيرة بما في ذلك التعديلات التي تم إجراؤها عام 2014 و2019.

الدُّستور الجزائري: خضعت الدَّساتير الجزائرية منذ الاستقلال لتعديلات متتالية، ولعل ذلك يرجع إلى الظروف التي وضعت فيها، حيث فرضت الأزمات التي واجهتها الجزائر في فترات متفرقة من تاريخها صياغة نصوص دستورية إما للتكيف مع الأوضاع التي واجهتها البلاد، أو محاولة لتجاوزها، منذ استقلال الجزائر سنة 1962، صدرت الدَّساتير التَّالية، دستور الجزائر 1963، دستور الجزائر 1976، دستور الجزائر 1989، دستور 1996، تعديل دستور الجزائر 2016، تعديل دستور الجزائر 2020.

االدُّستور التونسي: عدل بعد الثورة في 2011، وتم إصدار دستور جديد في تونس سنة 2014، وشهد عدة تعديلات منذ ذلك الحين.

االدُّستور الليبي: تم إصدار دستور جديد في 2014 لكنه لم يحظ بالاستقرار مما أدي إلى حاجة مستمرة للتعديلات.

د–أحكام عامة ختامية وانتقالية:

إنّ آخر ما يتناوله الدُّستور هو بعض الأحكام الختامية والانتقالية تحدد الاجراءات والترتيبات التي يجب اتباعها في مرحلة معينة من تطبيق الدُّستور، عادة بعد صدوره، وتهدف إلى تنظيم الانتقال من

النظام السابق إلى النظام الجديد وتشمل هذه الأحكام عدة مواضيع بما في ذلك: (**إجراءات الانتقال السياسي، المحافظة على الحقوق والضمانات، ترتيبات الإدارة المؤقتة، إجراءات الانتقال الاقتصادي، ترتيبات العدالة الانتقالية**).

يتضمن الدُّستور أيضا قوانين وأحكام تفصيلية تحدد تفاصيل أخري تتعلق بالنظام السياسي والقانوني للبلد.

نستنتج في الأخير أنَّ الدَّساتير تشتمل على فصول متعددة تغطي جوانب مختلفة من الحياة السياسية والاجتماعية في الدَّولة بما في ذلك حقوق الفرد، وتنظيم السلطات، والتعديلات الدُّستورية، مما يساهم في تحقيق التوازن والاستقرار السياسي.

الفصل الثاني

الدِّيباجة خطاب قيد التأويل

تمهيد:

تختلف الدُّول عن بعضها البعض باختلاف التّاريخ والدّين والثّقافة، وذلك راجع لمعتقدات الشّعوب والمجتمعات. مما يؤدي إلى اختلاف طبيعة نظام الحكم من دولة إلى أخرى، حيث يشكّل الدُّستور جزءا أساسيا من نظام الحكم في أي دولة؛ إذ يحدّد الإطار القانوني والمؤسسي للحكومة، ويضمن حقوق المواطنين وواجباتهم، فبالتَّالي تختلف الدَّساتير بين الدّول سواء من حيث الشكل أو المضمون، وهذا ما يميز كل دولة عن الأخرى، وعادة ما تحتوي الدَّساتير على ديباجة أو مقدمة تمهّد لمضمونها، وتعكس رؤية شعوبها وتطلّعاتهم، مع العلم أنه ليس لكلِّ الدَّساتير ديباجة، فلدينا مثلا "الدُّستور الأمريكي 1787م" لا يتضمّن ديباجة، وكذلك "الدُّستور الأردني"، كما نجد بعض الدَّساتير تكتفي بأسطر قليلة كـ"دستور دولة قطر".

1-تعريف الديباجة:

1-1-وضعا:

ورد المفهوم اللُّغوي للدِّيباجة في أكثر من معجم، عرَّفها الدكتور "سلوى فوزي الدغيلي": بأنّها "المقدِّمة المصاغة بشكل متقن والتي تمهّد لما يأتي بعدها"[1]

ووردت أيضا في القاموس الجديد للطلاب بأنَّ: " الدِّيباجة هي القطعة من الدّيباج، وديباجة الأدب، أحسنه... وديباجة الحكم ما يصدر به من ذكر المحكمة، ومكانها، وقضائها، وتاريخ صدور الحكم، وديباجة الكتاب، فاتحته، وديباجة المعاهدة: مقدّمة تتضمن ذكر الدّواعي والأغراض التي دعت إلى عقدها، وديباجة الوجه، حسن بشرته. [2]

كما جاءت في معجم المعتمد: "الدِّيباجة هي القطعة من الدِّيباج – والوجه، و-من الكتاب: فاتحته، ويقال فلان يصون ديباجته، أي يحافظ على شرفه، ويبذل أو يخلق ديباجته، أي: يذّل نفسه، و-في القضاء: ما يصدر به الحكم، من ذكر المحكمة ومكانها وقضاتها وتاريخ صدور الحكم، والدّيباجة في القانون الدّولي، ديباجة المعاهدة، مقدّمة تتضمَّن ذكر الدَّواعي والأغراض التي دعت إلى عقدها". [3]

وجاء أيضا بمعنى: " الدّيباج: ثوب موشَّى بالحرير، الدّيباجة، القطعة من الدّيباج، الأسلوب، فاتحة الكتاب". [4]

---

[1]- سلوى فوزي الدغيلي: الطبيعة الإلزامية لمقدمات الدساتير، إعلانات الحقوق، دراسة مقارنة، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، كلية الآداب والعلوم بالمرج، جامعة بنغازي، 2018، ص04.

[2]- علي بن هادية وآخرون: القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط7، 1991م، ص350-351.

[3]- جورجي شاهين عطية، ت: سعدي ضناوي واخرون، إ: إميل يعقوب، معجم المعتمد، فيما يحتاج إليه المتأدبون والمنشؤون من متن اللغة العربية (عربي-عربي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 2011، ص 187.

[4]- القاموس العربي الشامل: 50 ألف كلمة ومعناها، إعداد هيئة الأبحاث والترجمة بالدار، (عربي-عربي)، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص250.

من خلال التّعريفات السّابقة يتبيّن لنا أنّ الدّيباجة في المعاجم العربية تدل على: "مقدمة يمكن استخدامها في الكتب والمقالات والقوانين والوثائق الرّسمية والأفلام..." ومن مرادفات لفظة ديباجة: مقدّمة، تمهيد.

1-2-اصطلاحاً:

غالبا ما تحتوي الدَّساتير الحديثة على توطئة أو تمهيد يعتبر بمثابة مقدّمة للدُّستور، ويضمن المشرّع الدُّستوري هذه المقدّمات بعض المبادِئ والقيم والتوجيهات والأهداف الأساسية التي تعدُّ في تقديره، بمثابة الدّعائم والمرتكزات الأساسية التي تحكم وتضبط الخط السّياسي العام للدّولة، سواء على مستوى سياستها الدّاخلية أو الخارجية.[1]

وفي ذلك يقول علي يوسف الشّكري: **"وتشترك الدَّساتير ببعض القواسم، فهي عادة ما تضمُّ ديباجة تشير للفلسفة السياسية للدّولة أو مبادئ توجيهية يتخذها المشرّع الدُّستوري والعادي منهاج عمل، دليل يهتدي به وهو يمارس المهام المناطه به".**[2]

وهذا يعني أنّ أكثر الدَّساتير لها ديباجة توفر رؤية وفلسفة شاملة للدولة، وتُعتبر جزءًا مهمًّا لأنها تحتوي على الفلسفة السياسية والمبادئ التّوجيهية التي تعبّر عن المبادئ الأساسية التي يؤمن بها المجتمع. تكون بمثابة إطار مرجعي للمشرّع الدُّستوري والمشرّع العادي، بمعنى أنها توجّههم في صياغة وتنفيذ القوانين والسياسات.

ويقصد بالدّيباجة في الاصطلاح: "أنها المدخل لمتن الدُّستور، حيث تمثل الجزء الأول من الوثيقة الدُّستورية بكل ما يتضمّنه ذلك الجزء من مبادئ وأحكام وقواعد قانونية وسياسية ومجتمعية، وبذلك تعتبر بمثابة إطار الدُّستور ككل من قبل الهيئة التأسيسية وذلك من خلال ما تتضمّنه من مجموعة المبادئ الأساسية والأهداف الآنية والمستقبلية والفلسفة المعتمدة للنظام السياسي ومختلف القواعد القانونية والسياسية والمجتمعية التي تؤكد عليها السّلطة التأسيسية عند صياغتها للدُّستور، وجديراً

[1] – عبد الرزاق عريش: قراءة أولية في مقدمة الدستور المغربي الجديد، مقال متاح على الموقع التالي: https://www.marcdroit.com تاريخ الاطلاع: 09-03-2024 سا 12:30.

[2] – الوسيط في فلسفة الدستور، ص 35.

بالإشارة أن واضعي الدَّساتير في النّظم المقارنة لم يستقّروا على استعمال مصطلح واحد لتعريف ووصف مقدّمة الدُّستور، حيث استعملوا مصطلحات أخرى منها لفظ مقدّمه (دستور دولة الإمارات العربية المتّحدة)، الدّيباجة (دستور جمهورية مصر العربية، والعراق، والجزائر، وموريتانيا)، تمهيد (دستور المملكة المغربية)".[1]

وهناك من يعرّف الدِّيباجة بأنها: "وثيقة تعلن، في بداية الدُّستور، بحسب الصّيغة الأدبية حقوق وحريات المواطنين".[2]

وتعرف أيضا بأنها: "مقّدمة تفسيرية، معبرة عن الظروف أو الإطار الذي تمّت فيه المصادقة على الدُّستور، كما تعبّر عن إيديولوجيا المجتمع الذي تتبناه"[3]

ومن التعريفات الأكثر دقّة نجد إبراهيم أبو خزام يقول: "يبدأ الدُّستور عادة بديباجة نظرية، تتضمّن الإشارة إلى منابع الدُّستور والمبادئ الجوهرية التي يقوم عليها، والأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها، وترسم الدّيباجة –عادة–الخطوط الرئيسية التي يتبغيها الدُّستور كمنهج لسياسة الدَّولة وإرادتها، وقد تتضمن الدّيباجة بياناً بالحرّيات العامّة، وحقوق المواطنين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية". [4]

كما تعتبر الدّيباجة جزء لا يتجزّأ من الدُّستور، حيث تمرُّ بنفس المراحل التي يمرُّ بها وضع الدُّستور وإقراره، لذلك لها قوة الدُّستور ذاته، وهذا ما أكّدته المادّة 227، من الدُّستور المصري حيث نصّت: **"يشكل الدُّستور بديباجته وجميع نصوصه نسيجاً مترابطاً، وكلاً لا يتجزّأ، وتتكامل أحكامه في وحدة عضوية متماسكة".**[5]

---

[1]– سلوى فوزي الدغيلي: الطبيعة الإلزامية لمقدمات الدساتير وإعلانات الحقوق، ص4.

[2]– Boubakar(B), le préambule De la constitutionnel en Afrique, p2. نقلا عن : بلطرش مياسة : ديباجة الدستور في القانون الدستوري المقارن ووفقاً للتعديل الدستوري الجزائري العام 2016، ص9. مقال متاح على الموقع التالي: https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الاطلاع: 15-03-2024 سا 13:00.

[3]– نفسه، ص 10.

[4]– إبراهيم أبو خزام: الوسيط في القانون الدستوري، ص 68.

[5]– دستور مصر المعدل 2019، الباب السادس، الفصل الأول، المادة 227.

2-مضمون الدّيباجة:

عرفنا أن الدّيباجة هي تمهيد لمتن الدُّستور، تختلف باختلاف الدَّساتير من حيث الشّكل والمضمون، "حسب أوضاع كل بلد، وخاصة الظّروف السياسية والاجتماعية التي يتم فيها وضع الدُّستور"[1]، وفي هذا المبحث سندرس الدّيباجة شكلا ومضموناً.

من النّاحية الشكلية إن المقدّمة أو الدّيباجة أو التوطئة، تشكّل مقدّمة الدُّستور وتتصدّر الصفحة الأولى من الدُّستور، وتحمل عادة عنوان "مقدّمة"preamble، أو أي عنوان آخر بديل أو مساو، ويمكن أنْ تظهر المقدّمة في بعض الحالات الأخرى دون أي عنوان.[2]

ومن أمثلة الدَّساتير التي تبدأ بوصف نوع الوثيقة بالدّيباجة: مثل دستور الجمهورية الجزائرية، دستور الإمارات العربية المتّحدة 1971، ودستور إتحاد جزر القمر 2003، دستور العراق 2005. وهناك العديد من الدَّساتير تصفها بالمقدّمة: كدستور السودان 2005، ودستور سوريا 2012. أما دستور تونس2014، يسميها توطئة، ودستور الكويت 1962، يسميها تمهيد.

كما تستهل معظم الدّيباجات في الدَّساتير العربية بعبارة "بسم الله الرحمن الرحيم"، التي تدل على أنّ البلد مسلم. وتظهر الدّيباجة في شكل فقرة أو عدّة فقرات متتالية، كدستور الجزائر والعراق وفلسطين، وقد تكون في شكل أسطر وجيزة مثل دستور المملكة العربية السعودية، ودستور عمان والكويت...وتظهر أيضا في شكل مواد مثل الدُّستور اللبناني، مرتّب حسب حروف الأبجدية العربية. وهناك دساتير تخلو من الدّيباجة كدستور الأردن واليمن...

أما بالنسبة لمضمونها: "تعكس المقدّمة، في الحقيقة التّاريخ الكامن وراء إصدار مثل هذا االدُّستور، وكذلك أيضا القيم والمبادئ الجوهرية للأمّة".[3] ويمكن تقسيم المضمون إلى عدّة عناصر وهي كالآتي:

---

[1]- وليد محمد الشناوي: دور مقدمات الدساتير في التفسير الدستوري (دراسة تحليلية مقارنة)، دار الفكر والقانون، مصر، ط 1، 2014، 04.

[2]- ينظر: وليد محمد الشناوي: دور مقدمات الدساتير في التفسير الدستوري، ص 09.

[3]- نفسه، ص 09.

2-1-التاريخ:

في العديد من الدّيباجات نجد الإشارة إلى تاريخ وثقافة الأمّة، عادة ما تروي لنا مقدّمات الدَّساتير تاريخ الدَّولة، وتذكر الأبطال الوطنيين والتضحيات التّي قدّموها في الحروب وغيرها، كما تشير إلى أحداث تاريخية أو ظروف معينة أدّت إلى إعداد الوثيقة، وخير مثال لذلك ديباجة الدُّستور الجزائري حيث تنص على: **"فتاريخه الممتدّة جذوره عبر آلاف السّنين سلسلة متصلة الحلقات من الكفاح والجهاد جعلت الجزائر دائماً منبت الحريّة، وأرض العزة والكرامة".**[1] هنا يشير إلى الاستعمار وتضحيات الشّهداء الأبرار من أجل العيش في العزّة والكرامة ومن أجل الجزائر بلد حر مستقل.

وكذلك ذكر ثورة أوّل نوفمبر: **"وكان أول نوفمبر1954، وبيانه المؤسّس نقطتا تحوّل فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجاً عظيماً ".**[2]

وكما ذكر في ديباجة الدُّستور اللّيبي التّاريخ والتضحيات والتراث الثقافي المتنوع: **" إيماناً بثورة السَّابع عشر من فبراير 2011م الموافق 14/ربيع الأول / 1432 هجري، التي قادها الشَّعب اللّيبي في شتّى ربوع بلاده، ووفاءاً لأرواح شُهداء هذه الثَّورة المباركة، الذين ضحُّوا بحياتهم من أجل الحُريّة، والعيش بكرامة على أرض الوطن، واستعادة كافة الحُقوق التي سلبها القذافي ونظامه المنهار".**[3]

وتنص ديباجة الدُّستور المصري على: **" هذه الثورة امتداد لمسيرة نضال وطني كان من أبرز رموزه أحمد عرابي، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وتتويج لثورتين عظيمتين في تاريخنا الحديث: ثورة 1919 التي أزاحت الحماية البريطانية عن كاهل مصر والمصريين، وأرست مبدأ المواطنة والمساواة بين أبناء الجماعة الوطنية، وسعى زعيمها سعد زغلول وخليفته مصطفى النحاس على**

---

[1]- مولود ديدان، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حسب التعديل الأخير نوفمبر 2020، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 02 يناير 2021، ص5.

[2]- نفسه: ص 5.

[3]- دستور ليبيا الصادر 2016، الديباجة، ص 6. متاح على الموقع التالي:
https://www.constituteproject.org تاريخ الاطلاع: 20-03-2024 سا 09:00

طريق الدّيمقراطية، مؤكّدين أنّ "الحقّ فوق القوّة، والأمّة فوق الحكومة"، ووضع طلعت حرب خلالها حجر الأساس للاقتصاد الوطني.

وثورة " 23 يوليو 1952 " التي قادها الزعيم جمال عبد الناصر، واحتضنتها الإرادة الشَّعبية، فتحقق حلم الأجيال في الجلاء والاستقلال، وأكدت مصر انتمائها العربي وانفتحت على قارّتها الإفريقية، والعالم الإسلامي، وساندت حركات التحرير عبر القارّات، وسارت بخطى ثابتة على طريق التنمية والعدالة الاجتماعية. هذه الثورة امتداد للمسيرة الثورية للوطنية المصرية، وتوكيد للعروة الوثقى بين الشَّعب المصري وجيشه الوطني، الذي حمل أمانة ومسؤولية حماية الوطن، والتي حقّقنا بفضلها الانتصار في معاركنا الكبرى، من دحر العدوان الثلاثي عام 1956، إلى هزيمة الهزيمة بنصر أكتوبر المجيد الذي منح للرّئيس أنور السادات مكانة خاصّة في تاريخنا القريب".[1]

2-2-الدين:

تعبّر الدّيباجات عن الهوية الدينية للدّولة، حيث تتضّمن الإشارة إلى الله والدّين، مما يعكس الانتماء الدّيني للمجتمع، وهذا يعزِّز الهوية الثقافية والوطنية ويحدّد القيم والمبادئ التي تستند إليها الوثيقة مثل العدالة والمساواة والتّضامن والأخلاق والرحمة... وأي قيم ترتبط بالدّين.

وفي هذا السياق نشير إلى دستور موريتانيا: ... **" كما يعلن، اعتباراً منه لقيمه الرّوحية وإشعاعه الحضاري، تمسكه بالدّين الإسلامي الحنيف وبمبادئ الدّيمقراطية..."**[2]

ويمكن ذكر ديباجة دستور البحرين تنص على: **"...معلناً تمسكه بالإسلام عقيدة وشريعة ومنهاجاً..."**[3]

---

[1]-دستور مصر المعدل 2016، ص 1.

[2]- دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية: الديباجة، ص 1، متاح على الموقع التالي:
http://biblioteka.sejm.gov.pl تاريخ الاطلاع: 20-03-2024 سا 09:30

[3]- دستور مملكة البحرين، ص 3، متاح على الموقع التالي: https://www.lloc.gov.bh تاريخ الاطلاع: 20-03-2024 سا 10:00

كما نجد في دستور المملكة العربية السّعودية الإشارة إلى الله في بداية الدّيباجة: **"بعون الله تعالى..."**[1]

وبداية العديد من الدَّساتير بـ "بسم الله الرحمن الرحيم"، **مثل**: ليبيا، الجزائر، عمّان، فلسطين، البحرين... والكثير من الدّول المسلمة.

2-3-القيم والمبادئ الأساسية والأهداف:

تعمل الدّيباجة على تأكيد القيم الأساسية والاجتماعية للمجتمع مثل العدالة والمساواة بين المواطنين وعدم التّمييز بينهم، وضمان حقوق الإنسان والتضامن، والتأكيد كذلك على الدِّيمقراطية والحرية والسّلام والأمن، والاحترام المتبادل بين الشّعوب والدّول...

وتتضمن الدّيباجة الأهداف والغايات التي تسعى إلى تحقيقها، وتعكس هذه الأهداف الطُّموحات الأساسية للمجتمع الذي يرغب تحقيقها، فهي تعبّر عما يتطلع إليه المجتمع مثل: تحقيق الأمن والسّلام، تحقيق العدالة والمساواة، تحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى مقدّمة دستور سوريا: " **وتعتبر الجمهورية العربية السّورية السلم والأمن الدوليين هدفاً أساسيا وخياراً استراتيجياً تعمل على تحقيقهما في ظل القانون الدولي وقيم الحق والعدالة**".[2]

2-4-الهويّة:

تتجسّد الهوّية الوطنية في الدّيباجة من خلال الإشارة إلى التّاريخ والثقافة، حيث تعكس الدّيباجة التنوع العرقي والثقافي والديني داخل الأمّة، والإشارة أيضا إلى القيم والمبادئ الأساسية التي يتّفق عليها الشَّعب مما يعزِّز الهوية الوطنية، إضافة إلى ذكر اللُّغة أو اللُّغات الرسمية للدولة مما يساهم في تحديد الهوية الوطنية، مثل: ديباجة الجزائر **"إنّ الجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزّأ من المغرب العربي**

[1]- دستور المملكة العربية السعودية 1412هـ، ص 5.

[2]- دستور الجمهورية العربية السورية الصادر عام 2012، المقدمة، ص3. https://learningpartnership.org تاريخ الاطلاع: 20-03-2024 سا 10:30.

الكبير، وأرض عربية وأمازغية، وبلاد متوسطيّة وإفريقية تعتبر بإشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر..."[1]

هذه العبارة تشير إلى التاريخ وتؤكد على الهوية العربية والإسلامية والجغرافية للجزائر.

الهوية في الدّيباجة تلعب دور أساسياً في تعزيز الفخر الوطني والشعور بالانتماء.

2-5-الحقوق والحريات:

تظهر الدّيباجة التزام الدَّولة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثل: الحق في الحياة، الحريّة، والمساواة.

مثال من ديباجة الدُّستور التّونسي: "**نعلن أن النّظام الجمهوري خير كفيل لحقوق الإنسان وإقرار المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات..."**[2]

ديباجة الصومال: " **نؤكد تصميمنا على دعم وحماية استقلال الوطن الصّومالي وحق شعبه في الحريّة وفي ظل ديمقراطية مؤسسة على سيادة الشَّعب وعلى المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا**".[3]

ديباجة دستور قطر: " **ويضمن الحقوق والحريات لأبناء هذا الوطن المعطاء**".[4]

3-الدّيباجة خطابا مفتوحا:

الدّيباجة هي الجزء الافتتاحي من الوثائق القانونية الهامة؛ "كالدُّستور"، وتعدُّ بمثابة مقّدمة تمهيدية تبيّن الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها تلك الوثيقة، ومن أهم ما يميّز الدِّيباجة عن باقي الوثائق القانونية كونها تعدُّ خطابا مفتوحا، فعندما نصفها بذلك؛ نعني أنها نصًّا يعبّر عن رؤية شاملة للدُّستور، ويخاطب جمهورا واسعا، ويعكس قيم ومبادئ الدَّولة والمجتمع،

---

[1]- مولود ديدان: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حسب التعديل الأخير نوفمبر 2020، ص8.

[2]- دستور تونس 1959، (المعدل 2008)، التوطئة، ص3. متاح على الموقع التالي:
https://www.constituteproject.org تاريخ الاطلاع: 20-03-2024 سا 11:00

[3]- دستور جمهورية الصومال الديموقراطية، المقدمة، ص 1.

[4]- دستور دولة قطر(الدائم)، الصادر عام 2004، ص1. متاح على الموقع التالي: https://www.almeezan.qa
تاريخ الاطلاع: 20-03-2024 سا 11:30.

وحتى تكون الدّيباجة خطابا مفتوحا لا بدّ أن تتوفر على عدّة شروط أو مميزات:

أن تكون شاملة وتواصلية، أي أن تكون موجّهة للجميع ليس فقط للمتخصّصين في القانون أو السيّاسة، وذلك باستخدام لغة بسيطة وواضحة يمكن للجميع فهمها مما يعزّز شعور المواطنين بالانتماء، كذلك وجب أن يتوفر فيها التّعبير عن القيم والمبادئ التي يتّفق عليها الشَّعب مثل: الحريّة، العدالة، الأمن، السّلام، المساواة، وأيضا النص على الإطار التّاريخي والثّقافي وذلك من خلال الإشارة إلى الحقبة التاريخية التي مرت بها الدَّولة والتي ساهمت في تشكيلها، وكذلك الحديث عن الهويّة الثقافية والتي تعكس الهويّة الاجتماعية للشعب مؤكّدة على التراث والتقاليد التي تميّز الشّعوب عن بعضها البعض.

ومن أمثلة الدَّساتير التي تعدُّ ديباجتها خطابا مفتوحا، **"ديباجة االدُّستور التونسي الصادر عام 2014"**. والتي نوردها –لأهميتها– كاملة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

"نحن نواب الشَّعب التونسي، أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، اعتزازا بنضال شعبنا من أجل الاستقلال وبناء الدَّولة والتّخلص من الاستبداد استجابة لإرادته الحرّة، وتحقيقا لأهداف ثورة الحريّة والكرامة ثورة 17 ديسمبر 2010–14 جانفي 2011، ووفاء لدماء شهدائنا الأبرار ولتضحيات التّونسيين والتّونسيات على مرّ الأجيال، وقطعا مع الظلم والحيف والفساد، وتعبيرًا عن تمسّك شعبنا بتعاليم الإسلام ومقاصده المتّسمة والاعتدال، وبالقيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان الكونية السامية، واستلهاما من رصيدنا الحضاري على تعاقب أحقاب تاريخنا، ومن تحرّكاتنا الإصلاحيَّة المستنيرة المستندة إلى مقومات هويتنا العربية الإسلامية وإلى الكسب الحضاري الإنساني، وتمسكا بما حققه شعبنا من المكاسب الوطنية، وتأسيسا لنظام جمهوري ديمقراطي تشاركي، في إطار دولة مدنيّة السِّيادة فيها للشعب عبر التداول السّلمي على الحكم بواسطة الانتخابات الحرّة وعلى مبدأ الفصل بين السّلطات والتّوازن بينها، ويكون فيه حق التنظيم القائم على التعدُّدية، وحياد الإدارة، والحكم الرشيد هي أساس

التّنافس السياسي، وتضمن فيه الدَّولة علوية القانون واحترام الحريات وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات والعدل بين الجّهات...فإننا باسم الشَّعب نرسم على بركة الله هذا الدُّستور".[1]

إذ تعبّر هذه الدّيباجة عن الهوية الوطنية التّونسية والالتزام بالقيم والمبادئ الديمقراطية والتشاركية، كما تشير إلى التاريخ النّضالي للشّعب التّونسي، مما يعزّز من ارتباط المواطنين بالدُّستور، كما أنها تتميّز باللّغة السليمة البسيطة فبالتّالي يمكن أن يفهمها جميع الأجناس.

وبما أنّ الدّيباجة **"خطابا مفتوحا"** ذلك يعني أنّها قابلة للتّأويل، لأنّها تحمل بطبيعتها مجالا واسعا للتّفسير والتّحليل سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات.

فكما ذكرنا سابقاً؛ أنّ الدّيباجة تحمل في طياتها السّياق التّاريخي والثّقافي للدّولة، وكذلك تتميز باللُّغة الواضحة غير المعقّدة فهي غالبا ما تتضمّن لغة واسعة، تتسع وتنشر كي تؤدّي معانٍ شتّى، قد يضيق المقام عن بسطها، وتقابلها اللُّغة القاصرة وهي تلك التي تنحصر في دلالات محدّدة لا تجاوزها، ومن أشكال الاستعمال المفتوح الوارد في ديباجات الدَّساتير العربيّة: الحريّة، العدالة، حقوق الإنسان، فهذه المفاهيم يمكن أن تفسّر بطرق مختلفة اعتمادا على المستوى الثقافي والسياسي للفرد، فكل يفسّرها بطرق تخدم مصالحه، "**فمعرفة شخصية المتلقّي المقصود بالخطاب، كفيلة بالكّشف عن الدّواعي التي جعلت المرسل ينتج خطابه في هذا الشّكل، ولذلك فلا غرو أن منحت المدارس الحديثة هذا الفضاء الواسع في تحليلاتها الأدبية، والنفسية والاجتماعية للمتلقي، ووضعته نصب عيني الفعل التأويلي، وبوّأتهُ منزلة محورية في الاستدلال على المعنى المقصود**"[2].

[1] – دستور تونس الصادر عام 2014، التوطئة، ص1. متاح على الموقع التالي:
https://www.constituteproject.org تاريخ الاطلاع: 20-03-2024 سا 12:00.

[2] – عمار بعداش: إستراتيجيات الخطابة الإسلامية عصر صدر الإسلام، (بين الوظيفتين التعاملية والتفاعلية)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في اللغويات، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2015-2016، ص 184.

لذلك يمكن أن تفسر الدِّيباجة بعدة طرق من قبل مجموعات متعددة مثل: السياسيين، المحامين، المواطنين العاديين، فكل مجموعة قد تركز على جوانب معينة تتوافق مع أهدافها؛ ومن أمثلة ذلك: ورد في ديباجة **الدُّستور الموريتاني 1991 المعدل** ما يلي:

" ونظرا إلى أنّ الحريّة والمساواة وكرامة الإنسان يستحيل ضمانها إلاّ في ظّل مجتمع يكرّس سيادة القانون، وحرصا منه على خلق الظروف الثّابتة لنمو اجتماعي منسجم..."[1]

إذ تحمل هذه الفقرة في طياتها عديد المفاهيم بما في ذلك، **"الحريّة، المساواة، كرامة الإنسان"**، تختلف تفسيرات هذه الألفاظ باختلاف الفترات الزّمنية، والاتّجاهات السياسية... وكذلك باختلاف الأطراف المؤوّلة، كل منها وفقا لرؤيته العامّة.

نخلص بذلك إلى أنّ الديباجة خطابا مفتوحا قابلة للتّأويل والتّفسير؛ هذا التّأويل يمكن أن يكون إيجابيا أو سلبيا.

4-الديباجة خطابا قيد التّأويل:

تعدُّ الدّيباجة عنصرا جوهريا في النّصوص القّانونية، فهي وسيلة لإبراز روح القانون والخلفيات السوسيو-ثقافية والسوسيو-اجتماعية التّي تعكس رؤية المشرِّع.

فلكل ديباجة خلفيات معيّنة تهدف للكشف عن القيم والمبادئ الأساسية للدّولة، فالخلفيّات الثقافية؛ تكون من خلال الإشارة إلى التّاريخ الثّقافي والتّراثي للمجتمع، والخلفيّات الاجتماعية تعكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في الدَّولة، كذلك هنالك بعض الديباجات التي تكون لها رؤية مستقبلية والتي تعبّر عن الطّموحات المستقبلية للمجتمع وتوجهاته نحو التقدّم والتنمية.

فمن خلال الرّبط بين هذه العناصر، تخلق الدّيباجة رابطا قويا بين النّص القانوني والمجتمع الذي يخدمه، مما يعزِّز من شرعية القانون وقبوله بين أفراد المجتمع.

[1] – عمر سعد الله: بوبكر إدريس، موسوعة الدساتير العربية، كاملة بآخر تعديلاتها وإصداراتها، ص73.

1-ديباجة دستور الجمهوريّة الجزائرية المعدّل نوفمبر 2020:

تستهلّ ديباجة الدُّستور الجزائري المعدّل نوفمبر 2020 بدايتها بعبارة **"بسم الله الرّحمن الرّحيم"** وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّه يدلُّ على؛ الترسيخ الدِّيني والالتزام بالقيم الإسلامية كجزء لا يتجزَّأ من الهويَّة الوطنية، كما يشير أيضا إلى أهميّة الإيمان والرّحمة بوصفها قيما أساسيّة في الحياة السياسية والاجتماعية للشّعب الجزائريّ.

صدّر المشرع الدّيباجة بشعار مكثّف دلاليا وسوسيو لوجيا، حاول به وضع المتلقّي في سياق تواصلي خاص جدّا وهو: **"الشَّعب الجزائري شعب حر، ومصمّم على البقاء حرًا"**[1]

تحمل هذه الجملة في طيّاتها العديد من الجوانب السوسيولوجية التي تعكس الواقع الاجتماعي والثّقافي والسياسي في الجزائر.

إنّ عبارة **"شعب حر"** إشارة ضمنية إلى الحريّة والاستقلالية، حيث تعبر عن إرادة الشَّعب الجزائري للحفاظ على حريته واستقلاليته، وهذا يعكس تاريخ البلاد في محاربة الاستعمار ونضالها من أجل الحرّية والكرامة، وهنا يبرز دور التَّرميز اللِّساني في تكثيف الدَّلالات، من خلال إشباعها بمقتضيات المقام التَّواصلي، وبعث المتلقي على استشعار خصوصيّة الخطاب، كما يدفعه إلى التحفّز وهو يقارف فعل التلقيّ، فيستذكر حقبات وأحداثا ومواقف مختلفة، لكنها متقاسمة بين بني الشَّعب الواحد، وهو ما ينضوي تحت مسمّى المعاني العرفيّة.[2]

ثمّ يرد في عبارة **"مصمّم على البقاء حرًّا"** في سياق التذكير بالطّبيعة المتفردة للشّخصية الجزائرية، المفعمة بالعزيمة والثّبات، ولا يخفى ما لهذا التشكيل اللّساني من قدرة على استنطاق الأبعاد غير الماثلة التي تثوي في بنية عميقة مغفلة بالقوة لكنها موجودة بالفعل، وهي لا شك تشي بما يجب أن يناط بالفرد المتلقي للخطاب، من حيث هو جزء لا يتجزّأ من المخاطبين المنضَوِين في الملفوظ(شعب).

---

[1] – مولود ديدان، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حسب التعديل الأخير نوفمبر 2020، ص5.

[2] – ينظر: عمار بعداش، إستراتيجيات الخطابة الإسلامية صدر عصر الإسلام بين الوظيفتين التعاملية والتفاعلية، ص ص194،193.

ورد أيضا في الفقرة الثانية: "**فتاريخه الممتدة جذوره عبر آلاف السنين سلسلة متصلة الحلقات من الكفاح والجهاد، جعلت الجزائر دائما منبت الحرية، وأرض العزة والكرامة**"[1]، تعكس هذه العبارة توالي لا نهائي من الأحداث والوقائع التاريخية المشتركة، وما لا حصر له من العادات والتقاليد والصفات والقيم الثقافية التي تنصهر في تاريخ الجزائر والتي يستمر تأثيرها في وعي الشَّعب الجزائري ولا وعيه. حيث تشير عبارة؛ "**فتاريخه الممتدة جذوره**" إلى الجذور التّاريخية القديمة والعميقة للجزائر، حيث كانت المنطقة شاهدة على سلسلة متّصلة من "**الكفاح والجهاد**" عبر العصور، بغرض السعي خلف تحقيق الحرية والكرامة. وهذا راجع للبعد التّاريخي للدولة.

إذ شهدت الجزائر تاريخا طويلا من النضال من أجل حقوق الشعوب والحريات الأساسية فهي تعد نموذجا للتضحية والصمود في مواجهة الاستعمار والقمع مما ساهم في تكريس قيم الحرية والكرامة وذلك ما تشير له عبارة "**منبت الحرية**"، حيث شهدت تضحيات كبيرة في سبيل الحفاظ على هذه القيم والمبادئ. تعتبر هذه القيم أساسًا للهوية الجزائرية وروح الوحدة الوطنية.

وتنص الفقرة الثالثة على ما يلي: "**لقد عرفت الجزائر في أعزِّ اللحظات الحاسمة التي عاشها حوض البحر الأبيض المتوسط، كيف تجد في أبنائها، منذ العهد النوميدي، والفتح الإسلامي، حتى الحروب التحريرية من الاستعمار، روادا للحرية، والوحدة والرقي، وبناة دول ديمقراطية مزدهرة، طوال فترات المجد والسلام**".[2]

تشير هذه الفقرة إلى الموقع الجغرافي للجزائر حيث تقع على ساحل "**البحر الأبيض المتوسّط**" ممّا يجعلها جزءا من المنطقة الجغرافية المعروفة باسم دول البحر الأبيض المتوسّط، ويمكن تفسير ذلك من خلال عدّة أبعاد:

البعد التاريخي: تعكس هذه العبارة الثراء التاريخي والحضاري للمنطقة المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط.

[1] – مولود ديدان: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حسب التعديل الأخير نوفمبر 2020، ص5.

[2] – مولود ديدان: دستور الجمهورية الجزائرية ص5.

البعد الثقافي: توحي هذه العبارة بالتنوع الثقافي واللغوي والديني في المنطقة، حيث يتعايش العديد من الشعوب والثقافات المختلفة على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط.

البعد الاقتصادي: تشير إلى الأهميّة الاقتصادية والتجارية للمنطقة، حيث كأن البحر الأبيض المتوسّط ممرًا تجاريًا رئيسيًا للتبادل التجاري والتأثير الاقتصادي.

كما تشير إلى النظرة الاجتماعية التي تعزّز دور الجزائر كمنبت للحرية والرقي في المنطقة حيث يصوِّر الشعب الجزائري على أنه **"رواد للحرية"**: منذ العهد النوميدي وحتى الحروب التحريرية، إذ تجلى دور الجزائريين كروّاد للوحدة في مختلف الفترات التاريخية، سواء في الجهاد الإسلامي أو في مقاومة الاستعمار الفرنسي. فكانت الوحدة والتضامن عناصر أساسية في تحقيق الأهداف الوطنية.

تبرز الفقرة الرابعة الدّور الحاسم لتاريخ الجزائر: **"وكان أوّل نوفمبر 1954 وبيانه المؤسّس نقطتا تحوّل فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها، وقيمها، والمكوّنات الأساسية لهويتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، التي تعمل الدَّولة دوما لترقية وتطوير كل واحدة منها، وتمتدّ جذور نضالها اليوم في شتى الميادين في ماضي أمتها المجيد".**[1]

تستّهل الفقرة بالإشارة إلى "**أول نوفمبر 1954 وبيانه المؤسس**" كمحطات تاريخية حاسمة في تقرير مصير الجزائر. يعكس هذا التركيز على أحداث الثّورة الجزائرية مكانة هذا التاريخ كرمز للنّضال الوطني والاستقلال، كما يشير إلى أن بيان الثورة المؤسس في أوّل نوفمبر1954 كان نقطة تحول في تاريخ الجزائر، وأشار أيضا إلى القتال الشّرس للحفاظ على الثّقافة والقيم والهوية الوطنية للجزائر التي تتضمن **الإسلام؛** دين غالبية الجزائريين هو الإسلام، حيث يمثل عنصرًا مركزيًا في الهوية الجزائرية و**العروبة؛** تربط الجزائر بالهوية العربية الأوسع، وتعكس تاريخ البلاد كلغة وثقافة، و**الأمازيغية؛** تعترف بالأصول الأمازيغية للسكان الأصليين وتعزز حقوقهم الثقافية واللغوية.

[1] – مولود ديدان: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حسب التعديل الأخير نوفمبر 2020، ص5.

تعكس الفقرة رؤية متكاملة لهوية الجزائر الثقافية والتاريخية. من خلال التأكيد على عناصر الهوية الثلاثة والعمل على ترقيتها، إذ تسعى الدَّولة إلى خلق مجتمع متماسك ومتعدد الثقافات يرتبط بماضيه المجيد ويواصل نضاله لتحقيق الحرية والعدالة.

ذكر أيضا في الفقرة الخامسة من ديباجة الدُّستور الجزائري: " **لقد تجنّد الشَّعب الجزائري وتوحّد في ظل الحركة الوطنية، ثم انضوى تحت لواء جبهة التحرير الوطني التاريخية، وقدّم تضحيات جساما من أجل أن يتكفّل بمصيره الجماعي في كنف الحرية والهوية الثقافية الوطنية المستعادتين، ويشيد مؤسساته الدُّستورية الشَّعبية الأصلية**".[1] حيث تظهر كيف توحّد الشّعب الجزائري وتحدّى الصّعاب في إطار الحركة الوطنية، وانضمّ تحت راية جبهة التحرير الوطني، وما قدّم من تضحيات جسمية من أجل تحقيق **الحريّة؛** التي تعدُّ هدفًا أساسيًا للنضال، ليس فقط كتحرّر من الاستعمار ولكن أيضًا كحرية تعبير وحفاظ على القيم الثقافية والوطنية. واستعادة **الهوية الثقافية الوطنية؛** فالنّص يؤكّد على استعادة الهوية الثقافية التي تمثّل جوهر الشّخصية الجزائرية، مما يعزّز الشعور بالفخر والانتماء لدى الشَّعب.

تؤكّد هذه الفقرة على أبعاد اجتماعية وثقافية وتاريخية للنّضال الوطني وتكوين المؤسّسات الدّيمقراطية في البلدان.

تحمل أيضا الفقرة التَّالية: "**أن الشَّعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، وهو متمسك بسيادته واستقلاله الوطنيين، ويعتزم أن يبني بهذا الدُّستور مؤسسات، أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني، بما فيه الجالية الجزائرية في الخارج...**"، مجموعة من القيم الاجتماعية. ومدى استمرار النضال الجزائري، **ناضل ويناضل في سبيل الحرية والديمقراطية؛** تظهر هذه العبارات الروح النضالية للشعب الجزائري والتزامه بقيم الحرية والديمقراطية، ورغبته في الحفاظ على سيادته واستقلاله، **السِّيادة والاستقلال؛** إذ تشير هذه العبارة

[1] – مولود ديدان: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حسب التعديل الأخير نوفمبر 2020، ص5.

ضمنيا إلى تأكيد الشَّعب الجزائري على سيادته واستقلاله الوطنيّين، وهو ما يعكس الفخر الوطني والانتماء القوي للهوية الوطنية.

كما تشير إلى تأكيد **مشاركة المواطنين والمجتمع المدني**؛ تبرز هذه الجملة أهمية دور المواطنين والمجتمع في عمليّة صنع القرار، مما يعكس البعد السوسيولوجي؛ ضرورة تفاعل جميع أطياف المجتمع في عملية البناء. بما في ذلك **الجالية الجزائريّة بالخارج**: تبرز هذه الجملة أهميّة تضمين جميع فئات الشَّعب الجزائري في عملية البناء، حيث تبرز سوسيو لسانيا التّفاعل بين البعد الاجتماعي والسياسي والثقافي في تشكيل مسار التطور الوطني وبناء المؤسّسات الدّيمقراطيّة.

نظرا لطول فقرات ديباجة الدُّستور الجزائري تسنى لنا أن نكتفي بهذا القدر من التحليل،

إذ تعكس ديباجة الدُّستور الجزائري المعدل لعام 2022 بشكل عام رؤية متكاملة للوحدة الوطنية والسِّيادة والتعددية الثّقافية. من خلال التّأكيد على تاريخ النضال، والهوية الوطنية المتعدّدة الجوانب، والسِّيادة الوطنية، وبناء الدَّولة لخدمة الشَّعب، تسعى الدَّولة الجزائرية إلى تعزيز الشعور بالانتماء الوطني والفخر والتضامن بين أفراد المجتمع.

2-ديباجة دستور 1959 تونس المعدل:

كذلك وعلى خطى ديباجة الدُّستور الجزائري تفتتح الدِّيباجة التُّونسية فقراتها بالبسملة؛ "**بسم الله الرَّحمن الرَّحيم**"، وهذا يدُّل على قوّة الوازع الدّيني لدى الدّولة التّونسية والتزامها بالقيم الإسلامية.

كما جاء في الفقرة الأولى من ديباجة تونس:" **نحن ممثّلي الشَّعب التُّونسي المجتمعين في مجلس قومي تأسيسي نعلن: أنَّ هذا الشَّعب الذِّي تخلَّص من السَّيطرة الأجنبية بفضل تكتُّله العتيد وكفاحه ضدّ الطّغيان والاستثمار والتّخلف**".[1]

من المعروف أن دولة تونس شهدت فترة طويلة من الاستعمار الفرنسي، حيث تعرّض الشّعب التّونسي للظلم والاستبداد كما تم نهب وتهميش حقوقه، لكن لم يستسلم هذا الأخير على الرّغم من

[1] – عمر سعد الله، بوبكر ادريس: موسوعة الدساتير العربية، ص 73.

القهر الذي مرّ به، بل خاض معارك كبيرة من أجل الحرية والاستقلال، فنرى هنا أن الفقرة تعكس إعلان "**ممثلي الشعب التونسي**"؛ تشير هذه العبارة إلى أعضاء مجلس تمَّ تعيينهم لتمثيل الشعب التونسي. عن حالة الشعب وتطوراته الاجتماعية والسياسية التي تعود جذورها إلى التاريخ الاستعماري وكيف "**تخلص من السيطرة الأجنبية**"؛ وتعكس هذه الجملة حقبة تاريخية هامة في تونس وهي تحقيق الاستقلالية من الاستعمار. وذلك من خلال "**تكتل الشعب وكفاحه ضد الطغيان والاستثمار والتخلف**"؛ وتشير هذه العبارة ضمنيا إلى إتحاد الشّعب التّونسي في مواجهة التّحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل الطغيان السياسي، والتخلف الاقتصادي، واستغلال الاستثمارات الأجنبية.

حيث نلاحظ من خلال هذه الفقرة الوعي السوسيولوجي بالتحولات التاريخية والاجتماعية في تونس.

وتبدأ الفقرة الثانية ب:" **مصمِّم على توثيق عرى الوحدة القومية والتمسُّك بالقيم الإنسانية المشاعة بين الشُّعوب...**"[1] إذ تعكس هذه الفقرة العديد من الخلفيات السوسيو لسانية التي تظهر الرغبة في تعزيز الوحدة الوطنية والقيم الإنسانية المشتركة بين الثقافات المختلفة، حيث يقصد ب:"**عرى الوحدة القومية**"؛ الالتزام بالحفاظ على الوحدة والانسجام الوطني في تونس؛ كما يمكن تفسيرها بمعنى حماية وتأكيد الوحدة والانسجام الوطني في تونس، مع التركيز على القيم التي تجمع الشّعب وتعزّز وحدته وتقويتها. وأشار إلى "**التمسك بالقيم الإنسانية**"؛ وتعبّر هذه العبارة عن التزام الدّولة بالقيم الإنسانية المشتركة عالميا مثل: كرامة الإنسان والعدالة والحرية.

حيث تحمل الفقرة الثالثة المتمثلة في: "**وعلى تعلقه بتعاليم الإسلام وبوحدة المغرب الكبير وبانتمائه للأسرة العربية وبالتعاون مع الشعوب الإفريقية في بناء مصير أفضل وبالتضامن مع جميع الشعوب المناضلة من أجل الحرية والعدالة**". العديد من الإشارات الضمنية السوسيولوجية والسياسية والثقافية وخاصة الدينية حيث يظهر مدى التزام الشعب التونسي و"**تعلقه بتعاليم**

[1] – عمر سعد الله، بوبكر ادريس: موسوعة الدساتير العربية، ص 73.

الإسلام"؛ مما يعني السعي لتعزيز القيم الإسلامية في الحياة السياسية والاجتماعية والقانونية. وكذلك تعلقه "**بوحدة المغرب الكبير والانتماء للأسرة العربية"**؛ وتعبر هذه الأخيرة عن الانتماء والتعاون مع الدول العربية والجهود المشتركة لتحقيق وحدة الشّعوب في إطار المغرب العربي. كما أشار إلى "**التعاون مع الشعوب الإفريقية"**؛ تعكس هذه العبارة رغبة تونس في بناء علاقات قويّة مع دول القارّة الإفريقية لتحقيق التقدّم المشترك.

وتشير عبارة: "**التّضامن مع الشّعوب المناضلة"**؛ إلى التزام تونس بالتّضامن مع الشّعوب المناضلة من أجل الحريّة والعدالة، ممّا يعكس دعمها للقضايا العادلة والقضايا الإنسانية والسياسية في العالم.

كما تنصّ الفقرة الرابعة: "**وعلى إقامة ديمقراطية أساسها سيادة الشّعب وقوامها نظام سياسي مستقر يرتكز على قاعدة تفرق السّلط**".[1] على التزام الدولة بإقامة نظام ديمقراطي مبني على سيادة الشّعب، مما يضمن حقوق المواطنين، إذ يسعى لتحقيق العدالة والحرية والكرامة لكل المواطنين.

فنجد أن ديباجة دستور تونس 1959 المعدل تركز على الهوية الوطنية والسيادة، ضمان الحريات الأساسية والمساواة، والالتزام بالقيم الإنسانية والتضامن الدولي.

3-ديباجة دستور عمّان 1996:

-باسم الله الرّحمن الرّحيم

-مرسوم سلطاني رقم (101-96)

بإصدار النظام الأساسي للدولة.

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

تأكيدا للمبادئ التي وجهت سياسة الدولة في مختلف المجالات خلال الحقبة الماضية وتصميما على مواصلة الجهد من أجل بناء مستقبل أفضل يتميز بمزيد من المنجزات التي تعود بالخير على الوطن والمواطنين.

[1]- عمر سعد الله، بوبكر إدريس: موسوعة الدساتير العربية ، ص 73.

وتعزيزا للمكانة الدولية التي تحظى بها عمان ودورها في إرساء دعائم السلام والأمن والعدالة والتعاون بين مختلف الدول الشعوب.[1]

تعكس افتتاحية ديباجة دستور عمّان **"باسم الله الرّحمن الرّحيم"** ارتباطاً عميقا بين الدّين والدّولة، حيث تعزّز من الشّرعية الدّينية للقوانين والسّياسات، مؤكّدة على أنّ السّياسات والقوانين تنبع من إطار ديني.

إذ تدلّ عبارة **"نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان"**: عن القيادة الفرديّة ورمزية قوية، مما يعزّز شرعية السلطة والحكم الشّخصي للسلطان. حيث يُظهر السّلطان تأكيده على استمرارية المبادئ التي اتبعتها الدّولة على مدى السّنوات السّابقة، مع التزامه **ببناء مستقبل زاهر**؛ تعكس الرؤية المستقبلية لقابوس بن سعيد سلطان عمّان للنهوض بدولته إلى الأفضل وتصميما على مواصلة الجهد من أجل بناء مستقبل زاهر ممّا يعكس طموح الدّولة في التّطور والتحسين المستمر. وذلك لتعزيز مكانة الدّولة فأشار إلى ذلك في عبارة، **"تعزيزا للمكانة الدّولية"**؛ تشير ضمنيا إلى المكانة الدّولية التّي تحظى بها دولة عمّان ممّا يؤدّي إلى اهتمام الدّولة بالحفاظ على سمعتها العالمية.

كما نلحظ أنه أشار **للأمن والسّلام**؛ تشير إلى دور عمّان في إرساء دعائم السلام والأمن والعدالة، كما يمكننا تحليلها من خلال أبعادها الاجتماعية والسياسية.

البعد الاجتماعي:

تعكس لفظة **"الأمن"** بعدا اجتماعيا؛ حيث يشير الأمن الداخلي والذي يهدف إلى استقرار المجتمع، الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار داخل البلاد، مما يشمل الحفاظ على النظام العام وحماية المواطنين لممتلكاتهم، ويضمن أيضا حماية حقوقهم وحرياتهم.

كما تشير لفظة **"السلام"** إلى تعزيز السلم الاجتماعي والتفاهم بين مختلف فئات المجتمع، مما يساهم في بناء مجتمع متماسك ومتعاون.

[1]- نفسه، ص 211.

البعد السياسي:

لفظة "**الأمن**" إلى تحقيق حماية الدولة من التهديدات الخارجية والحفاظ على وحدة أراضيها.

في المقابل تعكس لفظة "**السلام**" التزام عمّان بحل النزاعات الدولية من خلال الوسائل الدبلوماسية والسلمية بدلا من العنف.

ختاما يمكننا القول بأن ديباجة دستور عمّان تعكس رؤية شاملة للحكم وتركز على المكانة الدولية.

4-ديباجة دستور البحرين لعام 2002:

تبدأ ديباجة دستور البحرين بعبارة **"باسم الله الرحمان الرحيم"** مما تعكس التأثير العميق للدين الإسلامي في مجتمع البحرين؛ فالدين هنا جزء من الهوية الثقافية والسياسية للمملكة.

تقر الفقرة الثانية من هذه الديباجة:" **وتنفيذا للإرادة الشَّعبية التي أجمعت على المبادئ التي تضمنها ميثاق عملنا الوطني، وتحقيقا لما عهد به إلينا شعبنا العظيم لتعديل االدُّستور...**" [1]

تشير الديباجة هنا إلى أن الدُّستور جاء نتيجة لإرادة الشَّعب، مما يعزِّز مفهوم الديمقراطية ويؤكد على الشرعية الشَّعبية كأساس.

عند قراءتنا لديباجة الدُّستور البحريني نلحظ للوهلة الأولى مدى تكرار لفظتي:" الله تعالى "، " الإسلام " مما يعكس هذا عدة جوانب اجتماعية وثقافية وسياسية للمجتمع البحريني. يمكننا تحليلها كالتَّالي.

البعد الثقافي والديني: يعكس تكرار اللفظتين أن الإسلام جزء أساسي من الهوية الوطنية والثقافية للبحرين.

البعد الأخلاقي والاجتماعي: النصوص التي تذكر اسم الله والإسلام تشير إلى أن القيم الأخلاقية والاجتماعية المستمدة من الدين الإسلامي هي المرجع الأساسي في التشريع، وهذا يعكس أن المجتمع البحريني يرى الدين مصدرا أساسيا يفوق كل القرارات.

هذه الأبعاد تسهم في بناء مجتمع متماسك ومستقر ومزدهر.

باختصار، تعكس ديباجة دستور البحرين لعام 2002 رؤية الدَّولة وهويتها ومبادئها الأساسية التي تسعى لتحقيقها. تمثل الديباجة بيانًا للقيم والمبادئ التي تقوم عليها الدَّولة، وهي تعكس التزام البحرين بتحقيق العدالة والمساواة والحرية والتنمية، مع الحفاظ على هويتها الإسلامية والعربية وتعزيز علاقاتها الدولية.

[1] – عمر سعد الله، بوبكر إدريس: موسوعة الدساتير العربية مرجع سابق، ص 39.

5-ديباجة دستور العراق الصادر عام 2005:

يستهّل دستور العراق نص ديباجة بالبسملة **"بسم الله الرحمن الرحيم"** حيث تعتبر بداية تقليدية في اللُّغة العربية، وهي الجملة التي يفتتح بها المسلمون أعمالهم تكتب في كل شيء له أهمية تعبّر عن الالتزام الدّيني والتوجّه نحو الله تعالى والثّقة بقدرته ورحمته الواسعة والاستعانة به في كل الأعمال وهذا دليل على أنَّ العراق بلد مسلم.

ثم يضيف بعد البسملة مباشرة استشهاد بآية قرآنية **"ولَقَدْ كَرّمنا بني آدَمَ"** تعني أن الله كرَّم الإنسان وفضّله على جميع المخلوقات، تعبِّر هذه الآية عن عظمة الله ونعمته على البشريّة وهذا يدلّ على القيم الإسلامية والإيمانية التي تمثّل جزءاً كبيراً من الهوية الثقافية والاجتماعية للعراق.

وورد في الفقرة الأولى من دستور العراق: **" نحنُ أبناء وادي الرافدين موطن الرّسل والأنبياء ومثوى الأئمة الأطهار ومهد الحضارة وصنّاع الكتابة ورواد الزّراعة ووضاع الترقيم. على أرضنا سنَّ أول قانون وضعه الإنسان، وفي وطننا خُطَّ أعرقُ عهد عادل لسياسة الأوطان، وفوقَ ترابنا صلّى الصحابةُ والأولياء، ونظرَ الفلاسفةُ والعلماء، وأبدعَ الأدباء والشعراء"**[1].

تشير هذه الفقرة إلى تراث البلاد والتّشبيه بتاريخها العريق، ودورها في بناء الحضارة الإنسانية، وتبدأ هذه الفقرة بالضّمير **"نحن"** الشّاملة[2] ويقصد بها إشارة شخصيّة إلى أبناء العراق، ويقصد بعبارة **"وادي الرافدين"** الإشارة إلى الموروث الحضاري والتاريخي لتعزيز الهوية الوطنية والتاريخية للشعب العراقي؛ لأنّ العراق تشمل نَهرَيْ دجلة والفرات المعروفة باسم **"وادي الرافدين"** ويعتبر جزءاً منها لذلك يشرون إلى أنفسهم بأبناء وادي الرافدين، وهذا تعبيراً عن فخرهم واعتزازهم بالتّاريخ والحضارة العريقة وهو تعبير عن الانتماء إلى هذه الحضارة.

---

[1] – دستور العراق الصادر عام2005، الديباجة، ص3.

[2] – هذا ويتقارب مرجع (نحن)، وبدلها (الضمير المتصل) حسب السياق المؤطر لها، فيتحدد مرجع (نحن) "الشاملة" ما قد يكون مرجعها عاما يدرج فيه المرسل البشر كلهم وتسمى (نحن) الشاملة أو نحن العامة، وتسمى في غير ذلك (نحن البسيطة) أو (نحن المتوسطة) إذا لم يتعدّ مرجعها المرسل أو بعض من معه. نقلاً عن: عمار بعداش، إستراتيجيات الخطابة الإسلامية صدر عصر الإسلام بين الوظيفتين التعاملية والتفاعلية، ص 162.

كما يعتبر العراق موطنا للعديد من الرسل والأنبياء مثل "النبي إبراهيم عليه السلام"، والأئمة مثل: الإمام علي بن أبي طالب دفن بالعراق، حيث تعكس هذه العبارة **"موطن الرّسل والأنبياء ومثوى الأئمة الأطهار"** القيم الدّينية والثّقافية للعراق وهي مركزاً دينياً وتاريخياً مهماً للمسلمين.

ومن المعروف أن العراق موطن أول كتابة في التاريخ التي اخترعها السومريون حوالي 3400 قبل الميلاد، إضافة إلى أنهم أول من وضع الترقيم، وكما يعرف العراق من أوائل الأماكن التي بدأت فيها الزراعة.

وهذا التعبير **"مهد الحضارة وصناع الكتابة ورواد الزراعة ووضاع الترقيم"** يبين دور العراق كواحد من أقدم الحضارات في التاريخ، وفيه نوع من الاعتزاز والافتخار بالإسهامات التاريخية للعراق في مجالات الزراعة وتطوير الكتابة.

ويتحدث هنا **"على أرضنا سنَّ أولُ قانونٍ وضعه الإنسان"** عن "قانون حمورابي" وهو أحد أقدم القوانين وقد وضع في بابل بالعراق حوالي 1754 قبل الميلاد من قبل الملك البابلي "حمورابي"، وهذا يشير إلى الأصالة التاريخية للعراق وتأسيس القوانين فيها.

كما يشير في هذه العبارة **"وفي وطننا خُطَّ أعرقُ عهد عادل لسياسة الأوطان"** إلى التاريخ الطويل للعراق في تبني وتنفيذ سياسات عادلة للحكم.

وجاء في الفقرة الثانية من ديباجة دستور العراق: **"عرفاناً منّا بحقِ الله علينا، وتلبيةً لنداء وطننا ومواطنينا، واستجابةً لدعوةِ قياداتنا الدينية وقوانا الوطنية، واصرارِ مراجعنا العظام وزعمائنا وسياسيينا، ووسطَ مؤازرةٍ عالمية من أصدقائنا ومحبينا، زحفنا لأول مرةٍ في تاريخنا لصناديق الإقتراع بالملايين، رجالاً ونساءً وشيباً وشباناً، في الثلاثين من شهر كانون الثاني من سنة آلفين وخمسة ميلادية، مستذكرين مواجع القمع الطائفي من قبل الطغمة المستبدة ومستلهمين فجائعَ شهداءِ العراق شيعةً وسنةً، عرباً وكورداً وتركماناً، ومن مكونات الشَّعب جميعها، ومستوحين ظُلامةَ استباحة المدن المقدسة والجنوب في الانتفاضة الشَّعبانية ومكتوين بلظى شجن المقابر الجماعية والأهوار والدجيل وغيرها، ومستنطقين عذابات القمع القومي في**

مجازرِ حلبجةَ وبرزانَ والانفال والكورد الفيليين، ومسترجعين مآسي التركمان في بشير، ومعانات أهالي المنطقة الغربية كبقية مناطق العراق من تصفية قياداتها ورموزها وشيوخها وتشريد كفاءاتها وتجفيف منابعها الفكرية والثقافية، فسعينا يداً بيد، وكتفاً بكتف، لنصنع عراقنا الجديد، عراق المستقبل، من دون نعرة طائفية، ولا نزعة عنصرية ولا عقدة مناطقية ولا تمييز، ولا إقصاء".[1]

أما هذه الفقرة من الدِّيباجة تبدأ بالاعتراف بفضل الله **"عرفاناً منّا بحقِ الله علينا"**، مما يضفي طابعاً دينياً ويؤكد على الأساس الأخلاقي والديني.

كما تستخدم هذه الفقرة لغة مؤثرة تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية والهوية والشعور بالانتماء والتضامن بين مختلف مكونات الشَّعب العراقي. وتكرار كلمات مثل: **"رجالاً ونساءً"**، **"شيعةً وسنةً"**، **"عرباً وكورداً وتركماناً"** يدل على التنوع الثقافي والديني والعرقي في المجتمع العراقي، والرغبة في تأكيد الوحدة بين هذه المكونات.

وتحاول الفقرة استحضار مشاعر الألم والفخر في آن واحد، واستذكار المآسي والتضحيات فهذا التعبير **"مستذكرين مواجع القمع الطائفي من قبل الطغمة المستبدة"** هو تذكير بالماضي الأليم الذي عانى منه الشَّعب. ويريد بذلك أن يدفع إلى المشاركة الفعالة في بناء مستقبل أفضل.

والكلمات المحملة بالعاطفة مثل "مواجع"، "فجائع"، "ظُلامة"، و"عذابات" تساهم في خلق هذا التأثير العاطفي.

ويشير إلى الأحداث التاريخية والتذكير بالمآسي التي شهدها العراق، ففي هذه العبارة " **زحفنا لأول مرةٍ في تاريخنا لصناديق الاقتراع بالملايين رجالاً ونساءً وشيباً وشباناً في الثلاثين من شهر كانون الثاني من سنة الفين وخمسة ميلادية"** يحدد تاريخ هذا الاقتراع في الانتخابات لأول مرة بأعداد كبيرة كما يوضح شمولية المشاركة، بغض النظر عن العمر أو الجنس. يُظهر هذا التعبير

[1] – دستور العراق الصادر عام2005، الديباجة، ص3.

الاستعداد للمشاركة السياسية الجماعية وتحقيق الديمقراطية من خلال التصويت؛ وهي خطوة مهمة إلى التحول الديمقراطي والانتقال من الحكم الاستبدادي إلى نظام ديمقراطي.

وهنا **"مستوحين ظُلامةَ استباحة المدن المقدسة والجنوب في الانتفاضة الشَّعبانية ومكتوين بلظى شجن المقابر الجماعية والاهوار والدجيل وغيرها"** يعبّر عن المعاناة والصعوبات التي مر بها الشَّعب العراقي جراء الحروب والتحديات السياسية والاجتماعية التي شهدها البلد.

كما يذكر بالقمع العرقي والمجازر التي تعرض لها الشَّعب العراقي في قوله: **"مستنطقين عذابات القمع القومي في مجازرِ حلبجةَ وبرزان والانفال والكورد الفيليين"**، يشير إلى معاناة مناطق محددة **"مسترجعين مآسي التركمان في بشير، ومعانات أهالي المنطقة الغربية كبقية مناطق العراق"**، والهدف من ذلك هو الوعي التاريخي، والاحساس بالهوية والتجربة المشتركة.

ويشجع أيضا على تجاوز الماضي الأليم، والدعوة للوحدة والعمل الجماعي والتعاون والتضامن، لبناء عراق جديد، فاستخدام عبارة **"فسعينا يداً بيد، وكتفاً بكتف، لنصنع عراقنا الجديد، عراق المستقبل"** يعبّر عن رؤية مستقبلية طموحة تسعى إلى تغيير إيجابي.

ويختم هذه الفقرة بعبارة **"من دون نعرة طائفية، ولا نزعة عنصرية ولا عقدة مناطقية ولا تمييز، ولا إقصاء"** لتأكيد على الشمولية والعدالة والمساواة، ونبذ جميع أشكال التمييز.

بالنسبة للفقرة الثالثة من نص ديباجة دستور العراق: **"لم يثننا التكفيرُ والإرهابُ من أن نمضي قُدماً لبناء دولة القانون، ولم توقفنا الطائفية والعنصرية من أنْ نسير معاً لتعزيز الوحدة الوطنية، وانتهاج سُبُلِ التداول السلمي للسلطة، وتبني أسلوب التوزيع العادل للثروة، ومنح تكافؤ الفرص للجميع"**.[1]

تعبر عن الجهود المبذولة في بناء الدَّولة، رغم التحديات التي واجهت الشَّعب العراقي إلاَّ أنَّه شديد الإصرار والمثابرة، وله قوة التصميم والإرادة لتخطي هذه الصعاب، بالمكافحة والعمل الجماعي والتضامن والوحدة بين أفراد المجتمع مما يحقِّق الديمقراطية. وتشير إلى الرغبة في توزيع الثروة الوطنية

[1] – دستور العراق الصادر عام2005، الديباجة، ص3.

بشكل عادل لضمان استفادة الجميع من موارد البلاد. ويؤكد توفير فرص متساوية لجميع أفراد المجتمع دون تمييز، لتحقيق النجاح والتطور، مما يساعد على بناء مجتمع متكافل ومزدهر.

أما الفقرة الرابعة: "**نحنُ شعبُ العراقِ الناهض توّاً من كبوته، والمتطلع بثقة إلى مستقبله من خلال نظامٍ جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي، عَقَدَنا العزم برجالنا ونسائنا، وشيوخنا وشبابنا، على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة، ونبذ سياسة العدوان، والاهتمام بالمرأةِ وحقوقها، والشيخ وهمومه، والطفل وشؤونه، وإشاعة ثقافة التنوع، ونزع فتيل الإرهاب**".[1]

تبدأ الفقرة باستخدام ضمير الجمع "**نحن**" مما يعزِّز الإحساس بالمجتمع المشترك والمسؤولية الجماعية. هذا الخطاب الجماعي يهدف إلى تحفيز الجماهير للمشاركة الفعالة والتأكيد على أن التغيير يأتي من الجهود المشتركة، إضافة إلى البداية بتأكيد الهوية الوطنية والشعور بالانتماء، واستخدام عبارة "**الناهض توّاً من كبوته**" توضح التعافي من فترة صعبة والنهوض مجدداً، كما تعبر هذه الجملة "**والمتطلع بثقة إلى مستقبله**"؛ عن التفاؤل والثقة بالمستقبل.

تركز الفقرة على "**نظام جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي**"، مما يعكس تطلع الشَّعب إلى نظام سياسي شامل ومتنوع، يعتمد على نظام الديمقراطية والتعددية.

وتعكس الفقرة التزاماً جماعياً من جميع فئات المجتمع (رجال ونساء، شيوخ وشباب) لتحقيق أهداف مشتركة، مما يعزِّز الشعور بالوحدة والتضامن.

كما تركز على المبادئ الأساسية مثل احترام القانون، تحقيق العدل والمساواة، نبذ العدوان، الاهتمام بحقوق المرأة والشيخ والطفل، إشاعة ثقافة التنوع، ونزع فتيل الإرهاب. هذه المبادئ تشكل الأهداف التي يسعى الشَّعب إلى تحقيقها لضمان مستقبل أفضل وأكثر استقراراً.

على الرغم من الإشارة إلى التحديات مثل الإرهاب، تحمل الفقرة نبرة إيجابية وتفاؤلية، مما يشجع على الأمل والتفاؤل بمستقبل أفضل.

[1] – دستور العراق الصادر عام2005: الديباجة، ص3.

أما الفقرة الأخيرة من هذه الدِّيباجة: " **نحنُ شعبُ العراق الذي آلي على نفسه بكلِ مكوناته وأطيافه أن يقرر بحريته واختياره الاتحاد بنفسه، وأن يتعظ لغده بأمسه، وأن يسُنَّ من منظومة القيم والمُثُل العليا لرسالات السماء ومن مستجدات علمِ وحضارةِ الإنسان هذا الدُّستور الدائم/ إنّ الالتزام بهذا الدُّستور يحفظُ للعراق اتحاده الحر شعبا وأرضاً وسيادةً**".[1]

تؤكد على التزام الشَّعب بكل مكوناته وأطيافه، مما يشير إلى التنوع داخل المجتمع العراقي، ورغبتهم في الوحدة والتضامن باستخدام عبارة "**بكل مكوناته وأطيافه**" يعكس التعددية الثقافية والاجتماعية في العراق.

كما تشير إلى القدرة والإرادة العراقية على اتخاذ القرارات السياسية، ويؤكد على حق الشَّعب العراقي في تقرير مصيره بحرية واستقلالية دون تدخل خارجي، وتحديد مستقبله وتحديد مستقبل البلاد، فعبارة "**تقرير بحريته واختياره الاتحاد بنفسه**" تعبر عن الرغبة في الاستقلالية والسِّيادة.

وتعبير "**أن يتعظ لغده بأمسه**" يدل على أهمية التعلم من التجارب السابقة لبناء مستقبل أفضل، مما يعكس الحكمة الجماعية والرغبة في التطوير المستمر.

تعتمد الفقرة على القيم الدينية والإنسانية "**منظومة القيم والمثل العليا لرسالات السماء ومستجدات علم وحضارة الإنسان**" كأساس لوضع الدُّستور، مما يعكس التزامًا بالقيم الأخلاقية والدينية إلى جانب الاستفادة من التقدم العلمي والحضاري.

والتأكيد أيضا على أن "**الالتزام بهذا الدُّستور يحفظ للعراق اتحاده الحر شعبًا وأرضًا وسيادةً**" يعكس أهمية الدُّستور كوثيقة تحفظ وحدة البلاد وتضمن سيادتها واستقرارها.

اللغة الرسمية المستخدمة تضفي طابعًا جادًا وملتزمًا، بينما تحمل الفقرة نبرة إيجابية تتحدث عن الالتزام بالقيم العليا لبناء مستقبل مشترك ومستدام.

في الأخير تتضح الرؤية الشاملة للدِّيباجة وكيف أنها تعبّر عن تطلعات وقيم الشَّعب العراقي، وتعبر عن الخبرات والتحديات التي شكلت مسار العراق وروح التحدي والتطلع نحو مستقبل

[1]- دستور العراق الصادر عام2005، الديباجة، ص3.

ديمقراطي وعادل يعتمد على العدالة والتعاون والتضامن، يقوم على الوحدة والتنوع والتقدم، مع الاحترام للتاريخ والتراث وتقدير للتضحيات التي قدمها شعبه في مختلف الفترات التاريخية. حيث يهدف إلى بناء دولة قوية ومزدهرة تقوم على أسس العدل والمساواة والتنمية المستدامة. مع التأكيد على الإرادة القوية والتصميم على تحقيق التغيير والتطوير.

باختصار، تعكس الدِّيباجة التزام العراق بالتنوع الثقافي والديني والتطلع نحو مستقبل ديمقراطي ومن دون تمييز.

6-ديباجة دستور ليبيا:

بداية الدِّيباجة بالتعبير الإسلامي التقليدي **"بسم الله الرحمن الرحيم"** مما يؤكد الهوية الدينية، ويعزِّز الشعور بالروحانية والشرعية الدينية.

جاء في الفقرة الأولى من ديباجة الدُّستور اللّيبي: **"إيماناً بثورة السَّابع عشر من فبراير 2011م الموافق 14/ربيع الاول / 1432 هجري، التي قادها الشَّعب اللّيبي في شتى ربوع بلاده، ووفاءاً لأرواح شُهداء هذه الثَّورة المباركة، الذين ضحُّوا بحياتهم من أجل الحُريّة، والعيش بكرامة على أرض الوطن، واستعادة كافة الحُقوق التي سلبها القذافي ونظامه المنهار".**[1]

إذ تعبر هذه الفقرة عن إيمان الشَّعب اللّيبي بثورة 17 فبراير 2011 (14 ربيع الأول 1432 هجري)، والتي انتشرت في جميع أنحاء البلاد، وتُعبر كذلك عن الوفاء لأرواح شهداء الثورة الذين ضحوا بحياتهم من أجل الحرية والكرامة واستعادة الحقوق التي سلبها نظام القذافي المنهار.

كما تُبرز الإيمان القوي بالثورة وأهميتها في تاريخ ليبيا، وتعبر عن التقدير الكبير للشهداء الذين ضحوا من أجل القيم العليا مثل الحرية والكرامة.

وتشير إلى الأهداف النبيلة للثورة، مثل الحريّة والعيش بكرامة، واستعادة الحقوق المسلوبة؛ هذه الأهداف تعكس تطلعات الشَّعب اللّيبي نحو مستقبل أفضل.

[1] – دستور ليبيا ، الديباجة، ص 6.

ذكر التواريخ الميلادية والهجرية يضفي طابعًا تاريخيًا ودينيًا، مما يعزِّز الارتباط العاطفي بالحدث ويبرز أهميته؛ وهذا يعكس توازنًا بين الحداثة والهوية الإسلامية، ويُشير إلى التغيير الجذري.

وتعبير **"في شتى ربوع بلاده"** يبرز انتشار الثورة في جميع أنحاء ليبيا، مما يعكس الوحدة الوطنية.

استخدام كلمات مثل **"إيمانًا"**، **"وفاءً"**، **"أرواح الشهداء"**، **"ضحوا بحياتهم"**، **"الحرية"**، **"الكرامة"**، و**"استعادة الحقوق"** يعزِّز التأثير العاطفي للفقرة، ويعبّر عن التقدير العميق للثورة والشهداء.

كما أنّ تعبير **"واستعادة كافة الحقوق التي سلبها القذافي ونظامه المنهار"** يعبّر عن التغيير السياسي ويُشير إلى النظام السابق واستعادة الحقوق المسلوبة، ويزرع الشعور بالتحرر.

على الرغم من الإشارة إلى النظام السابق وسلب الحقوق، تحمل الفقرة نبرة إيجابية تركز على التضحيات والنضال من أجل قيم عليا ومستقبل مشرق.

وورد في الفقرة الثانية: **"واستناداً إلى شرعية هذه الثورة، واستجابةً لرغبة الشَّعب اللّيبي وتطلعاته إلى تحقيق الديمقراطية وإرساء مبادئ التعددية السياسية ودولة المُؤسسات، وتطلعاً إلى مُجتمع ينعم بالاستقرار والطمأنينة والعدالة، وينهض بالعِلم والثقافة، ويحقِّق الرفاهية والرعاية الصِّحية، ويعمل على تنشئة الأجيال الصَّاعدة على الرُّوح الإسلامية وحُب الخير والوطن".**[1]

تبدأ الفقرة بالإشارة إلى شرعية الثورة، مما يعكس الاعتراف بأنَّ الثورة تمتلك الأساس القانوني والأخلاقي اللازم.

وتؤكد على أنّ هذه الأهداف والتطلعات تأتي استجابة لرغبات الشَّعب اللّيبي، مما يعطي أهمية لإرادة الشَّعب في تحقيق هذه الأهداف.

وتسعى الفقرة إلى تحقيق الديمقراطية وإرساء مبادئ التعددية السياسية، مما يشير إلى الرغبة في بناء نظام سياسي شامل وعادل، والإشارة إلى أهمية بناء دولة مؤسسات قوية ومستقرة، وتتطلع إلى مجتمع يتمتع بالاستقرار والأمان والعدالة، مما يعكس رغبة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والسياسية.

[1]- دستور ليبيا الصادر 2016، الديباجة، ص 6.

وتشير إلى أهمية التعليم والثقافة في بناء المجتمع، وهذا يعدُّ دليل على الرغبة في تطوير قدرات الأفراد والمجتمع ككل، كما تهدف إلى تحقيق مستوى عالٍ من الرفاهية والخدمات الصحية، مما يشير إلى الاهتمام بجودة حياة المواطنين.

كما تؤكد هذه الفقرة على أهمية تربية الأجيال الجديدة على القيم الإسلامية وحب الخير والوطن، مما يعكس الرغبة في بناء مجتمع أخلاقي ومتلاحم، باستخدام عبارة "**ويعمل على تنشئة الأجيال الصاعدة على الروح الإسلامية وحب الخير والوطن**" يشير هذا إلى التزام الدَّولة بتعزيز الهوية الدينية والأخلاقية والوطنية في نفوس الشباب، ليصبحوا أفرادًا صالحين في المجتمع.

بشكل عام، الفقرة تعكس تطلعات وأهداف الشَّعب اللّيبي بعد الثورة، وتسعى لتحقيق نظام سياسي واجتماعي مستقر وعادل يُلبّي احتياجات المواطنين ويعزِّز من قيمهم الثقافية والأخلاقية.

وبالنسبة للفقرة الأخيرة:" **وانطلاقاً نحو مُجتمع المواطنة والعدالة والمُساواة والازدهار والتقدم والرخاء، الذي لا مكان فيه للظلم والاستبداد والطغيان والاستغلال وحُكم الفرد، وإلى أن يتم التصديق على الدُّستور الدائم في استفتاء شعبي عام، فقد رأي المجلس الوطني الانتقالي المؤقت أن يصدر هذا الإعلان الدُّستوري، ليكون أساساً للحُكم في المرحلة الانتقالية**".[1]

هذه الفقرة تتحدث عن الرؤية المستقبلية لبناء مجتمع مبني على القيم الأساسية كالمواطنة والعدالة والمساواة والازدهار والتقدم والرخاء. ويعكس هذا النص التزام المجتمع اللّيبي بالتخلص من الظلم والاستبداد والطغيان والاستغلال، وبدلاً من ذلك بناء نظام يستند إلى حكم القانون والعدالة.

من الجدير بالذكر أن هذه الفقرة تعبر عن إرادة المجتمع الليبي في تحديد مساره نحو المستقبل، ويؤكد على أهمية الحوار العام والتصويت على الدُّستور الدائم في تشكيل المستقبل السياسي للبلاد، وهذا يظهر التزام الشَّعب بالمبادئ الديمقراطية والشفافية في تشكيل مستقبلهم السياسي.

في الأخير نستنتج أن ديباجة دستور ليبيا تعكس رؤية متكاملة لبناء دولة مستقرة وديمقراطية ترتكز على الهويّة الدّينية والوطنية، مع التأكيد على الفخر بثورة السابع عشر من فبراير والتضحيات

[1]- دستور ليبيا الصادر 2016، الديباجة، ص 6.

التي قدمها الشهداء. وتُبرز الدِّيباجة الوحدة الوطنية والتماسك في جميع أنحاء البلاد، مشيرةً إلى أهمية استعادة الحقوق المسلوبة من النظام السابق، كما تعكس التزام الدَّولة بتحقيق الديمقراطيّة والتعددية السياسية وتعزيز العدالة والمساواة، مع التركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاهتمام بالتعليم والثقافة والرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، تعزز قيم تربية الأجيال على الروح الإسلامية وحب الوطن، وترفض الظلم والطغيان والاستبداد، مؤكدةً على التوجه نحو بناء نظام حكم مستقر ودائم يرتكز على الإرادة الشَّعبية.

7-ديباجة دستور الصومال:

جاءت ديباجة الدُّستور الصومالي في أسطر وجيزة:

" نحن شعب الصومال الواعي بالحق المقدس للشعوب في تقرير مصيرها هذا الحق الذي شمله في احترام وتقدير ميثاق الأمم المتحدة.

نؤكد تصميمنا على دعم وحماية استقلال الوطن الصومالي وحق شعبه في الحرية وفي ظل ديمقراطية مؤسسة على سيادة الشَّعب وعلى المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا.

كما نؤكد تعاوننا مع كافة الشعوب على دعم الحريّة والعدالة والسلام في العالم أجمع وبصفة خاصة مع هذه الشعوب التي تربطنا بها روابط التاريخ والدين والثقافة ووحدة الاتجاه السياسي في سبيل مستقبل أفضل نقيم من أنفسنا جمهورية مستقلة موحدة ذات سيادة.

كما نرسي بهذا الدُّستور النظام القانوني والاجتماعي للوطن الصومالي"[1].

النص مكتوب باللغة العربية، وهي لغة رسمية في الصومال إلى جانب الصومالية. استخدام العربية يعكس التأثير الثقافي والديني للإسلام في الصومال، حيث العربية هي لغة القرآن الكريم.

[1] - دستور جمهورية الصومال الديمقراطية، ص1.

يبدأ النص بالضمير **"نحن"** الشاملة تعود هنا على الشَّعب الصومالي، واستخدام مصطلحات مثل **"الحق المقدس"** و**"تقرير المصير"** يعكس خطابًا سياسيًا عالميًا مشتركًا، يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.

هذه المصطلحات تشير إلى توجه نحو الاعتراف بالحقوق الأساسية والمشروعة للشعوب في الاستقلال والحريّة؛ فتعبير **"نحن شعب الصومال الواعي بالحق المقدس للشعوب في تقرير مصيرها هذا الحق الذي شمله في احترام وتقدير ميثاق الأمم المتحدة"**، يُظهر وعي وإدراك شعب الصومال لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها وضرورة احترام هذا الحق كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. تشير المقدمة هنا إلى الإيمان بحقوق الإنسان العالمية وارتباط الشَّعب الصومالي بالمجتمع الدولي، وتُظهر هذه المفاهيم تأثير الفكر السياسي العالمي والممارسات الديمقراطيّة الحديثة.

كما تؤكد هذه الدِّيباجة على "الديمقراطيّة" و"سيادة الشَّعب" مما يعكس تطلعات الشَّعب الصومالي لبناء نظام سياسي قائم على المشاركة الشَّعبية والمساواة، فعبارة **"نؤكد تصميمنا على دعم وحماية استقلال الوطن الصومالي وحق شعبه في الحرية وفي ظل ديمقراطية مؤسسة على سيادة الشَّعب وعلى المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا"** تبرز التزام شعب الصومال بدعم استقلالية بلادهم وحقوق شعبهم في الحرية والديمقراطية كقيم أساسية.

وتركز الدِّيباجة أيضاً على القيم الاجتماعية، مثل الحرية والعدالة والسلام حيث تظهر كأهداف أساسية تسعى إليها لبناء دولةّ أو نظام سياسي أكثر استقراراً، وتشدد أيضا على الروابط التاريخية والدينية والثقافية، مما يعكس وعيًا قويًا بالهوية الجماعية والانتماء، هذه الروابط تعزز الوحدة الوطنية وتوجه نحو التعاون مع الدول ذات الخلفيات الثقافية والدينية المشتركة.

والتركيز كذلك على الاستقلال والسِّيادة يشير إلى رغبة قوية في الحفاظ على الهوية الوطنية والسِّيادة.

يشير النص في الأخير إلى وضع دستور يؤسس للنظام القانوني والاجتماعي، فالعبارة **"كما نرسي بهذا الدُّستور النظام القانوني والاجتماعي للوطن الصومالي"**، تبرز أهمية الدُّستور كأداة لتنظيم

المجتمع وتحقيق العدالة. مما يعكس الالتزام بمبادئ الدَّولة القانونية وسلطة القانون؛ هذا يدل على توجه نحو بناء دولة قانونية لتحقيق الاستقرار.

تُعبّر هذه الدِّيباجة على التزام الشَّعب الصومالي بالقيم العالمية وعن تطلعات شعب الصومال في بناء دولة مستقلة وديمقراطية، تحترم حقوق الإنسان وتعمل على تعزيز السلام والعدالة داخل البلاد وفي العالم، كما تبرز الروابط الثقافية والتاريخية والدينية التي تجمع الصومال بشعوب أخرى، مما يعزِّز التعاون الدولي. كما للدُّستور دوراً محورياً في تأسيس النظام القانوني والاجتماعي للدّولة.

8-ديباجة دستور دولة قطر الدائم 2004:

جاءت ديباجة دستور قطر أيضا على شكل أسطر وجيزة:

"نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،

تحقيقاً لأهدافنا في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز ، بإقرار دستور دائم للبلاد ، يرسي الدعائم الأساسية للمجتمع ، ويجسد المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار ، ويضمن الحقوق والحريات لأبناء هذا الوطن المعطاء،

وإدراكاً منا لأهمية انتمائنا العربي والإسلامي الذي نعتز به،

وبعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على الدستور الدائم لدولة قطر الذي أجري في اليوم التاسع والعشرين من شهر أبريل سنة 2003، وموافقة الغالبية العظمى من المواطنين على هذا الدستور، وعلى المادة (141) من الدستور الدائم،

أصدرنا هذا الدستور. وينشر في الجريدة الرسمية بعد سنة من تاريخ صدوره، يتم خلالها استكمال المؤسسات الدستورية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك قانوناً".[1]

[1]- الدستور الدائم لدولة قطر 2004. متاح على الموقع التالي: https://www.almeezan.qa تاريخ الاطلاع: 12-05-2024 سا 15:30.

تستهل بدايتها بضمير الجمع **"نحن"** يشير إلى أمير دولة قطر، ويعبّر عن التمثيل الرسمي للدولة وقيادتها، ثم توضح اسم الأمير ونسبه، **"حمد بن خليفة آل ثاني"**، وتوضح موقع الأمير كزعيم للدولة **"أمير دولة قطر"**.

ثم تعبر عن الغرض من إصدار الدُّستور، **"تحقيقاً لأهدافنا في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز"** وهو تعزيز الديمقراطيّة وإكمال الأسس اللازمة لها في قطر.

وتشير إلى القرار بإصدار دستور دائم لقطر، **"بإقرار دستور دائم للبلاد"**؛ ويعني بالدُّستور الدائم انه ليس مؤقت أو انتقالياً بل مستقر وطويل الأمد.

كما تشير إلى دور الدُّستور في تأسيس أسس المجتمع القطري، وتعكس أهمية المشاركة الشَّعبية في عملية صنع القرار السياسي وهذا يجسد مظهر من مظاهر الديمقراطية.

تؤكد على التزام الدُّستور بضمان حماية حقوق وحريات المواطنين القطريين، **"ويضمن الحقوق والحريات لأبناء هذا الوطن المعطاء"** مما يعكس احترام الدَّولة للحقوق الأساسية للفرد والتزامها بحمايتها.

إضافة إلى الاعتزاز بالانتماء العربي والإسلامي، **"وإدراكاً منا لأهمية انتمائنا العربي والإسلامي الذي نعتز به"** ويعبّر عن الوعي بالتاريخ والثقافة العربية والإسلامية وأهميتها في هوية قطر، مما يعزِّز الهوية الوطنية، ويعزِّز التماسك الاجتماعي بين المواطنين القطريين.

إنَّ الإشارة إلى الهوية العربية والإسلامية تقوي الشعور بالوحدة والتضامن بين أفراد المجتمع.

كما يذكر نص الدِّيباجة عملية ديمقراطية هامة وتاريخية في تاريخ قطر،" **وبعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على الدُّستور الدائم لدولة قطر الذي أجري في اليوم التاسع والعشرين من شهر أبريل سنة 2003، وموافقة الغالبية العظمى من المواطنين على هذا الدُّستور"** تعبّر عن الاستفتاء يشير إلى استشارة الشَّعب لاتخاذ قرار هام بشأن الدُّستور الدائم، ويُظهر الالتزام برأي المواطنين، وموافقة الغالبية العظمى تؤكد على شرعية الدُّستور ودعمه من قبل الشَّعب؛ هذا يعكس التزام الدَّولة

بالديمقراطية ومشاركة المواطنين في صناعة القرارات الهامة، مما يكسب ثقة الشَّعب في السياسة، ويعزِّز الديمقراطية.

وفي الأخير يشير إلى المادة المختصة بصدور الدُّستور، ويعبّر عن قرار إصداره من قبل الأمير، ويوضح متى سيتم نشر الدُّستور في الجريدة الرسمية، والخطوات التَّالية بعد صدوره.

باختصار النص يعكس تطلعات قطر لبناء دولة حديثة تقوم على مبادئ الديمقراطية والمشاركة الشَّعبية، مع الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية.

9-ديباجة دستور المملكة العربية السعودية:

يُستهل نص الديباجة بطلب العون من الله، "**بعون الله تعالى**" وهذا دليل على الالتزام الديني العميق، وأهمية الدين في الثقافة والسياسة السعودية.

ثم استعمال الضمير "نحن" حيث يُستخدم الجمع هنا لتفخيم الذات، "**نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود**"[1]، ويقصد به الإشارة إلى الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، مما يعزِّز الشرعية الملكية.

بعد ذلك يوضح اللقب الرّسمي الذي يعزِّز من سلطة الملك وشرعيته، "**ملك المملكة العربية السعودية**"[2] ويؤكد على الهوية الوطنية والقومية.

النص يحتوي على مصطلحات مثل "النظام الأساسي للحكم"، "المصلحة العامة"، "الأوامر"، و"القرارات"، التي تشير إلى السياق القانوني والإداري الرسمي.

ويشير إلى "**ما تقتضيه المصلحة العامة**" و"**تطور الدَّولة في مختلف المجالات**"[3]، مما يعكس التزام الدَّولة بتحديث نظمها بما يتوافق مع احتياجات المواطنين وتطور المجتمع، ويُظهر الالتزام بتحقيق المصلحة العامة.

كما يشدد على استمرارية القوانين والعمل بالأنظمة والأوامر السابقة حتى تتعدل بما يتفق مع النظام الجديد، مما يعكس احترام النظام القانوني وسلامته.

ويؤكد على دور الملك كصانع القرار الرئيسي، الذي يقرر ويصدر الأوامر بما يتناسب مع المصلحة العامة وتطور الدَّولة.

ثم استخدم في نص الديباجة الترتيب (**أولاً وثانياً وثالثاً**)، لتوضيح ترتيب الأوامر، دلالة على التنظيم والتسلسل في الخطاب الرّسمي.

---

[1]- دستور المملكة العربية السعودية الساري 1995، متاح على الموقع التالي: https://laws.boe.gov.sa تاريخ الاطلاع: 12-05-2024 سا 18:00

[2]- نفسه.

[3]- نفسه.

يعكس النص الهوية الثقافية والدينية للمملكة العربية السعودية، حيث يظهر الدين الإسلامي كمرجعية أساسية للحكم، واستخدام اللغة العربية الفصحى يعزّز من الهوية اللغوية والثقافية.

أما الخلفية التاريخية للنص فهو يبين النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية صدر بمرسوم ملكي في 1992، ويشكل دستورًا غير مكتوب يحدد المبادئ العامة التي يقوم عليها الحكم في المملكة، بما في ذلك الشريعة الإسلامية كأساس للحكم، والنظام الملكي الوراثي، وحقوق وواجبات المواطنين.

والعبارة **"يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام"**[1] تؤكد الاستمرارية والاستقرار في النظام القانوني، وأن هذه الأنظمة ستبقى سارية المفعول بعد نفاذ هذا النظام دون أي تغيير.

وفي الأخير يشير النص إلى نشر النظام في الجريدة الرسمية، مما يعكس الشفافية والالتزام بالإجراءات القانونية في نشر التشريعات لضمان معرفة الجميع بها والعمل بموجبها، ويحدد وقت سريان النظام.

هذا النص يعبّر عن التقاليد والشرعية الملكية، والالتزام بالدين، والتنظيم القانوني، والشفافية، والتوجه نحو التنمية والرفاهية، مما يعكس القيم والتوجهات السياسية والثقافية في المملكة العربية السعودية.

[1] – دستور المملكة العربية السعودية الساري 1995

10-ديباجة دستور الكويت الصادر عام 1962:

"بسم الله الرحمن الرحيم

نحن عبد الله السالم الصباح -أمير دولة الكويت

رغبة في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز

وايمانا بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الانسانية

وسعيا نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية ويفيء على المواطنين مزيدا كذلك من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية ويرسي دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد وحرص على صالح المجموع وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره.

وبعد الاطلاع على القانون رقم 1 لسنة 1962 الخاص بالنظام الاساسي للحكم في فترة الانتقال

وبناء على ما قرره المجلس التأسيسي.

صدقنا على هذا الدستور واصدرناه."[1]

استهلال نص دستوري بعبارة تقليدية دينية "**بسم الله الرحمن الرحيم**" يعكس الطابع الديني للدولة والتأكيد على القيم الإسلامية، وتبدأ الديباجة بالإشارة إلى أمير دولة الكويت، "**نحن عبد الله السالم الصباح**" مما يعزِّز الشرعية الملكية، ثم يحدد اللقب الرّسمي، "**أمير دولة الكويت**" ليعزِّز من سلطة الأمير وشرعيته، ويؤكد على الهوية الوطنية.

وفي بداية النص يبين الهدف الذي يسعى إليه والطموح لتحقيقه، "**رغبة في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز**" لتعزيز النظام الديمقراطي.

[1]- دستور دولة الكويت الصادر عام 1962، التمهيد، ص 3. متاح على الموقع التالي:
https://www.constituteproject.org تاريخ الاطلاع: 16-05-2024 سا 10:00.

النص يحتوي على مصطلحات مثل "**الحكم الديمقراطي**"، "**القومية العربية**"، و"**العدالة الاجتماعية**"، مما يعكس السياق السياسي والاجتماعي للكويت في تلك الفترة.

ويعبّر النص عن الهوية الثقافية والوطنية لدولة الكويت وذلك من خلال؛ ذكر الانتماء العربي فالنص يشدد على دور الكويت في "**ركب القومية العربية**"، مما يعكس الانتماء العميق للعالم العربي واهتمام الكويت بالقضايا العربية المشتركة.

والاعتزاز بكرامة الفرد يعكس النص القيم الثقافية العربية من خلال التركيز على "**اعتزاز بكرامة الفرد**" و"**الحرص على صالح المجموع**"، مما يظهر التوازن بين حقوق الفرد والمصلحة العامة.

كما يقوم نص الديباجة على القيم الأساسية الاجتماعية مثل (**الديمقراطية والشورى**)، فيؤكد على "**شورى في الحكم**"، مما يشير إلى التزام الكويت بنظام حكم تشاركي يعتمد على المشورة والمشاركة الشَّعبية في اتخاذ القرارات.

بالإضافة إلى التركيز على **العدالة الاجتماعية والمساواة** حيث يشدد على "**الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية**"، مما يعكس الالتزام بالقيم الإنسانية الأساسية والحقوق المدنية.

أما الأبعاد الزمنية والتاريخية في نص تكمن في ذكر التطور الديمقراطي حيث يشير إلى "**القانون رقم 1 لسنة 1962 الخاص بالنظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال**"، مما يعكس المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها الكويت نحو نظام حكم ديمقراطي.

مع التأكيد على الاستقرار، حيث تعكس الدِّيباجة الرغبة في الحفاظ على "**وحدة الوطن واستقراره**"، مما يشير إلى أهمية الاستقرار السياسي والاجتماعي في تلك الفترة.

ويمكن القول هنا ان النص يشير إلى السياق التاريخي والسياسي للكويت في مرحلة ما بعد الاستقلال، ويعكس الجهود المبذولة لتحقيق نظام حكم ديمقراطي يضمن الحرية والمساواة لجميع المواطنين.

وفي الأخير تظهر الإجراءات التنفيذية بالمصادقة على الدُّستور فيعلن نص الديباجة **"صدقنا على هذا الدُّستور واصدرناه"**، مما يضفي شرعية على الدُّستور كوثيقة حاكمة ويعكس الإرادة السياسية للقيادة الكويتية في تلك الفترة.

باختصار نص ديباجة دستور دولة الكويت يعكس الهوية الوطنية لدولة الكويت من خلال التأكيد على وحدة الشَّعب والتزامه بالقيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. كما يعبّر عن الانتماء العربي للكويت واهتمامها بالقضايا العربية المشتركة. ويعكس أيضا الرؤية الوطنية لدولة الكويت في مرحلة انتقالية نحو تحقيق الحكم الديمقراطي والاستقرار السياسي.

11-ديباجة دستور السودان الصادر عام 2005:

النص مكتوب باللغة العربية الفصحى، مما يعزِّز الوحدة الوطنية ويفهمه جميع المواطنين بغض النظر عن لهجاتهم المحلية.

استخدام عبارة **"نحن شعب السودان"**[1] يعكس وحدة الشَّعب السوداني في مواجهة التحديات المشتركة والسعي نحو مستقبل أفضل.

تبدأ الديباجة بشكر الله، **"حمداً لله العظيم الذي وهبنا الحكمة والإرادة لإنجاز اتفاقية السلام الشامل"** مما يعكس الطبيعة الدينية للمجتمع السوداني وأهمية الدين في الحياة العامة والسياسية.

كما تحتوي على مصطلحات مثل **"اتفاقية السلام الشامل"**، **"نظام لا مركزي وديمقراطي تعدُّدي"**، و**"مساواة الرجال والنساء في الحقوق والواجبات"**[2]، وهذا دليل على السياق السياسي والاجتماعي المعاصر للسودان.

[1]- دستور السودان الصادر عام 2005، المقدمة، ص 10. متاح على الموقع التالي:
https://www.constituteproject.org تاريخ الاطلاع: 18-5-2024 سا 16:00

[2]- نفسه، ص 10.

تبرز ديباجة الدُّستور السوداني في بدايتها أهمية اتفاقية السلام الشامل في إنهاء نزاع طويل ومعقد في عبارة "**وضعت حداً قاطعاً لأطول نزاع في القارة الأفريقية**" [1]مما يعكس الفخر والامتنان لإنهاء الصراع.

ثم يعترف النص بـ "**التنوع الديني والعرقي والاثني والثقافي في السودان**"[2]، مما يشير إلى الوعي بأهمية التنوع في بناء المجتمع السوداني، واستخدام مصطلحات "**الديني والعرقي والاثني والثقافي**" يعكس الشمولية في النظر إلى التنوع.

ثم تبين الدِّيباجة الالتزام بـ "**إقامة نظام لا مركزي وديمقراطي تعدُّدي للحكم يتم فيه تداول السّلطة سلمياً**"[3] يعزِّز تداول السّلطة بشكل سلمي، مما يشير إلى رفض الأنظمة الدكتاتورية والشّمولية، والتّطلع نحو حكم تعدُّدي وديمقراطي.

وتؤكد على "**إعلاء قيم العدل والمساواة وحفظ كرامة الإنسان**"[4]، مما يعكس الالتزام بالقيم الإنسانية الأساسية والحقوق المدنية، ويشدّد النص على "**تعميق التسامح الديني وبناء الثقة بين أهل السودان جميعاً**"[5]، مما يشير إلى أهمية التوافق الاجتماعي والسعي لتحقيق السلام الداخلي.

الأبعاد الزمنية والتاريخية:

النص يشير إلى "**دستور السودان لعام 1998**" و"**التجارب الدُّستورية السابقة منذ الاستقلال**"[6]، حيث يبين الاستفادة من التجارب الماضية في صياغة الحاضر والمستقبل.

والإشارة أيضا إلى "**اتفاقية السلام الشامل الموقعة في يناير 2005**" و"**اتفاقية القاهرة الموقعة في يونيو 2005**" تبرز الجهود المستمرة لتحقيق السلام والاستقرار في البلاد.

---

[1]- نفسه، ص 10.

[2]- دستور السودان الصادر عام 2005، المقدمة، ص 10.

[3]- نفسه، ص 10.

[4]- نفسه، ص 10.

[5]- نفسه، ص 10.

[6]- نفسه، ص 10.

في الأخير يتم اعتماد الدُّستور فيعلن النص **"اعتمادنا لهذا الدُّستور قانوناً أعلى تُحكم به جمهورية السودان خلال الفترة الانتقالية"**[1]، مما يضفي شرعية على الدُّستور كوثيقة حاكمة.

باختصار ديباجة دستور السودان تعكس الهوية الوطنية للبلد من خلال التأكيد على وحدة الشَّعب والتزامه بتحقيق السلام والعدالة. كما يعبّر عن الاعتزاز بالتراث الثقافي والديني المتنوع الذي يشكل جزءاً أساسياً من الهوية السودانية. وتعكس الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار من خلال التوافق الوطني واعتماد الدُّستور الانتقالي.

في الأخير من خلال هذه الدراسة نلاحظ أنّ ديباجات الدّساتير العربية تتشابه في العديد من نقاط الجوهرية، كاستعمال اللغة العربية الفصحى مثلاً لإبراز الهويّة الوطنية، والتأكيد على الانتماء إلى الأمة العربية، وأحياناً إلى الدين الإسلامي؛ فغالبية هذه الدّساتير تبدأ بالإشارة الى أنّ الدين الرّسمي للدولة هو الدّين الإسلامي، وتتشارك أيضاً في استحضار التراث والتاريخ، وتسعى للمحافظة عليهما، وتهدف إلى تذكير الشعب بالتضحيات والمآسي التي عاشتها البلاد خلال فترة الاستعمار؛ وأنه تم تجاوز هذه الصعاب، وهذا يغرس حُب الوطن في النفوس، كما تركز هذه الدّيباجات على مبادئ العدالة والمساواة بين جميع المواطنين، وكذلك احترام الحقوق و الحريات، وتسعى إلى تحقيق الأمن و الاستقرار للبلاد.

هذه النقاط تبرز بعض القواسم المشتركة بين غالبية ديباجات الدّساتير العربية، رغم وجود العديد من الاختلافات التي تميز كل بلد وتعكس ثقافته.

[1]- نفسه، ص 10.

خاتمة

خاتمة:

باختتام هذه الدراسة السوسيو لسانية حول ديباجة الدَّساتير العربية؛ توصلنا إلى عدة نتائج تسلط الضوء عن أهمية ورود الدِّيباجة في الدَّساتير وكذلك العلاقة العميقة بين اللغة والمجتمع والسياسة في العالم العربي وهي كالآتي:

- تُعدُّ الديباجة جزء لا يتجزأ من الدُّستور، لها قيمة وقوة الدُّستور نفسه.
- تستخدم الديباجات العربية لغة بسيطة بهدف التواصل المباشر مع المواطنين، وفهمهم للدُّستور ليصبح أكثر تأثيراً في حياتهم.
- تشير إلى ظروف صياغة الدُّستور.
- تعكس ديباجات الدَّساتير العربية التنوع اللغوي والثقافي.
- تستخدم ديباجات الدّساتير العربية لغة فصيحة تجمع بين الأصالة والمعاصرة كما تتضمن مفردات ومصطلحات تعكس الهوية الوطنية والتاريخية لكل دولة.
- تستعمل هذه الدّيباجات تعبيرات قوية مختلفة تعزز من شعور الانتماء والفخر، من خلال الإشارة الى التاريخ والثورات والتضحيات.
- تركز ديباجات الدساتير العربية على القيم الأساسية الاجتماعية والسياسية، كالعدالة والمساواة والحرية والديموقراطية، مع التأكيد على التزام الدولة بهذه القيم والسعي لتحقيقها، والحفاظ على الحقوق والحريات.
- تقوي التضامن بين أفراد المجتمع، وتعزز الوحدة الوطنية.

هذه بعض النتائج المتوصل لها تعكس أهمية دراسة ديباجة الدساتير من منظور سوسيو لساني، وتوضح كيف يمكن أن تساهم هذه الدراسة في فهم أعمق للأبعاد اللغوية والاجتماعية والثقافية والسياسية لهذه الدّيباجات.

فمن خلال تحليل الديباجة في عدة دساتير عربية، تبنت الدراسة منهجا تفصيليا يعكس تنوع الخلفيات الثقافية والسياسية في الوطن العربي، وعلى هذا الأساس يمكن للدراسات المستقبلية أن تنوع هذا البحث وتطبقه على مستويات أعمق.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد أصبنا فيما قصدنا، راجين من الله عز وجل التوفيق والسداد آخر دعواتنا الحمد لله رب العالمين.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

1. واجهة كتاب موسوعة الدساتير العربية.
2. واجهة كتاب دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية حسب التعديل الأخير نوفمبر 2020.
3. ديباجة دستور العراق الصادر 2005.
4. ديباجة دستور ليبيا الصادر 2011 (المعدّل 2012).
5. ديباجة دستور الصومال الصادر عام 1962 (أعيد العمل به سنة 1962).
6. ديباجة دستور دولة الكويت.
7. ديباجة دستور المملكة العربية السعودية 1412هـ.
8. ديباجة دستور قطر الصادر عام 2004.
9. ديباجة دستور السودان الصادر عام 2005.

موسوعة
الدساتير العربيّة
كاملة بآخر تعديلاتها واصداراتها
1
المجلّد الأوّل
الدساتير الموحّدة
إعداد
الدكتور عمر سعد الله
الدكتور بوكرا ادريس
دار هومه

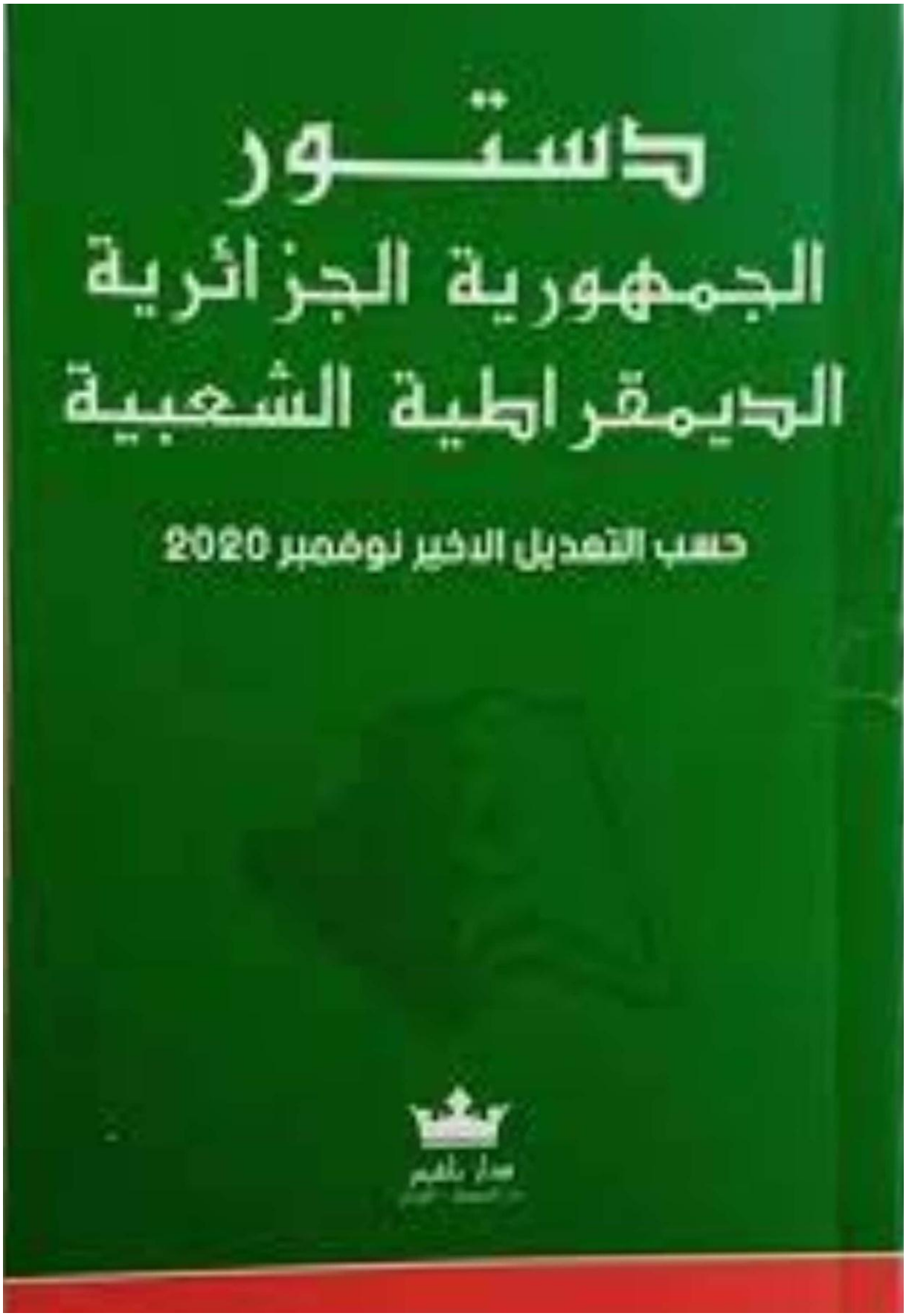
دستور
الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية
حسب التعديل الاخير نوفمبر 2020

ديباجة دستور العراق 2005:

الديباجة:

بسم الله الرحمن الرحيم

((ولَقَدْ كَرّمنا بني آدَمَ))

نحنُ ابناء وادي الرافدين موطن الرسل والأنبياء ومثوى الائمة الأطهار ومهد الحضارة وصناع الكتابة ورواد الزراعة ووضاع الترقيم. على أرضنا سنَّ أولُ قانونٍ وضعه الانسان، وفي وطننا خُطَّ أعرقُ عهد عادل لسياسة الأوطان، وفوقَ ترابنا صلى الصحابةُ والأولياء، ونظَّرَ الفلاسفةُ والعلماء، وأبدعَ الأدباء والشعراء.

عرفاناً منّا بحقِ الله علينا، وتلبيةً لنداء وطننا ومواطنينا، واستجابةً لدعوةِ قياداتنا الدينية وقوانا الوطنية، واصرارِ مراجعنا العظام وزعمائنا وسياسيينا، ووسطَ مؤازرةٍ عالمية من اصدقائنا ومحبينا، زحفنا لأول مرةٍ في تاريخنا لصناديق الاقتراع بالملايين، رجالاً ونساءً وشيباً وشباناً في الثلاثين من شهر كانون الثاني من سنة الفين وخمسة ميلادية، مستذكرين مواجع القمع الطائفي من قبل الطغمة المستبدة ومستلهمين فجائعَ شهداءِ العراق شيعةً وسنةً، عرباً وكورداً وتركماناً، ومن مكونات الشعب جميعها، ومستوحين ظُلامةَ استباحة المدن المقدسة والجنوب في الانتفاضة الشعبانية ومكتوين بلظى شجن المقابر الجماعية والاهوار والدجيل وغيرها، ومستنطقين عذابات القمع القومي في مجازرِ حلبجةَ وبرزانَ والانفال والكورد الفيليين، ومسترجعين مآسي التركمان في بشير، ومعانات اهالي المنطقة الغربية كبقية مناطق العراق من تصفية قياداتها ورموزها وشيوخها وتشريد كفاءاتها وتجفيف منابعها الفكرية والثقافية، فسعينا يداً بيد، وكتفاً بكتف، لنصنع عراقنا الجديد، عراق المستقبل، من دون نعرة طائفية، ولا نزعة عنصرية ولا عقدة مناطقية ولا تمييز، ولا إقصاء.

نحنُ شعبُ العراقِ الناهض توّاً من كبوته، والمتطلع بثقة إلى مستقبله من خلال نظامٍ جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي، عَقَدَنا العزم برجالنا ونسائنا، وشيوخنا وشبابنا، على احترام قواعد القانون

وتحقيق العدل والمساواة، ونبذ سياسة العدوان، والاهتمام بالمرأةِ وحقوقها، والشيخ وهمومه، والطفل وشؤونه، وإشاعة ثقافة التنوع، ونزع فتيل الارهاب.

نحنُ شعبُ العراق الذي آلي على نفسه بكلِ مكوناته وأطيافه ان يقرر بحريته واختياره الاتحاد بنفسه، وأن يتعظ لغده بأمسه، وأن يسُنَّ من منظومة القيم والمثُل العليا لرسالات السماء ومن مستجدات علمِ وحضارةِ الانسانِ هذا الدستور الدائم/ إنّ الالتزام بهذا الدستور يحفظُ للعراق اتحاده الحر شعبا وأرضاً وسيادةً.

ديباجة دستور ليبيا الصادر عام 2011 (المعدّل 2012):

بسم الله الرحمن الرحيم

إيماناً بثورة السَّابع عشر من فبراير 2011م الموافق 14/ربيع الاول / 1432 هجري، التي قادها الشَّعب الليبي في شتى ربوع بلاده، ووفاءاً لأرواح شُهداء هذه الثَّورة المباركة، الذين ضحُّوا بحياتهم من أجل الحُرية، والعيش بكرامة على أرض الوطن، واستعادة كافة الحُقوق التي سلبها القذافي ونظامه المنهار.

واستناداً إلى شرعية هذه الثورة، واستجابةً لرغبة الشَّعب الليبي وتطلعاته إلى تحقيق الديمقراطية وإرساء مبادئ التَّعددية السياسية ودولة المؤسسات، وتطلعاً إلى مُجتمع ينعم بالاستقرار والطمأنينة والعدالة، وينهض بالعِلم والثقافة، ويحقق الرفاهية والرعاية الصِّحية، ويعمل على تنشئة الأجيال الصَّاعدة على الرُّوح الإسلامية وحُب الخير والوطن.

وانطلاقاً نحو مُجتمع المواطنة والعدالة والمساواة والازدهار والتقدم والرخاء، الذي لا مكان فيه للظلم والاستبداد والطغيان والاستغلال وحُكم الفرد، وإلى أن يتم التصديق على الدستور الدائم في استفتاء شعبي عام، فقد رأي المجلس الوطني الانتقالي المؤقت أن يصدر هذا الإعلان الدستوري، ليكون أساساً للحُكم في المرحلة الانتقالية.

ديباجة الصومال الصادر سنة 1962 (أعيد العمل به سنة 1962):

المقدمة:

نحن شعب الصومال الواعي بالحق المقدس للشعوب في تقرير مصيرها هذا الحق الذي شمله في احترام وتقدير ميثاق الأمم المتحدة.

نؤكد تصميمنا على دعم وحماية استقلال الوطن الصومالي وحق شعبه في الحرية وفي ظل ديمقراطية مؤسسة على سيادة الشعب وعلى المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا.

كما نؤكد تعاوننا مع كافة الشعوب على دعم الحرية والعدالة والسلام في العالم أجمع وبصفة خاصة مع هذه الشعوب التي تربطنا بها روابط التاريخ والدين والثقافة ووحدة الاتجاه السياسي في سبيل مستقبل أفضل نقيم من أنفسنا جمهورية مستقلة موحدة ذات سيادة.

كما نرسي بهذا الدستور النظام القانوني والاجتماعي للوطن الصومالي.

ديباجة دستور الكويت:

التمهيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن عبد الله السالم الصباح –أمير دولة الكويت

رغبة في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز

وايمانا بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الانسانية

وسعيا نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية ويفيء على المواطنين مزيدا كذلك من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية ويرسي دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد وحرص على صالح المجموع وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره.

وبعد الاطلاع على القانون رقم 1 لسنة 1962 الخاص بالنظام الاساسي للحكم في فترة الانتقال

وبناء على ما قرره المجلس التأسيسي.

صدقنا على هذا الدستور واصدرناه.

ديباجة دستور المملكة العربية السعودية 1412هـ:

بعون الله تعالى

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءأ على ما تقتضيه المصلحة العامة، ونظراً لتطور الدولة في مختلف المجالات، ورغبة في تحقيق الأهداف التي نسعى اليها.

أمرنا بما هو آت:

أولاً-إصدار النظام الأساسي للحكم بالصيغة المرفقة بهذا.

ثانياً-يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى تُعدل بما يتفق معه.

ثالثاً-يُنشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

ديباجة دستور قطر الصادر عام 2004:

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،

تحقيقاً لأهدافنا في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز ، بإقرار دستور دائم للبلاد ، يرسي الدعائم الأساسية للمجتمع ، ويجسد المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار ، ويضمن الحقوق والحريات لأبناء هذا الوطن المعطاء،

وإدراكاً منا لأهمية انتمائنا العربي والإسلامي الذي نعتز به،

وبعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على الدستور الدائم لدولة قطر الذي أجري في اليوم التاسع والعشرين من شهر أبريل سنة 2003، وموافقة الغالبية العظمى من المواطنين على هذا الدستور، وعلى المادة (141) من الدستور الدائم،

أصدرنا هذا الدستور. وينشر في الجريدة الرسمية بعد سنة من تاريخ صدوره، يتم خلالها استكمال المؤسسات الدستورية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك قانوناً.

ديباجة دستور السودان الصادر عام 2005:

نحن شعب السودان،

حمداً لله العظيم الذي وهبنا الحكمة والإرادة لإنجاز اتفاقية السلام الشامل التي وضعت حداً قاطعاً لأطول نزاع في القارة الأفريقية،

وبعد اجتيازنا للعواقب المأساوية التي نجمت عن ذلك النزاع المنهك،

وإدراكاً منا للتنوع الديني والعرقي والاثني والثقافي في السودان،

والتزاماً منا بإقامة نظام لا مركزي وديمقراطي تعددي للحكم يتم فيه تداول السلطة سلمياً، وبإعلاء قيم العدل والمساواة وحفظ كرامة الإنسان ومساواة الرجال والنساء في الحقوق والواجبات،

والتزاماً منا بضرورة التوجه بالحكم في المرحلة المقبلة من مسيرتنا السياسية نحو تعزيز النمو الاقتصادي، وتوطيد التوافق الاجتماعي، وتعميق التسامح الديني، وبناء الثقة بين أهل السودان جميعاً، والتزاما باتفاقية السلام الشامل الموقعة في يناير 2005 واستهداءً بدستور السودان لعام 1998، والتجارب الدستورية السابقة منذ الاستقلال، والتجارب الأخرى ذات الصلة،

تقديراً لكل مؤتمرات ومبادرات الحوار الشعبي الشامل واتفاقيات السلام والمصالحة الوطنية، خاصة اتفاقية القاهرة الموقعة في يونيو 2005 وتباشير الاتفاقيات الأخرى المنهية للنزاعات في البلاد،

نعلن بهذا إعتمادنا لهذا الدستور قانوناً أعلى تُحكم به جمهورية السودان خلال الفترة الانتقالية ونتعهد باحترامه وحمايته.

مكتبة البحث

أ–القرآن الكريم برواية ورش نافع المدنيّ.

ب–المصادر:

1. اتحاد جزر القمر 2003/12/23م. دستور
2. الإمارات العربية المتحدة الصادر عام 1971م، شاملاً تعديلاته لغاية عام 2009م. دستور
3. البحرين 1973م. دستور
4. تونس الصادر عام 2014م. دستور
5. الجمهورية الإسلامية الموريتانية. دستور
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشَّعبية، حسب التعديل الأخير نوفمبر 2020م. دستور
7. الجمهورية السورية 1973م. دستور
8. جمهورية الصومال الدِّيمقراطية. دستور
9. جمهورية مصر العربية 1971م. دستور
10. جمهورية مصر المعدل 2019م. دستور
11. دولة الكويت الصادر عام 1962م. دستور
12. دولة قطر(الدائم)، الصادر عام 2004م. دستور
13. سلطنة عمان 6 نوفمبر 1996م. دستور
14. السودان الصادر عام 2005م. دستور
15. العراق 13تشرين الأول 2005م. دستور
16. العراق 1925م. دستور
17. الكويت 1962م. دستور
18. ليبيا الصادر 2016م. دستور
19. مصر المعدل 2016م. دستور
20. مصر المعدل 2019م. دستور

21. مملكة البحرين. دستور

22. المملكة العربية السعودية الساري 1995م. دستور

ج–المعجمات:

23. إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار: المعجم الوسيط، الجزء الأول، دار الدعوة.

24. إميل يعقوب: المعجم المفصل في الجُمُوع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 2004.

25. جورجي شاهين عطية، تحقيق: سعدي ضناوي واخرون، إشراف: إميل يعقوب، معجم المعتمد، فيما يحتاج إليه المتأدبون والمنشؤون من متن اللغة العربية (عربي–عربي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2011م.

26. علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة السابعة، 1991م.

27. القاموس العربي الشامل، (عربي–عربي)، 50 ألف كلمة ومعناها، إعداد هيئة الأبحاث والترجمة بالدار، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997م.

28. يوسف شكري فرحات: معجم الطلاب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة التاسعة، 2011م.

د–الكتب:

29. إبراهيم أبو خزام: الوسيط في القانون الدُّستوري، الكتاب الأول الدَّساتير الدَّولة ونظم الحكم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001م.

30. إبراهيم عبد العزيز شيحا: المبادئ الدُّستورية العامة، ماهية الدَّساتير وموقفها من قضيتي السّلطة والحرية، أساليب نشأة الدَّساتير–أنواع الدَّساتير–تعديل الدَّساتير–طبيعة أحكام الدَّساتير

وطرق كفالة احترامها-أساليب انتهاء الدَّساتير، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، 2006م.

31. أحمد سليمان ريحان: الأساليب الديمقراطية لنشأة الدَّساتير، دار الكتب والدراسات العربية، د ب، د ط، 2019م.

32. أشرف إبراهيم سليمان: مبادئ القانون الدُّستوري، دراسة موجزة عن القانون الدُّستوري والنظم السياسية، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، 2015م.

33. الأمين شريط: الوجيز في القانون الدُّستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007م.

34. باسيل يوسف يجك، خلدون حسن النقيب، رشيد عمارة ياس الزيدي، فاتح سميح عزام، ومجموعة من الكتاب، الدُّستور في الوطن العربي، عوامل الثبات وأسس التغيير، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، لبنان، ط1، كانون الثاني، يناير 2006م.

35. حسام مرسى: القانون الدُّستوري، المقومات الأساسية تطبيقاً على الدُّستور المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، د ط، 2014م.

36. حسن مصطفى البحري: القانون الدُّستوري، النظرية العامة، د د، دب، الطبعة الأولى، 2009م.

37. حمدي عطية مصطفى عامر، الوسيط في القانون الدُّستوري، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016م.

38. حنان محمد القيسي: النظرية العامة في القانون الدُّستوري، المركز القومي للإصدارات القومية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2015م.

39. خاموش عُمر عبد الله: الإطار الدُّستوري لمساهمة الشَّعب في تعديل الدُّستور، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013م.

40. رمضان محمد بطيخ: النظرية العامة للقانون الدُّستوري وتطبيقاتها في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة 2008م.

41. سعيد بو الشعير: القانون الدُّستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الأول، النظرية العامة للدولة والدُّستور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية عشر، 2013م.

42. سلوى فوزي الدغيلي: الطبيعة الإلزامية لمقدمات الدَّساتير، إعلانات الحقوق، دراسة مقارنة، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، كلية الآداب والعلوم بالمرج، جامعة بنغازي، 2018م.

43. سليمان محمد الطماوي: النظم السياسية والقانون الدُّستوري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، د ب، د ط، 1988م.

44. صبري محمد سنوسي محمد: الوسيط في القانون الدُّستوري، دراسة موجزة للمبادئ الدُّستورية العامة، ودراسة تفصيلية لأحكام االدُّستور المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د ط، 2008م.

45. صلاح الدين فوزي: المحيط في النظم السياسية والقانون الدُّستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1999م.

46. عبد الكريم علوان: النظم السياسية والقانون الدُّستوري، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

47. عصام علي الدبس: القانون الدُّستوري، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2011م.

48. علي يوسف الشكري: النظرية العامة في القانون الدُّستوري، د ب، الطبعة الأولى، 2003م.

49. علي يوسف الشكري: الوسيط في فلسفة االدُّستور، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ش.م.م، بيروت، لبنان، د ط، د ع.

50. عمر سعد الله، بوبكر ادريس: موسوعة الدَّساتير العربية، كاملة بآخر تعديلاتها وإصداراتها، م1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2008م.

51. عوض الليمون: الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدُّستوري، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2016م.

52. فهد أبو عثم النسور: القضاء الدُّستوري بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016م.

53. فوزي أوصديق: الوافي في شرح القانون الدُّستوري الجزائري، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الأولى، د ع.

54. قوسم حاج غوثي: مبدأ التناسب في الجزاءات التأديبية والرقابة القضائية عليه دراسة مقارنة، جامعة بن خلدون تيارت، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر، 2014م.

55. ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدُّستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، 2005م.

56. محمد المساوي: القانون الدُّستوري والنظم السياسية، مدخل إلى النظرية العامة للقانون الدُّستوري، جزء 1، د ب، د ط، 2017م.

57. محمد رفعت عبد الوهاب: القانون الدُّستوري، المبادئ الدُّستورية العامة، دراسة الدُّستور المصري، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط.

58. محمد طي: القانون الدُّستوري والمؤسسات السياسية، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، 2013م.

59. محمد كاظم المشهدان: القانون الدُّستوري، الدَّولة-الحكومة-الدُّستور، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط، 2011م.

60. محمد محمد عبده إمام، الوجيز في شرح القانون الدُّستوري المبادئ العامة ورقابة دستورية القوانين، دراسة مقارنة في ضوء الشرعية الإسلامية، دار الفكر الجامعي 30، الإسكندرية، مصر، 2008م.

61. مولود ديدان: مباحث في القانون الدُّستوري والنظم السياسية، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، د ط، 2007م.

62. مولود ديدان، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشَّعبية، حسب التعديل الأخير نوفمبر 2020، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 2021.

63. نزيه رعد: القانون الدُّستوري العام، المبادئ العامة، والنظم السياسية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2008م.

64. نعمان أحمد حطيب: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدُّستوري، دار الثقافة، عمان، الطبعة الثالثة، 2006م.

65. وليد محمد الشناوي: دور مقدمات الدَّساتير في التفسير الدُّستوري (دراسة تحليلية مقارنة)، دار الفكر والقانون، مصر، الطبعة الأولى، 2014م.

66. يحي الجمل: القانون الدُّستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د ط، 1985م.

هـ-الرسائل والأبحاث الجامعية:

67. لزهر خشايمية، القانون الدُّستوري، النظرية العامة للدولة والدَّساتير، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى: ل م د، كلية الحقوق، جامعة قالمة، الجزائر، سنة 2018،2017م.

68. عمار بعداش: إستراتيجيات الخطابة الإسلامية عصر صدر الإسلام، (بين الوظيفتين التعاملية والتفاعلية)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في اللغويات، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2015-2016م.

و-المقالات:

69. بلطرش مياسة: ديباجة الدُّستور في القانون الدُّستوري المقارن ووفقاً للتعديل الدُّستوري الجزائري العام 2016م.

70. عبد الرزاق عريش، قراءة أولية في مقدمة الدُّستور المغربي الجديد.

ز–المجلات:

71. مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية: المجلد 2، العدد 1، 2022م.

ي–المواقع الإلكترونية:

72. موسوعة ودق القانونية. COpr ynight C 2021 BY ، موسوعة الأبحاث والدراسات القانونية الشاملة في جميع أنحاء الوطن العربي.

73. https://www.asjp.cerist.dz

74. https://www.marcdroit.com

75. http://biblioteka.sejm.gov.pl

76. https://www.lloc.gov.bh

77. https://www.constituteproject.org

78. https://www.almeezan.qa

79. https://bahrain.bh

80. https://faolex.fao.org

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ–ب–ج–د
الفصل الأول: الدُّستور مفهومه أنواعه وأساليب نشأته	
تمهيد	
1–تعريف الدُّستور	7
1–1–وضعاً	7
1–2–اصطلاحاً	9
أ–مفهوم الدستور وفقاً للمعيار الشكلي	10
ب–مفهوم الدستور وفقاً للمعيار الموضوعي	10
2–أساليب نشأة الدساتير	11
2–1–الأساليب غير الديمقراطية لنشأة الدساتير	11
أ–أسلوب المنحة	12
ب–أسلوب العقد	14
2–2–الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير	18
أ–أسلوب الجمعية التأسيسية	18
ب–أسلوب الاستفتاء الدستوري	20
3–السلطة المخولة بوضع الدُّستور	24
4–4–أنواع الدساتير	26
4–1–الدساتير من حيث التدوين	26
أ– الدساتير غير المدونة	27

ب–الدساتير المدونة	28
4–2–الدساتير من حيث إجراءات التعديل	30
أ–الدساتير المرنة	30
ب–الدساتير الجامدة	33
5–مصادر الدُّستور	37
5–1–مصادر رسمية	37
أ–التشريع الدستوري	38
ب–العرف الدستوري	39
5–2–مصادر تفسيرية	43
أ–القضاء	43
ب–الفقه	44
6–الوحدة في الدساتير العربية	45
6–1–الوحدة في ديباجة الدساتير العربية	45
6–2–الوحدة في متن الدساتير العربية	46
7–مكونات الدستور	49
7–1–المقدمة	49
7–2–متن الدستور	50
أ–حقوق وحريات المواطنين	50
ب–مبادئ التنظيم	51
ج–آليات تعديل الدستور	52

د–أحكام عامة ختامية وانتقالية	54
الفصل الثاني: الدِّيباجة خطاب قيد التأويل	
1–تعريف الديباجة	58
1–1–وضعا	58
1–2–اصطلاحا	59
2–مضمون الديباجة	61
2–1–التاريخ	62
2–2–الدين	63
2–3–القيم والمبادئ الاساسية والاهداف	64
2–4–الهوية	64
2–5–الحقوق والحريات	65
3–الديباجة خطاب مفتوح	66
4–الديباجة خطاب قيد التأويل	68
1–ديباجة دستور الجزائر المعدّل نوفمبر 2020	69
2–ديباجة دستور تونس 1959 المعدّل	73
3–ديباجة دستور عمان 1996	75
4–ديباجة دستور البحرين 2002	77
5–ديباجة دستور العراق 2005	78
6–ديباجة دستور ليبيا 2016	84
7–ديباجة دستور الصومال	87
8–ديباجة دستور قطر	89

9–ديباجة دستور المملكة العربية السعودية	**91**
10–ديباجة دستور الكويت	**93**
11–ديباجة دستور السودان 2005	**95**
خاتمة	**99**
الملخص	**102**
مكتبة البحث	
قائمة الملاحق	

الملخص

ملخص:

يطرح هذا البحث موضوع ديباجة الدَّساتير العربية من منظور سوسيو لساني، قد تناولنا فيه الخلفية السوسيولوجية التي يستحضرها المشرع العربي حين تدبيج الدُّستور، طارحين إشكالية؛ ما الأبعاد والخلفيات التي تقوم عليها الدِّيباجات؟ وما أهمية دراستها من منظور سوسيو لساني؟

وقد وضفنا المنهج الوصفي في سبيل الوصول إلى نتائج تمكننا من إجابة الإشكاليات المطروحة ويمكن في الأخير تسجيل مدى أهمية استنطاق نص الدِّيباجة باعتباره نصاً مضمرًا يخفي الكثير من الرسائل غير المعلنة وهو ما نرجوا أن يتحقق في دراسات مستقبلية.

الكلمات المفتاحية: دستور، ديباجة، عربية، سوسيو لساني، سوسيولوجي.

Summary:

This research presents the subject of preamble of Arabic constitutions from the sociolinguistic perspective, we have discussed the sociological background, which the Arab legislator uses when the constitution is praised, we propose a thesis on what the dimensions and Backgrounds, which the preambles are based on? And how important studied it by the sociolinguistic perspective?

And we used the description type in order to reach results that able us to answer the problems raised, also we record the importance of interrogates text of preamble which considering implicit text that hides a lot of announced letters which we wish realize in future studies.

The key words:

Constitution, preamble, Arabic, sociological linguistic, sociology.

Résumé :

Ce présent mémoire traite le sujet du "préambule" dans les Constitutions Arabes du point de vue sociolinguistique évoqué par le législateur arabe au moment de la rédaction de la Constitution, les aspects et les paramètres sur lesquelles il se base, en plus de l'importation de son étude du point de vue sociolinguistique ?

Pour aboutir aux résultats qui nous présentent de répondre aux problématiques traitées nous devons analyser et déchiffrer le Contenu du "préambule" étant donné qu'il représente un "texte crypté" qui cache beaucoup de messages implicites, et c'est ce que nous souhaitons réaliser à l'avenir.

Les mots-clés :
Constitution, préambule, Arabe, sociolinguistique, sociologie.